ثورة يناير وحرية الإعلام

تأليف

أ.د/ عواطف عبد الرحمن

كلية الإعلام - جامعة القاهرة



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : ثورة يناير وحرية الإعلام

المؤلف : أ.د/ عواطف عبد الرحمن

رقم الإيداع : ٢٠١٣/٩٧٠٤

الطبعة الأولى ٢٠١٣



القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

الفهرس



■ تقديم

تدور موضوعات هذا الكتاب حول قضية مركزية ذات شقين تتمحور حول أولاً: أزمة العقل الجمعى وحرية التعبير لدى الإعلاميين والصحفيين وثانياً: أزمة العدل الاجتماعى التى تحاصر جموع الكادحين فى مختلف مجالات العمل الوطنى وتحول دون إطلاق طاقات وإرادة النهوض والإبداع الفكرى والإنسانى.

وأحاول من خلال القضايا التى يطرحها الكتاب أن أجيب عن بعض التساؤلات التى برزت ولازمتنى خلال مسيرتى العلمية واشتباكى الدائم مع تحديات وأزمات الوطن.

ونقطة الانطلاق ثورة يناير ٢٠١١ التى فجرت براكين الغضب الكامن فى نفوس المصريين وأشعلت ثقافة جديدة تمثلت فى كسر حاجز الخوف والتردد واللامبالاة التى سيطرت على العقل والإرادة الجماعية لدى الشعب المصرى على امتداد عدة عقود والناتجة عن تراكم وتعدد أشكال القمع المادى والمعنوى التى فرضتها نظم الحكم الاستبدادية. ولعل أبرز ما حققته ثورة يناير أنها كشفت الغطاء الذى كان يغلف ويخفى فشل الأنظمة العربية الاستبدادية فى خلق مجتمعات قائمة على مبدأ المواطنة المجتمعية والعدالة الدستورية والمساواة الحقيقية أمام القانون رغم مظاهر الحداثة العصرية التى لم تتجاوز السطح وظلت قشرة ظاهرية هشة من التحديث بل حافظت على استمرار

البنى التقليدية والقبلية والطائفية وكرست الفروق الطبقية وأشاعت الثقافة الاستهلاكية وبرزت تجلياتها بصورة فجة بعد قيام ثورات الربيع العربى. ويرصد الكتاب هذه التجليات التى ظهرت فى صورة تحديات مزمنة وإشكاليات مستعصية. وقد تم نشر بعضها فى مقالات صحفية كما عرض ونوقش البعض الآخر فى الندوات العلمية وحلقات النقاش الثقافية وتراوحت ما بين الشهادات الواقعية ومحاولات التأصيل المعرفى. وتوزعت موضوعات الكتاب على عدة فصول ومباحث واستأثر الفصل الأول (أربعة مباحث) بأزمة الإعلام وثقافة التغيير فى ظل ثورة يناير مستهدفاً الإجابة عن سؤال جوهرى لا يزال مطروحاً فى سياق الوضع الحالى المأزوم مجتمعياً وفكرياً ويدور حول قدرة الإعلام المصرى على أن يطرح خطاب التغيير المجتمعى الذى يتمثل فى بث ونشر وترسيخ قيم وأهداف ثورة يناير (عيش – حرية – عدالة اجتماعية – كرامة إنسانية).

إذ يركز المبحثان الأول والثانى على أزمة الإعلام المصرى الذى حوصر بين شقى الرحى سطوة رجال المال والتدخلات الأمنية ضد حرية التعبير وبين هيمنة جماعات الإسلام السياسى المعادية لحرية الرأى والتعبير والإبداع من ناحية أخرى. ثم يغوص المبحث الثالث فى كوامن الأزمة محاولاً الكشف عن أسبابها التى تتجسد فى ترسانة القيود التشريعية والقوانين التى تحجم دور وتأثير الإعلام وتتجدد جيلاً بعد جيل مضافاً إليها تركة التبعية الفكرية والمهنية لمنظومة القيم الغربية فضلاً عن غياب الممارسة الديمقراطية فى المؤسسات الإعلامية والإشكاليات المهنية والأخلاقية التى تحجم عطاءات الإعلاميين وتعوق دورهم فى التعبير عن مجمل الواقع المجتمعى بتعقيداته الاقتصادية والسياسية وتناقضاته الاجتماعية وتعددية التيارات الثقافية التى تتفاعل بداخله وتحول دون إسهام الإعلام فى نشر وتعزيز ثقافة التنوير وفكر التغيير الشامل. هذا فيما يركز المبحث الرابع من الفصل الأول على دور الإعلام فى مواجهة قضايا الفقر والإفقار الذى اتسعت مساحاته وطالت معظم فئات المجتمع المصرى فى الريف والحضر فى ظل العولمة

الرأسمالية المدعومة بثمار التقدم التكنولوجى فى مجال الاتصال والمعلومات حيث برز الدور التضليلى للإعلام متمثلاً فى أحادية المعالجة لقضايا الفقر وقصرها على آراء المسئولين المحليين والدوليين وتهميش حقوق ورؤية الفقراء.

ويأتى الفصل الثانى (مبحثان) ليؤكد على حرية الصحافة وحماية حق الصحفيين فى حرية النقد والتعبير باعتبارها حق أصيل من حقوق الإنسان وحق مهنى يرتبط بطبيعة وجوهر مهنة الصحافة. وقد تجسد ذلك فى الشهادة التى أدليت بها فى محكمة جنح العجوزة دفاعاً عن رؤساء تحرير أربعة صحف خاصة صدر الحكم بحبسهم لمدة عام لاتهامهم بسب وقذف رئيس الدولة السابق حسنى مبارك حيث طالبت بضرورة الكف عن تطبيق قانون العقوبات لتجريم حرية التعبير وحرية الصحافة. واستندت فى شهادتى إلى عدة أمثلة من تاريخ الصحافة المصرية التى حوت مقالات نقد عنيف للملك والوزراء ورؤساء الوزراء فى عهود سابقة ومع ذلك أنصفهم القضاء المصرى وحكم لهم بالبراءة.

ويناقش المبحث الثانى – الفصل الثانى المعنون: (حرية التعبير فى ظل الإنترنت) الدور الحيوى الذى يقوم به الإنترنت فى ترسيخ حرية التعبير وفتح آفاق جديدة لممارستها مما يمثل تهديداً غير مسبوق للحكومات العربية ومحاولاتها المستميتة من أجل فرض رقابة على الإنترنت خصوصاً بعد ظهور المدونات الإلكترونية.

ويتضمن الفصل الثالث (مبحثان) محاضرة ألقيتها فى ندوة تونسية عن إشكالية الحرية فى كتابات المرأة العربية وتشير إلى القيود النفسية والمجتمعية التى واجهتنى عندما حاولت كتابة سيرتى الذاتية.

- وهكذا تتواصل فصول الكتاب حيث ركز الفصل الرابع (مبحثان) على رصد أصداء ثورة يناير لدى علماء وأساتذة الإعلام الأفارقة الذين التقيت بهم فى إطار المؤتمر الدولى للإعلام المنعقد فى يوليو ٢٠١٢ بمدينة ديربان – جنوب أفريقيا حيث قارنوا بين انتفاضة يناير المصرية وانتفاضة سويتو الجنوب أفريقية (١٩٧٦)

والتى شكلت نقطة تحول رئيسية فى نضال شعب جنوب أفريقيا. وقد أكدوا أن أهمية ثورة يناير تكمن فى قيمتها الرمزية كنضال جماهيرى يمكن أن تقتدى به سائر المجتمعات العربية والأفريقية. إذ تفتح آفاقاً جديدة وفرصاً غير مسبوقة للتغيير. ثم تأتى مداخلتى عن صورة الثورة الجزائرية لدى الشباب المصرى فى الخمسينيات تواصلاً مع التحديات التى تواجه الجزائر بمناسبة مرور نصف قرن على استقلالها وقد طرحت هذه المداخلة فى إطار الملتقى الدولى الذى عقد بمدينة تلمسان ونظمه المركز الوطنى للبحوث فى عصور ما قبل التاريخ ونجح فى إلقاء الضوء على التاريخ الثورى لأهالى تلمسان من خلال الشهادات الواقعية التى أدلى بها المجاهدون المشاركون فى أحداث الثورة الجزائرية.

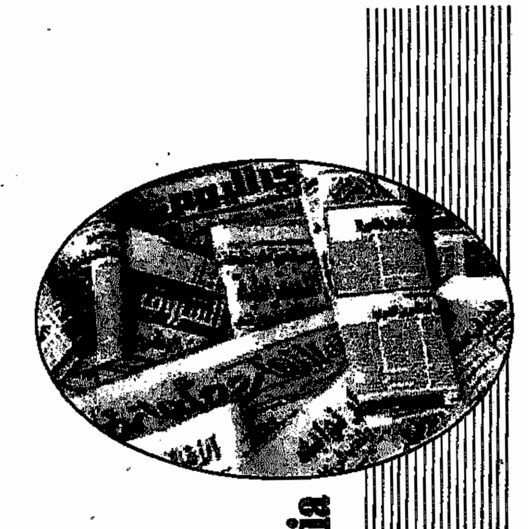
ويتوج الفصل الخامس (ثلاثة مباحث) خاتمة الكتاب حيث يعرض التحديات التى تواجه القومية العربية فى زمن العولمة ثم يطرح أزمة الحقوق الثقافية فى ظل العولمة الرأسمالية مبرزاً إشكالية الهوية فى إطار ثورة المعلومات وتأرجحها ما بين الأطروحات التى تقدس التراث العربى الإسلامى وتقف على أعتابه مسقطة تأثير الزمان والمكان وما بين القيم الوافدة التى تقدس الاستهلاك وتروج للمنفعة الفردية وفى النهاية يأتى المشهد العالمى المتأزم بين ضغوط النظام العولمى الرأسمالى الذى تسبب فى معاناة ملايين البشر وكان حتمياً أن يسفر عن اندلاع حركة مناهضة العولمة الرأسمالية تلك العولمة التى لم تقدم للغالبية العظمى من سكان هذا الكوكب سوى الفقر والمهانة والمرض والبطالة.

وختاماً أهدى هذا الكتاب إلى أحفادى وطلابى الذى يشكلون الفصيل الثورى من الشباب صناع التغيير الذى أتمنى أن يشهده جيلى.

عواطف عبد الرحمن

البحر الأعظم - الجيزة

فبراير ٢٠١٣



January Revolution And Freedom Of The Media

الفصل الأول

هوامش على دفتر ثورة يناير ٢٠١١

تمهيد

لقد فجرت ثورة ٢٥ يناير شعلة ثقافة جديدة على المصريين والعرب تمثلت فى اعتصام الشباب والشيوخ والنساء والأطفال خلال ١٨ يوماً فى ميدان التحرير والميادين والساحات فى معظم مدن وقرى مصر. وأبرزت هذه الاعتصامات صورة مدهشة من التكامل الاجتماعى والعمل الجماعى. فقد أخرج الميدان الطاقات الإبداعية التى كانت مقموعة ومسحوقة فظهر العازفون والمطربون والمرتجلون للمسرحيات والأغانى وقصائد الشعر. وكان اشتراك أسر كاملة فى ساحات التحرير ظاهرة ثقافية جديدة كما أن سقوط حاجز الخوف على مختلف المستويات وغياب القيادة الفردية كان أبرز سمات هذه الثورة فهى نفى للبطريركية وانعتاق من أسرها. وفى ظل الوضع المأزوم الحالى الذى تعيشه الثقافة المصرية والفوضى والارتباك الذى يعانى منه الإعلام المصرى هل يستطيع الإعلام أن يطرح خطاب التغيير المجتمعى الذى يتمثل فى بث ونشر وترسيخ قيم وأهداف الثورة؟ سؤال لا يزال مطروحاً.

كنت أقطع كوبرى قصر النيل مشياً على الأقدام وسط زخم هائل من الشباب والنساء والأطفال يرفعون الأعلام ويحملون أطفالهم فوق الأكتاف ويهتفون للوطن وللحرية وعند مدخل الميدان أمام المبنى القديم لوزارة الخارجية كانت تصادفنا الدبابات التى يبتغى ظهورها الأطفال والصبية فى رعاية الجنون وكان الشباب ينظمون الدخول للميدان بعد الاطلاع على بطاقة الرقم القومى وإذ بسيدة فى منتصف العمر تحمل طفلاً وتجر طفلين وبيديها كيس بلاستيك وليس معها بطاقة شخصية سحبتها من يديها وأخبرت الشباب الواقف أمام الأسلاك الشائكة أنها معى دخلت الميدان وشكرتنى ولما سألتها عن سبب مجيئها للميدان أخبرتنى أنها تحضر يومياً مع زوجها وأطفالها وتغيب زوجها اليوم لأنه يعمل أرزقياً باليومية لدى ورشة لحام أوكسجين وأخبرته أنها ستذهب بالأولاد إلى الميدان لأنه المكان الوحيد الذى تشعر فيه بالأمان وصمتت قليلاً ثم قالت: (أنا مكسوفة

طول الوقت الناس فى الميدان يعطونى بسكويت وطعام للأطفال وقد أحضرت معى شوية بلح كى أوزعهم على الشباب ثم فتحت الكيس البلاستيك وقدمت لى بلحتين احتضنتها وشكرتها وتركتها كى أواصل جولتى فى الميدان – يافطة كبيرة مكتوب عليها حسابات ٧٠ مليار دولار تم تحويلها إلى الجنيه المصرى وتوزيعها على أيام السنة وفى نهاية اليافطة اقرأ رقم ٩٧٢ عاماً هى العمر الافتراضى لمن يملك هذه الثروة يا للهول ثم التقى بمجموعة من الشباب يحملون درابوكة ويغنون: (يا سوزان قوللى للبيه ٣٠ سنة كفايه عليه) وبعد خطوات قليلة أصادف مجموعة أخرى تغنى: (الله حى شعبنا حى وسع سكه لبكره الجاى) بعض الأصوات تنادينى من فوق الكعكة الحجرية وسط الميدان التفت إليهم أنهم خريجون من طلاب كلية الإعلام يصيحون: (يا دكتور انت زرعت واحنا أهو موجودين اطمئنى مصر بخير) كانوا يشيرون إلى صندوق قمامة كبير مكتوب عليه (هنا مقر الحزب الوطنى الحاكم) صور الشهداء ترتفع فوق الأعمدة والخيم الصغيرة متناثرة فى أنحاء الميدان – سيدة فى منتصف العمر ترفع طعمياية فوق سن السكين وتمسك بيديها حزمة جرجير وتنادى بصوت مرتفع (وجبة كنتاكى طازة الحق نصيبك) الفنان محمد عبله يقف وسط دائرة مزدحمة بالأطفال يرسمون أحلامهم بالألوان فوق الأرض، سيدة منقبة تطلب منى أن أحمل طفلتها كى تتصور مع الجندى فوق الدبابة المكتوب عليها: (يسقط حسنى مبارك العميل).

كنا نجلس وبجوارى مجموعة من أصدقاء الطريق الطويل الشاق الذى قطعناه من أجل رفعة وكرامة وتقدم هذا الوطن الغالى وكان نصيبنا الاعتقال والطرد من الجامعة واتهامُنا بالخيانة العظمى والتخابر مع الاتحاد السوفيتى ولم يجرؤ السادات على إبراز السبب الحقيقى لاعتقالنا وهو اعتراضنا على معاهدة الصلح مع إسرائيل وقد مكثنا بالسجن مائة يوم إلى أن أُغتيل السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ وجاء الرئيس الجديد آنذاك حسنى مبارك الذى أكد لنا عند الإفراج عنا (أن الكفن ليس له جيوب وأننا سوف نشارك فى بناء وطننا بكل الحرية التى تتمناها). كان

حلمى شعراوى وزوجته وحفيداته يحضرون يومياً للميدان نظر لى ووجهه يمتلأ بالإعجاب والتعجب قال متسائلاً: (هل كنت تتوقعين هذا الحدث المبهر؟ قلت له (ومن منكم توقع ذلك لقد كنا نتوقع ثورة جياع من أهالى العشوائيات ولكنها جاءت من جانب أبنائنا الشباب المنتمين للطبقة الوسطى ولكن إذا لم تكمل هذه الثورة النبيلة الراقية مهامها فإن الجياع قادمون وعلى فلول النظام القديم أن يدركوا أن مصيرهم سوف يكون أكثر بشاعة وقبحاً) لقد انفتح الطريق وسقط حاجز الخوف والويل للانتهازيين وذوى الوجوه المنقلبة الذى يأكلون على كل الموائد يدفنون ضمائرهم فى ثلاجات التجميد تحت الصفر إنهم حقاً خدم المراحل المنحطة.

أثناء تجولى فى ميدان التحرير تساءلت فى بداية حوارى مع بعض الثوار فى الميدان لماذا لم تضعوا مصير العلاقة مع إسرائيل ضمن أجندتكم؟ بعد أن لاحظت غياب الميدان من أى إشارة إلى القضية المحورية والخاصة بمستقبل العلاقة مع الكيان الصهيونى ومصير اتفاقية كامب ديفيد التى جلبت لنا الكثير من الكوارث والانتكاسات أجابوا بصراحة ودون تفكير (نحن نريد أن نركز على القضية الأكثر إلحاحاً الآن وهى التخلص أولاً من النظام الحاكم المتواطئ والمتحالف مع إسرائيل وأمريكا ثم نتفرغ بعد ذلك لسائر القضايا وتتصدرها إسرائيل بعد أن يتم إسقاط هذا النظام وننجح فى إعادة ترتيب البيت المصرى من الداخل) وحاول بعضهم تفسير ذلك قال بأنه (من الصعب الآن فتح عدة جبهات بل من الحكمة التركيز على الأولوية الأكثر أهمية وهى رحيل وسقوط النظام الحاكم حتى لا نعطى للسلطة فرصة تشتيت جهودنا وإجهاض أهدافنا).

كنا ندق الأرض بأقدامنا ونهتف (الشعب يريد إسقاط النظام – الشعب يريد محاكمة الرئيس) وكانت الطائرات تخترق أجواء الميدان وتصدر هديراً مرعباً لبث الفزع فى المتظاهرين وكانت تهبط إلى حد رؤية الطيارين كان الإصرار يطل من العيون ورأيت ذرات الخوف تتساقط ذرة بعد الأخرى ويحل مكانها إصرار

ممزوجاً بالتحدى يكلل العيون وينتقل إلى الأيادى التى كانت ترتفع فى الهواء منذرة ومتوعدة يا له من مشهد أسطورى لم أكن أحلم بأن أعيش كى أشارك فيه وكنت أؤمن أن التغيير قادم ولكن لم أكن أعلم كيف ومتى يحدث ومن هو الجيل المحظوظ الذى سوف يبادر بكسر حاجز الخوف وتحطيم القيود.

كنت أشاهد الشباب يواجهون بصدور عارية وبسالة منقطعة النظير جحافل البلطجية يمتطون الجمال والخيول يقتحمون الميدان ويدوسون على أعناق البشر والقناصة يلقون قنابل المولوتوف من فوق سطح المنازل فى ميدان التحرير. لقد استشهد عدد كبير من أنبل وأشجع شباب مصر لقد كشفت جرائم الأربعاء الدامى بعد فظائع جمعة الغضب الوجه القبيح الوحشى للنظام كما أكدت على سلمية وتحضر ورقى الثورة بحيث لم يعد من الممكن تجاهلهم حتى من جانب الساسة الغربيين حلفاء النظام أو الإعلام الغربى الهلع من سيطرة الإسلاميين. كنت أستعيد شريطاً طويلاً من تاريخ الثورات المصرية والعربية والعالمية قفز إلى ذاكرتى مقولة غاندى الشهيرة: (إنهم سوف يتجاهلوك ويسخرون منك ثم يحاربوك ولكنك فى النهاية سوف تنتصر) لقد صمد الشباب وجموع الشعب المشارك وثابروا وصابروا وصمدوا وانتصروا فى النهاية وكان النصر تتويجًا عادلاً لهذا الإصرار النبيل.

فى ظل الوضع المأزوم الحالى الذى تعيشه الثقافة المصرية والفوضى والارتباك الذى يعانى منه الإعلام المصرى هل يستطيع الإعلام أن يطرح خطاب التغيير المجتمعى الذى يتمثل فى بث ونشر وترسيخ قيم وأهداف الثورة (عيش – حرية – عدالة اجتماعية – كرامة إنسانية)؟ سؤال لا يزال مطروحاً.



المبحث الأول

الإعلام وثقافة التغيير في ظل ثورة ٢٥ يناير

لقد أزاحت الثورات العربية الغطاء الذى كان يغلف ويخفى فشل الأنظمة العربية الاستبدادية فى خلق مجتمعات قائمة على مبدأ المواطنة المجتمعية والدستورية والمساواة الكاملة أمام القانون رغم مظاهر التحديث العصرية التى لم تتجاوز السطح وظلت قشرة ظاهرية هشة من التحديث الذى حافظ على البنى التقليدية والقبلية والطائفية والفروق الطبقية والثقافة الاستهلاكية والتى ظهرت تجلياتها بصورة فجة بعد قيام ثورات الربيع العربى.

ولقد عانى المصريون كثيراً من وجود فجوة واسعة بين خطاب حكوماتهم وبين الممارسات الفعلية لها. فالحكومات لم تكن تكف عن الحديث عن الحرية والديمقراطية والتزامها بتحقيق التقدم الاقتصادى والعدالة الاجتماعية والنهوض الثقافى وإصلاح التعليم والرعاية الصحية وفرص التوظيف والإسكان بينما كانت كل هذه الأوضاع تزداد تدهوراً وتراجعاً ملحوظاً. وعندما قامت انتفاضة ٢٥ يناير التى تحولت إلى ثورة شعبية بعد الالتحام الجماهيرى الفذ بطلائع الشباب الثائر عجز الإعلام الحكومى عن إدراك خطورة الحدث الثورى وظل محتمياً بعباءة السلطة التى ترعرع فى ظلها وتشرب أفكارها ومن هنا اقتصر

الخطاب الإعلامى على التغطية المبتورة المرتبكة والمشوهة لأحداث الثورة.

وعندما تخلى مبارك عن السلطة ازداد ارتباك الإعلام الحكومى الذى تحول إلى تأييد الثورة بصورة تدعو للدهشة والرثاء المهنى والأخلاقى خصوصاً عندما بالغ الإعلاميون فى تأييدهم للثورة والتنظير لمسيرتها والتحذير من المخاطر التى تهددها. لقد انتزعت ثورة يناير من الإعلاميين البوصلة الأمنية والسياسية التى كانت تحكمهم وتدير أمورهم فأصبحوا تائهين يبحثون عن قيادة جديدة كى يلتحقوا بها ويواصلوا من خلال تعليماتها وأوامرها مسيرة الطاعة والتمجيد لأنهم لم يمارسوا حرية الفكر واستقلال القرار المهنى. هذا فى الوقت الذى أتاحت الثورة آفاقاً واسعة للإعلام الخاص والحزبى كى يواصل أدواره المهنية إذ تميزت تغطيته لأحداث الثورة بالتوازن وللفترة الانتقالية بالطابع النقدى فى مواجهة إعلام حكومى بيروقراطى ثبت فشله وعجزه وذلك لا يعنى إغفال كثير من الممارسات غير المهنية للإعلام الخاص الذى التهمته البرامج الحوارية (التوك شو) الفاقدة للرؤية السياسية والمجتمعية الصحيحة وغيرها من البرامج المتناقضة مع مواثيق الشرف الإعلامى والخاضعة لسطوة المعلنين وأباطرة السوق.

لقد أصبح الإعلام المصرى الحكومى وذوره بعد ثورة يناير يمثل إشكالية كبرى تكمن فى كيف يصبح هذا الإعلام قادراً فى ظل الثورة على التعبير عن مجمل الواقع المجتمعى بتعقيداته الاقتصادية وتناقضاته الاجتماعية والسياسية والثقافية وكيف يسهم هذا الإعلام فى نشر وتعزيز وتعميق ثقافة التنوير وفكر التغيير الشامل. انطلاقاً من تفعيل الحقوق المدنية خصوصاً (حرية الفكر والتعبير) والحقوق السياسية كحق المشاركة فى صنع القرارات الوطنية والحقوق الاجتماعية كالحق فى الصحة والتعليم والحقوق الثقافية كالحق فى الاختلاف والإبداع والحقوق الاتصالية كالحق فى المعرفة والإعلام. وقد نجحت الثورة فى تعرية جميع المثقفين الذين تعاونوا مع نظام مبارك فى خدمة التردى والاستبداد والفساد إذ فشلوا فى بلورة خطاب ثقافى يطرح حقيقة الثورة وأهدافها وأولوياتها ويضىء العقل الجمعى

بالحقيقة الساطعة التى تؤكد أن الشعب وليس المجلس العسكرى هو مصدر كل السلطات. فقد سارعت بعض النخب الثقافية إلى ركوب موجة الثورة بتقديم خدماتهم إلى المجلس العسكرى المؤقت وتصدرت أسمائهم قوائم المتحدثين فى تليفزيون الدولة مستهدفين بخطابهم تلميع صورة العسكر الذين وضعوا بعض رموز نظام مبارك فى السجن وقدموا الآلاف من الثوار للمحاكم العسكرية فضلاً عن استشهاد المئات من الشباب برصاص الشرطة العسكرية. ولكن جاء خطاب الثوار المدعوم بالحق فى مواجهة خطاب المثقفين من خدام الاستبداد كى يكشف عن زيفه ومضامينه المغرضة وكان خطاب علاء عبد الفتاح فى مواجهة الحكم العسكرى نموذجاً دالا كما تعددت المواجهات بين المدافعين عن حرية التعبير والإبداع والداعين إلى إخضاع هذا الحق للعديد من القيود والضوابط.

للقمع وجوه متعددة:

وتشير تقارير المنظمات الحقوقية إلى العديد من الحالات التى تشهد تضييقاً متعمداً على حرية الرأى والتعبير والإعلام سواء بتعطيل برامج تليفزيونية معينة أو بالتدخل فى توجيه محتوى بعض البرامج وفقاً لتصورات السلطة الحاكمة (سواء المجلس العسكرى أو جماعة الإخوان المسلمين) أو بمصادرة بعض الصحف مثل الفجر وروزاليوسف وصوت الأمة لأكثر من مرة بسبب تعرضها لسلبيات المجلس العسكرى وتوجيه انتقادات لأسلوبه فى إدارة الدولة مما يهدد باستمرار هيمنة العقلية الأمنية على الممارسات الإعلامية. ولم تقتصر أزمة الإعلام المصرى فى ظل ثورة يناير على التدخلات الأمنية التى يمارسها العسكر ضد حرية التعبير بل هناك إشكاليات أخرى يواجهها الإعلام الفضائى فى مصر وتتمثل فى سيطرة أصحاب رؤوس الأموال على مضامين البرامج وأساليب أداء المذيعين وتهديدهم بالفصل وإيقاف البرامج بل وإغلاق القنوات الفضائية أحياناً وقد أسفر هذا الوضع عن شيوع حالة من الفوضى الإعلامية الناتجة عن حصول بعض الدخلاء من غير المؤهلين على تراخيص تأسيس قنوات فضائية للإسهام فى تشكيل وتشويه

الرأى العام مستندين إلى مساندة المجلس العسكرى والحكومة. لقد شاهدنا زحفاً مقلقا من جانب بعض الأثرياء لتأسيس الفضائيات كمصدر جديد للجاه يخدم مصالحهم ويؤمنها والضامن الحقيقى لاستمرار هذه الفضائيات مجاملة السلطة العسكرية وحكومتها وعدم انتقادها. ولا شك أن استمرار هذا الوضع قد أدى بالفعل إلى إهدار منظومة القيم المهنية والأخلاقية للإعلام الفضائى فى مصر والعودة إلى تقاليد وأساليب النظام السابق. إن التحولات التى مرت بها ثورة ٢٥ يناير صعوداً وهبوطاً تؤكد أن المجلس العسكرى يمضى قدما فى سياسة احتواء الثورة أو تصفية أهدافها. وقد انعكس هذا الوضع سلباً على وزارة الثقافة التى تعاقب على إدارتها ٤ وزراء فى أقل من ١٠ أشهر دون أن ينجح أحدهم فى إحداث تغيير فى بيئة الوزارة أو أسلوب عملها. وقد يعزى ذلك إلى القصور العام الذى شاب مسيرة التغيير وأعطى أولوية للملفين الأمنى والاقتصادى على حساب ملفات أخرى حيوية مثل التعليم والثقافة. ويتواكب غياب الملف الثقافى عن أجندة الثوار والقوى الليبرالية مع حضور جماعات الإسلام السياسى المعروفة بمواقفها المتشددة من حرية التعبير والإبداع والتى تتبنى رؤية وعظية أخلاقية عن دور الفن والثقافة فى النهوض المجتمعى فضلاً عن مواقفها المعادية لحرية الرأى وتشددها تجاه بعض الأعمال الإبداعية وأبرزها موقفها من أعمال نجيب محفوظ.

وفى عصرنا الحالى حيث قيم الديموقراطية والحرية وحقوق الإنسان تحاول أن تصبح ثوابت عالمية وكونية يشكل التعصب أخطر ما يهدد عالمنا العربى وتشير الدراسات التى اهتمت بالعلاقة بين الدين والتعصب إلى أن الذين يعتبرون الدين غاية فى ذاته أقل تعصباً من الذين يعتبرونه وسيلة لتحقيق سلطة أو جاه أو مال والمتتبع لخطابات الهوية التى أنتجها الفكر العربى الإسلامى يكتشف أنها خطابات مبنية على الطابع العفوى والعاطفى وتتبنى على ثنائية الأنا والآخر والرفض والقبول المطلقين وهى مهما اختلفت صياغاتها تنبع من المبدأ نفسه

القائم على القدسية والثبات واللاتاريخية.

وتتمثل أزمة خطابات الهوية فى العالم العربى فى عملية التبسيط الشديدة التى يتعرض لها مفهوم الهوية نفسه رغم شدة تعقده وتطبيقه على مجالات يستحيل اختزالها من خلال الثبات وتتمثل أيضاً فى استمرار منطق الثنائيات المتصلب مما يؤدى إلى التمجيد والنرجسية الفارغة أو إلى التعصب والعنصرية وفى الحالتين تكون النتيجة التقهقر والتطرف فكراً وثقافة واجتماعاً ولا شك أن مأزق الهوية والحداثة والاستلاب أمام الغرب وتعمق الاقتصاد الريعى وتقديس الاستهلاك مقابل احتقار الإنتاج والعمل والعلم كقيم أساسية فى تحقيق العدل الاجتماعى كل ذلك يطرح تحديات كبرى تواجه القوى السياسية خصوصاً تيار الإسلام السياسى إذا كانوا حريصين على نقل المجتمع خطوة إلى الأمام. كذلك لا يمكن إغفال الجرح القبطى فى التاريخ المصرى الذى كشفت عنه ثورة يناير ولا يزال ينزف على وقع إرث ثقيل وبائس من الدولة المصرية.

المبحث الثاني

الإعلام المصري وثورة ٢٥ يناير - تحديات وإشكاليات

انتمى الإعلام المصرى لمدرسة التعبئة فى الفترة الناصرية مع وجود هامش محسوب للرأى الآخر تمثل فى مجلتى الطليعة والكاتب وفى فترة السادات أتيح للأحزاب فرصة إصدار صحف حزبية كانت وسيلتها الوحيدة للاتصال بالرأى العام لأنها حوصرت بكم كبير من القيود القانونية والأمنية واقتصر نشاطها على الاجتماعات الحزبية داخل مقارها. أما فترة مبارك فقد شهدت ظهور الصحف الخاصة بجانب الصحف القومية والحزبية وظل الإعلام المرئى والمسموع حكومياً فى جميع الفترات حتى منتصف التسعينيات التى شهدت ظهور الفضائيات وشبكات المعلومات وقد اتسعت الخريطة الإعلامية فى مصر وأصبحت تضم حالياً ثمانى مؤسسات صحفية تصدر عنها ٥٥ صحيفة كما توجد ٩ شبكات إذاعية تابعة لاتحاد الإذاعة والتليفزيون منذ عام ١٩٨٠.

أما الإعلام المرئى فهو يضم (٢) قنوات أرضية وست قنوات إقليمية وقناتين فضائيتين (المصرية والنيل الدولية) و١١ قناة متخصصة وأضيف إليهم على شبكة الإنترنت موقعين الكترونيين هما إيجى نيوز ونايل نيوز ويضم الإعلام المرئى والمسموع

٤٤ ألف موظف إعلامى. وكانت منظومة الإعلام المصرى تخضع سياسة وممارسة للحزب الحاكم وتوجهاته واقتصرت الرسالة الإعلامية على تلبية احتياجات السلطة الحاكمة والتعبير عن طموحاتها ومصالحها مضافاً إليها نفوذ المعلنين تعبيراً عن الفئة الجديدة من رجال الأعمال والمستثمرين مما أسفر عن تهميش الجمهور واحتياجاته الاتصالية والمعرفية، كما أدى إلى تحول الإعلاميين إلى موظفين تنفيذيين (تكنوقراط) رغم ما تتميز به هذه المهنة من خصوصية كونها مهنة رأى وموقف.

وإذا كان الإعلام الخاص والحزبى وبعض الفضائيات العربية قدم فى عصر مبارك رغم كل القيود خطابات نقدية ساعدت فى التمهيد لثورة يناير إلا أن التغيير الأساسى فى المشهد الإعلامى يتمثل فى النقلة النوعية التى أحدثتها الثورة التكنولوجية فى الإعلام والمعلومات وتفاعلت معها الأجيال الجديدة فى شبكات التواصل الاجتماعى التى مكنت الشباب من التواصل والحشد والتعبئة فى العالم الافتراضى والانتقال بعزم وحسم إلى أرض الواقع. الأمر الذى منح قوة تأثيرية غير مسبوقة لهذا الإعلام الجديد وأصبح أداة رئيسة للتغيير والثورة والتأثير فى الرأى العام رغم ارتفاع نسبة الأمية الأبجدية والإلكترونية (الرقمية) والتى تزيد عن ٦٠٪ فى المجتمع المصرى. ولا شك أن التطورات الهائلة التى طرأت على المشهد الإعلامى العالمى منذ عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أصبحت تيسر تدفق فائق السرعة للمعلومات. إذ أصبح التواصل عبر الإنترنت صناعة ولكنه يتيح قدراً كبيراً من الحرية التى لا تعنى غياب الضوابط والقواعد ولا الخضوع فقط للمنافسة وأيديولوجية السوق. كل هذه التطورات لم تمس الإعلام الحكومى الذى ظل محاصراً بترسانة القيود التشريعية والأمنية وتحول إلى آلة دعائية شرسة لصالح النظام الحاكم وأباطرة السوق وانحصر دوره فى تزييف وعى المواطنين والتلاعب بعقولهم ومشاعرهم وشن حملات ممنهجة ومنتظمة ضد رموز المعارضة. وعندما قامت انتفاضة يناير التى تحولت إلى ثورة شعبية بعد الالتحام الجماهيرى الفذ

بطلائع الشباب الثائر. عجز الإعلام الحكومى عن إدراك خطورة الحدث الثورى وظل محتمياً بعباءة السلطة التى ترعرع فى ظلها وتشرب أفكارها ومن هنا اقتصر الخطاب الإعلامى على التغطية المبتورة المرتبكة والمشوهة لأحداث الثورة وعندما تخلى مبارك عن السلطة ازداد ارتباك الإعلام الحكومى الذى تحول إلى تأييد الثورة بصورة تدعو للدهشة والرثاء المهنى والأخلاقى خصوصاً عندما بالغ الإعلاميون فى تأييدهم للثورة والتنظير لمسيرتها والتحذير من المخاطر التى تهددها. لقد انتزعت الثورة من الإعلاميين البوصلة الأمنية والسياسية التى كانت تحكمهم وتدير أمورهم فأصبحوا تائهين لأنهم تعودوا على الالتزام بالأوامر والتعليمات ولم يمارسوا أو يتعلموا حرية الفكر أو الالتزام المهنى. لقد منحت الثورة آفاقاً واسعة للإعلام الخاص والحزبى كى يواصل أدواره المهنية وتميزت تغطيته لأحداث الثورة بالتوازن وللفترة الانتقالية بالطابع النقدى فى مواجهة إعلام حكومى بيروقراطى ثبت فشله وعجزه وذلك لا يعنى إغفال كثير من الممارسات غير المهنية للإعلام الخاص الذى التهمته البرامج الحوارية (التوك شو) الفاقدة للرؤية السياسية والمجتمعية الصحيحة وغيرها من البرامج المتناقضة مع مواثيق الشرف الإعلامى والخاضعة لسطوة المعلنين.

لقد أصبح الإعلام المصرى الحكومى ودوره بعد ثورة يناير يمثل إشكالية كبرى تكمن فى كيف يصبح هذا الإعلام قادراً فى ظل الثورة على التعبير عن مجمل الواقع المجتمعى بتعقيداته الاقتصادية وتناقضاته الاجتماعية والسياسية والثقافية؟ وكيف يسهم هذا الإعلام فى نشر وتعزيز وتعميق ثقافة التنوير وفكر التغيير الشامل انطلاقاً من تفعيل الحقوق المدنية (حرية الفكر والتعبير) والحقوق السياسية كحق المشاركة فى صنع القرارات الوطنية والحقوق الاجتماعية كالحق فى الصحة والتعليم والحقوق الثقافية كالحق فى الاختلاف والإبداع والحقوق الاتصالية كالحق فى المعرفة والإعلام.

كيف يمكن تحويل الإعلام المصرى إلى إعلام مجتمعى يؤمن بحق الجمهور

فى المعرفة مراعياً البعد عن الانحياز والتبعية للسلطة الحاكمة أو مصالح المسيطرين على السوق؟ إن المجتمع المصرى بعد ثورة يناير تزداد حاجته إلى منظومة إعلامية تعبر عن الأهداف التى قامت من أجلها الثورة واستشهد فى سبيل تحقيقها ١٥٠٠ شهيد و٩ آلاف مصاب ومعوق. إننا فى حاجة إلى إعلام يعكس بأمانة والتزام مهنى طموحات وهموم الشرائح الاجتماعية والتيارات الفكرية والسياسية المختلفة دون انحياز لأجندات خاصة أو ارتباط بمفهوم الربحية وهذا يتطلب إعادة هيكلة المنظومة الإعلامية وتعزيز كفاءتها المهنية والإدارية والمالية وتوظيفها لخدمة الأهداف المجتمعية ككل. وإذا كان الإعلاميون يطرحون نموذج الخدمة العامة الذى يمكن تمويله من تفعيل ضريبة ١٪ من المواطنين حتى يصبحون هم الملاك الحقيقيين لهذه الوسائل باعتبارهم الجمهور المستهدف الذى يتوجه إليه الإعلام. إلا أننى أرى أن ذلك قد يصعب تحقيقه فى الوقت الراهن. كما أن التغيير لن يتحقق من خلال طرح المؤسسات الإعلامية للخصخصة بل إعادة صياغة الإطار القانونى والمهنى الذى يحكم سياستها ومسيرتها بحيث يكفل خلق آليات للمحاسبة المالية والإدارية والمساءلة المهنية ويستلزم ذلك إلغاء وزارة الإعلام على أن يتم استبدالها بمجلس أو هيئة عليا للإعلام المرئى والمسموع يتولى التخطيط والتنسيق بين أجهزة الإعلام فى إطار استراتيجية قومية يقوم بإعدادها نخبة ممثلة للإعلاميين الممارسين والأكاديميين ولكافة التيارات السياسية والثقافية والقانونية والاجتماعية. وتشمل هذه الاستراتيجية السياسيات والخطط والبرامج التى يجب عرضها ومناقشتها أولاً مع الإعلاميين قبل إقرارها مع ضرورة الاستغناء عن القيادات الإعلامية الحالية واختيار قيادات جديدة من خلال الانتخاب المستند إلى معايير الكفاءة المهنية والنزاهة الأخلاقية.

وتفصيلاً لذلك: بالنسبة للصحف القومية:

١- تبدأ مسيرة التغيير بتعديل القوانين المنظمة للعمل الصحفى وتشمل

قانون تنظيم الصحافة الصادر عام ١٩٩٦ مع مراعاة إلغاء المواد السالبة للحريات والتى تنص على حبس الصحفيين وقانون نقابة الصحفيين الصادر عام ١٩٧٠ والذى تجاوزته الأحداث والتطورات المجتمعية والمهنية.

٢- تظل الصحف القومية مملوكة للدولة ولكنها تحتفظ باستقلالها المهنى والإدارى وتخضع لإشراف نقابة الصحفيين التى تتولى مسئولية تفعيل ميثاق الشرف الصحفى بروادع مهنية صارمة.

٣- يتم اختيار رؤساء التحرير من خلال الانتخاب المباشر طبقاً لمجموعة من المعايير والضوابط المهنية والأخلاقية تضعها نقابة الصحفيين مع التزام المرشحين لرئاسة التحرير بإعداد مشروعات لتطوير المؤسسات الصحفية يتم عرضها ومناقشتها مع جموع الصحفيين فى اجتماعات عامة قبل إجراء الانتخابات -على أن يخضع رؤساء التحرير المنتخبين للمساءلة النقابية.

٤- يتم اختيار مجلس إدارة لكل صحيفة من خلال الانتخاب لأعضائه ورئيسه ويخضع كليهما للمساءلة البرلمانية.

٥- ضرورة تفعيل النص فى القانون المنظم للعمل الصحفى فى المؤسسات القومية والخاصة على فصل الإعلانات عن التحرير مع خضوع الإعلانات للمساءلة والرقابة من جانب مجالس الإدارات ونقابة الصحفيين.

٦- اختيار رؤساء الأقسام بالصحف من خلال الانتخاب الحر المباشر.

٧- إعداد كادر مالى جديد للصحفيين تقوم نقابة الصحفيين بوضعه ومتابعة تنفيذه فى المؤسسات الصحفية.

٨- إعداد دورات تدريبية وتثقيفية دورية لكافة المستويات من الصحفيين وتصبح شرطاً للتعيين والترقى.

٩- تطهير المؤسسات الصحفية من عملاء السوق والمعلنين.

بالنسبة للإعلام المرئى والمسموع:

١- تبدأ مسيرة التغيير بإنشاء نقابة مستقلة للإعلاميين تتولى التنسيق مع نقابة الصحفيين تمهيداً لإنشاء اتحاد يضم نقابات الإعلام المطبوع (الصحافة) والمرئى والمسموع.

٢- تظل الملكية للدولة مع الاستقلال المهنى والإدارى للمؤسسات الإعلامية ويديرها مجلس أمناء يمثل كافة التيارات الثقافية والسياسية والإعلامية ويتم اختيار رؤسائها التنفيذيين من خلال الانتخاب الحر المباشر وتكون مسؤولة أمام البرلمان.

٣- تتولى كل وسيلة إعلامية وضع استراتيجية متخصصة تتضمن السياسات والخطط والبرامج من خلال التشاور مع مجلس الأمناء الذى يتولى عرضها على رؤساء القنوات التليفزيونية والشبكات الإذاعية ويتم إقرارها بعد مناقشات وتشاورات معمقة مع الإعلاميين التنفيذيين (المذيعون ومعدى البرامج... الخ).

٤- يتولى مجلس الأمناء إعداد سياسة إعلانية للإعلام المرئى والمسموع تلتزم بمواثيق الشرف الإعلامية والإعلانية العالمية والمحلية ويتم إقرارها بعد مناقشتها مع نقابة الإعلاميين.

٥- إنشاء إدارات لبحوث الجمهور فى كل مؤسسة إعلامية مرئية أو مسموعة أو مقروءة لاستطلاع اتجاهات الجمهور والتعرف على احتياجاته بصورة دورية والاستعانة بنتائجها فى إعداد السياسات الإعلامية والتحريرية.

أما مؤسسات الإعلام الخاص (الصحف والفضائيات) يجدر إلزامها بتطبيق نفس المبادئ العامة للاستراتيجية القومية للإعلام والتى تنص على تفعيل مبدأ الانتخاب لمجالس الإدارة والتحرير والالتزام بمواثيق الشرف الصحفية والإعلامية والإعلانية.



المبحث الثالث

أزمة العقل الإعلامي في العالم العربي

فى ظل الثورة العلمية والتكنولوجية وفى إطار المحاولات الدؤوبة التى تقودها القوى المتحكمة فى السوق العالمية من أجل عولمة الثقافة والتعليم والدين وسائر مكونات المنظومة الحضارية التى كانت تحتفظ باستقلال نسبى خارج دوائر وقيم السوق العالمية، وفى ظل الهيمنة السياسية والاقتصادية للمؤسسات المالية الدولية والشركات المتعددة الجنسية والدول الثمانية الكبار بزعامة الولايات المتحدة، وفى ظل الصراع الثقافى والتحديات الحضارية تبرز أزمة العقل الإعلامى، حيث لم تعد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تشغل موقعاً مركزياً فحسب فى شبكة الإنتاج بل أصبحت تشغل موقع القلب ضمن استراتيجية إعادة تشكيل منظومة العلاقات الدولية على المستوى السياسى بين الحكومات وذلك بالترويج لما يسمى بـ (الشرعية الدولية) ومعاييرها المزدوجة.

وعلى المستوى الثقافى بين الثقافات المختلفة بإعلاء شأن الثقافة الغربية وعلى الأخص الطبعة الأمريكية منها وتهميش ثقافات الجنوب، وعلى المستوى الاتصالى بالترويج لما يسمى (بالقرية الاتصالية العالمية) متجاهلاً عن عمد التفاوت الحاد بين

معدلات التطور الإعلامى والاتصالى بين أجزاء العالم شمالاً وجنوباً، سواء تمثل ذلك فى تكنولوجيا الاتصال أو فى الإشباع الإعلامى.

ولقد شهدت العقود الأخيرة ظهور عدة رؤى وتصورات نقدية عن دور الإعلام والاتصال فى حياة الأفراد والمجتمعات وكشفت هذه الرؤى عن الطبيعة المركبة للإعلام وتداخل الأدوار التى يقوم بها فى مجتمع المعلومات. إذ أصبح يشغل موقعاً مركزياً فى الاستراتيجيات والسياسات التى تستهدف إعادة بناء المجتمعات وفوق ذلك أصبح الإعلام مسؤولاً عن الأدوار الحاسمة فى تدويل أو عولمة الاقتصاد والثقافة حيث يبرز دوره كمحرك رئيسى فى خلق وتشكيل منظومة العلاقات الدولية سواء على المستوى الرسمى بين الحكومات والأنظمة السياسية أو على المستوى الحضارى بين الثقافات المختلفة بإعلاء شأن ثقافات معينة على حساب ثقافات أخرى. ولعل أخطر هذه الأدوار ما يقوم به الإعلام فى تشكيل قيم نفعية وأنماط معينة من السلوك الاستهلاكى وتهميش أنماط أخرى من القيم الجادة مثل قيمة العمل والجهد الإنسانى وذلك من خلال لغة الصورة ورموزها. ولقد أصبحت السيطرة الكاملة على صناعة الاتصال والمعلومات شرطاً رئيسياً لضمان التحكم الكامل من جانب الشركات العملاقة ووكلائها المحليين فى السوق العالمية.

وتعزى أزمة العقل الإعلامى على الصعيد الأدائى فى مجالى السياسات والممارسات الإعلامية عالمياً ومحلياً إلى عدة أسباب أبرزها عدم التوازن فى انسياب المعلومات من الشمال إلى الجنوب ورسوخ الاتجاه الرأسى الأحادى الجانب للإعلام من أعلى إلى أسفل، من المراكز الدولية فى الشمال المهيمنة على التكنولوجيا المتقدمة فى الاتصال والمعلومات ومصادر المعرفة والتراث الإعلامى إلى الأطراف الأفقر فى الجنوب، ومن الحكومات إلى الأفراد والشعوب، ومن الثقافة الغربية المسيطرة إلى الثقافات التابعة فى جنوب العالم.

أما على الصعيد العربى فإن أسباب أزمة العقل الإعلامى تتمحور إجمالاً حول السيطرة التى تمارسها بعض الحكومات العربية فى مجال تنظيم وتوجيه أنشطة

الاتصال والإعلام سواء من النواحى الاقتصادية (ملكية وسائل الإعلام – توفير موارد الاتصال) أو من النواحى التشريعية (قوانين المطبوعات والتشريعات الإعلامية)، فضلاً عن تحكمها فى المضامين والممارسات الإعلامية فى إطار السياسات الإعلامية والاتصالية المعلنة والمستترة ومعاداتها للتعددية الفكرية والسياسية واحتكارها لمصادر المعلومات وإصرارها على مصادرة الآراء المخالفة، من خلال أجهزة الرقابة المتباينة الأشكال. وهناك إلى جانب الضغوط والقيود التى تبالغ بعض الحكومات العربية فى استخدامها لتحجيم الأدوار التى يقوم بها الإعلاميون العرب، تبرز الضغوط المهنية والإدارية داخل المؤسسات الإعلامية والصحفية والتى تؤثر بصورة سلبية فى بيئة العمل الإعلامى ككل، سواء من ناحية مدى مشاركة الإعلاميين فى صنع القرارات ووضع السياسات الإعلامية أو مستوى الأداء المهنى وعلاقات العمل (علاقة الإعلاميين بالمصادر وبالجمهور وبالزملاء والرؤساء).

وتشير الدراسات إلى غياب المعايير الموضوعية لقياس الأداء المهنى للإعلاميين والصحفيين فى أغلب المؤسسات الإعلامية والصحفية فى العالم العربى، فضلاً عن عدم توفر ضمانات ممارسة المهنة من خلال تفعيل التشريعات التى تحقق الحماية المهنية للإعلاميين والصحفيين والتى تنص على ضرورة تيسير الوصول إلى مصادر المعلومات، كما تنص على ضرورة الالتزام بشرط الضمير عند التعاقد بين الصحفى والمؤسسات الصحفية.

ومن أبرز صور الأزمة الأدائية عجز الإعلاميين العرب عن مواكبة عصر المعلومات فى ممارساتهم الصحفية والإعلامية والتى تتمثل فى غلبة الطابع الدعائى الإقناعى التقليدى على أسلوب الخطاب الإعلامى الذى لا يزال يدور فى فلك الحكام وتأكيد روح الانبهار بالثقافة الوافدة وإغفال الاحتياجات الاتصالية لجمهور المتلقين، حيث تتعامل معهم وسائل الإعلام العربية باعتبارهم مستهلكين وليسوا مشاركين، استناداً إلى الرؤية التقليدية للإعلام التى تركز على الأسلوب الأحادى والرأسى الاتجاه.

ولعل إلقاء نظرة على خريطة الاتصال الدولى توضح لنا أن العالم العربى يشغل

١.٧٪ فقط من مساحة العالم الاتصالية ويشغل المرتبة السادسة. وتتفاوت معدلات الكثافة الإعلامية فى الوطن العربى بين الدول من ناحية وبالنسبة لوسائل الإعلام ذاتها (الصحافة والإعلام المرئى والمسموع الأرضى والفضائى) ويمكن القول بأن الثورة التكنولوجية قد أضافت تصنيفاً جديداً للخريطة الإعلامية فى الوطن العربى إذ أصبح هناك إعلام الأغنياء وإعلام الفقراء. هذا وتشير قراءتنا للواقع الإعلامى المعاصر فى الوطن العربى إلى وجود عدة نظم قطرية تتشابه فى أنماط ملكيتها إذ يغلب عليها الطابع الحكومى. وبالتالى تحكمها قوانين وتشريعات إعلامية متقاربة إلى حد التطابق وإن كانت تختلف هذه النظم فى توجهاتها السياسية ومنطقاتها الأيديولوجية التى تتجسد فى سياسات إعلامية متباينة.

آليات السيطرة الحكومية على الإعلام:

تستند الحكومات العربية فى إحكام سيطرتها على الإعلام من خلال عدة آليات تتمثل فيما يلى:

١- نمط الملكية الحكومية: الذى يشمل جميع وسائل الإعلام المرئى والمسموع ووكالات الأنباء فى الوطن العربى ويستثنى من ذلك الصحافة وبعض القنوات الفضائية وشبكة الإنترنت.

٢- القوانين المنظمة للعمل الإعلامى: تحتكر الحكومات العربية الحق فى منح التراخيص للمؤسسات الإعلامية كالصحف ومؤسسات الطباعة والنشر والقنوات الفضائية الخاصة مما يضع تحت يدها سلطات كبيرة تتمثل فى تعيين رؤساء المؤسسات الصحفية والإعلامية ورسم السياسات الإعلامية وتحديد الميزانيات.

٣- التشريعات والقوانين المقيدة لحرية الرأى والتعبير: ينظم الصحافة العربية إطار تشريعى يتمثل فى الدساتير وقوانين المطبوعات والعقوبات وقوانين تنظيم الصحافة وقانون الاتحادات والنقابات الصحفية. هناك إجماع من جانب منظمات حقوق الإنسان وحرية الصحافة العالمية والمحلية على أن هذه التشريعات لا

تستهدف فقط تقييد حرية الصحافة والإعلام بل تنتهك حق المواطنين فى المعرفة والاتصال إذ تميل جميع هذه التشريعات إلى تغليظ العقوبات فى قضايا النشر إلى حد السجن والغرامات المالية الباهظة.

٤ - احتكار مصادر المعلومات وغياب التشريعات القانونية المنظمة لذلك:
وهناك ٥ دول عربية فقط تتضمن قوانينها ودساتيرها نصوصاً تحمى حق الصحفيين فى الحصول على المعلومات ولكن جميع الدول العربية بما فيها هذه الدول الخمسة تفرض السرية على كثير من المعلومات والتى يمكن تلخيصها فى ٩ أنواع تشمل المعلومات التى تتعلق بالأمن القومى (المخابرات ووزارات الدفاع) والمعلومات الخاصة بالمصالح العليا للدولة وهى مصطلحات مطاطة غير محددة وتلك التى تتعلق بالملوك ورؤساء الدول الأجنبية والاتفاقيات والمعاهدات والجلسات المتعلقة بالبرلمانات وأنباء التحقيقات والمحاكمات وكل ما يتعلق بالاقتصاد الوطنى من ناحية السياسات وإفلاس البنوك والمعلومات التى تمس المنظومة القيمية والأخلاقية السائدة فى الوطن العربى. ورغم أن الثورة العلمية والتكنولوجية فى مجال الإعلام والمعلومات قد أنهت عصر الاحتكار الحكومى للمعلومات ذلك أنه أصبح من الثابت أن السيادة الإعلامية قد تجاوزت الحدود الجغرافية للدولة فى عصر السماوات المفتوحة. إلا أن الحكومة العربية لا تزال تحتفظ بترسانة من القوانين والتشريعات التى تحاصر بها حق المواطن فى المعرفة والاتصال من خلال وسائل الإعلام.

تداعيات السيطرة الحكومية على الإعلام:

لقد أدت السيطرة الحكومية على وسائل الإعلام العربية على هيمنة الطابع الرسمى على الممارسات الإعلامية. إذ يلاحظ على السياسات الإعلامية فى الوطن العربى تركيزها على الجوانب السياسية والدعائية والتحرك فى دائرة الحكام وتسليط الأضواء على أنشطتهم وخطبهم وتنقلاتهم مما أدى إلى إهمال الوظائف الأخرى للإعلام العربى وعلى الأخص التثقيف والتوعية القومية والاجتماعية.

كما أسفرت هذه السيطرة عن بروز العديد من العلاقات المتناقضة بين الحكومات العربية والإعلاميين تجلت فيما يلى:

(أ) علاقة تبعية وخضوع مطلق للسلطة السياسية وتتمثل فى الإعلام الحكومى الذى يشمل الإعلام المرئى والمسموع والصحف الرسمية إذ تحرص هذه الأجهزة الإعلامية على تنفيذ التعليمات الحكومية مهدرة أصوليات المهنة ووظائفها وأخلاقياتها.

(ب) علاقات صراعية وتتجلى فى مواقف واتجاهات الصحف الحزبية وبعض الصحف الخاصة التى تضع نصب أعينها الالتزام بجوهر الوظائف الإعلامية ورسالتها فى تنوير الرأى العام والدفاع عن حقوق المجتمع بالكشف عن الفساد والظلم الاجتماعى وسوء الإدارة.

(ج) علاقات متوازنة وتتجلى فى مواقف بعض الصحف الخاصة التى ترى أن هناك مصالح واهتمامات مشتركة بين الحكومات العربية ومالكى هذه الصحف وأغلبهم من المستثمرين ورجال الأعمال والمتحكمين فى السوق.

هذا وتشير بعض الدراسات إلى التداعيات السلبية لاحتكار الحكومات لصناعة الإعلام والمعلومات فى الوطن العربى إذ أدت إلى إعاقة تأسيس تكنولوجيا اتصالية ومعلوماتية قادرة على تلبية الاحتياجات الإعلامية للجماهير العربية مما أدى إلى فقدان الإعلامى العربى للمصداقية وأعطى ميزة تنافسية كبرى لوسائل الإعلام الغربية التى أصبحت تحتكر الساحة بوكالاتها وأقمارها الصناعية وشبكاتها المعلوماتية فى غياب أى مواجهة جماعية جادة من جانب الإعلام العربى المنتمى لقوى المعارضة وقد كان لذلك تأثيراته السلبية على الأداء المهنى للإعلاميين والصحفيين العرب الذين استسلم معظمهم للقيود الحكومية إذ أصبحوا أسرى لما يعرف بالرقابة الذاتية.



المبحث الرابع

الإعلام وتركة الفقر والإفقار

سوف أبدأ هوامشى بتلك الصورة الكاريكاتيرية التى رسمها أحد الرسامين الأمريكيين خلال فترة الحروب الأهلية فى كل من الصومال ويوغوسلافيا القديمة والجمهوريات الآسيوية للاتحاد السوفيتى السابق أبرز هذا الرسام الأمريكى صورة الشعوب وهى تتصارع وتتقاتل بالأيدى وبالرشاشات والبلط والسيوف والخناجر بينما جلس الرأسماليون العالميون موحدين مبتسمين يرسمون الخرائط ويدخنون السيجار ويجمعون الأموال فى غرف مجالس إدارتهم.

هذا هو الواقع العالمى الذى نعيشه والذى تثبته تلك الأحداث التى جرت ولا تزال تجرى فى العالم منذ انتهاء الحرب الباردة ولا شك أن هذه الصورة الكاريكاتيرية الدالة تشير إلى التناقض الحاد الذى يشطر العالم إلى قسمين غير متكافئين الشمال بأضوائه وثرواته وتقدمه التكنولوجى المبهر - حيث التجمعات الدولية الاقتصادية العملاقة التى تنتقل بأعمالها وأنشطتها حيثما تتوفر الظروف المثلى لنموها وأرباحها فتوحد الأسواق وتزيل الحواجز وتتحكم فى مفاتيح التقدم التكنولوجى وتفرض العولمة قانوناً والنصف الآخر من الصورة يشير إلى الجنوب حيث المواقع

الأكثر فقرًا والأقل قدرة على المواجهة والتى امتلكت بحكم تراثها التاريخى تركة هائلة من الهموم السياسية والاجتماعية لم تمكنها من مواجهة تحديات مرحلة ما بعد الاستقلال السياسى وتعيش أغلبها على الزراعة القديمة أو الصناعة البدائية وبالتالى لم يتحقق لها التراكم الرأسمالى الذى يسمح لها بتجاوز دائرة التخلف والاستنزاف ولذلك ظلت تنتظر القادمين من الشمال من أجل الاستثمار وزيادة الدخل القومى والتحرر من أسر التبعية الفقر والإفقار المتواصل ولكن ذلك لم يتحقق أبداً إلا فى تلك المواقع التى تخدم مصالح ذلك الضيف القادم بأمواله والذى يدعى السعى لتقديم خدماته للشعوب الفقيرة المغلوبة على أمرها.

يقول المهاتما غاندى: أن الفقر هو أسوأ أشكال العنف كما يضيف هو شى منه أن الحرية الحقيقية هى تلك التى تؤدى إلى التحرر من الفقر وإذا كان الأول قد خاض أنبل عملية نضال سلبية ضد المستعمر البريطانى وتولى الثانى قيادة ملحمة النضال التاريخية للشعب الڤيتنامى ضد فرنسا ثم الولايات المتحدة فإن كليهما اتفق على أن الاستقلال عن قوة الاحتلال الأجنبية لا يكفى لتحقيق الحرية والتحرر وإنما يتم تحقيقهما بالخلاص من الفقر وتنطبق أقوالهما على جميع شعوب العالم الثالث التى لم تناضل من أجل انتزاع استقلالها كى تضعه فى متاحف التاريخ أو كى تواصل الاحتفالات الموسمية فى ذكرى الاستقلال وإنما كى تبدأ منه مسيرة التحرر الحقيقى للناس أى رفع البؤس والفاقة والعوز الذى ظل يحاصرهم قبل وبعد الحصول على الاستقلال.

تشير التقارير الدولية إلى الثالوث الخطير الذى يحاصر شعوب العالم الثالث ويجعل ٩٠٪ من أبنائه محرومين تماماً من ممارسة حقهم الطبيعى فى المشاركة السياسية والاقتصادية ويتشكل هذا الثالوث من القوانين التفصيل لأصحاب النفوذ والبيروقراطية وسوء توزيع الثروة فعلى امتداد هذا العالم الجنوبى توجد فوارق رهيبة بين الطبقات داخل المجتمع الواحد. هناك تحيز مشين فى نظم حيازة الأرض لصالح الأغنياء (فى مصر مثلاً مازال ٢٠٪ يسيطرون على ٧٠٪ من

الأراضى الزراعية) بالإضافة إلى إهمال الزراعة فى كثير من بلدان الجنوب فى الوقت الذى لم يتحقق انخفاض ملموس فى معدلات الزيادة السكانية الأمر الذى أدى إلى زيادة العجز فى الموازين التجارية لهذه البلدان وبالتالى زيادة حجم المديونية الخارجية وزيادة أعباء خدمتها.

هذا بالإضافة إلى إهدار القلة المسيطرة سياسياً على نظم الحكم للفوائض الاقتصادية المتاحة فى أوجه انفاق استهلاكية بذخية علاوة على تحكم المنظمات الاقتصادية الدولية وفى مقدمتها البنك الدولى فى توجيه الاستثمارات فى تلك البلدان فلم تحظ الصناعات الإنتاجية والقاعدة التكنولوجية للاقتصاد القومى بالأولوية الواجبة واتجه معظم الاهتمام إلى الصناعات الاستهلاكية وصناعات التجميع.

وقد تفاقم التفاوت الواضح فى الدخل والثروة بين الفقراء والأغنياء من جراء عدد لا يحصى من السياسات المحلية والعالمية فقوانين الضرائب على سبيل المثال والتى تبدو مثالية لأقصى درجة على الورق نجدها فى التطبيق تجبى بلا تمييز من أولئك العاجزين عن إخفاء أموالهم بعيداً فى البنوك الأجنبية والعاجزين عن التهرب من الضرائب وبالمثل تعمل اللوائح فائقة الصرامة ضد الفقراء حيث يدفع فقراء الريف والحضر نسبة عالية من دخولهم فيما يسمى ضرائب الفساد التى ترتبط بالحصول على إذن من البيروقراطية البيزنطية بما يتطلبه ذلك من أوراق لا نهاية لها وعلى مدى السنين وفى إطار هذا الاقتصاد الخفى ترسخت قيم الرشوة دافعة أمامها جزءاً كبيراً من الأرباح إلى أباطرة السوق السوداء المشبوهين.

إن الميزانيات القومية لا تتحيز فقط للتنمية الاقتصادية الحضرية دون التنمية الريفية أو للإنفاق العسكرى دون الإنفاق الاجتماعى بل هى تسىء أيضاً التوزيع بين القطاعات التى تستهدف ظاهرياً خدمة الفقراء وأعنى بها التعليم والصحة حتى المعونة الدولية للتنمية التى تستهدف بالقطع أفقر الفقراء اتجهت لا للوفاء بحاجة القطاع الأفقر من المواطنين فى بلدان العالم الجنوبى بل اتجهت صوب

القطاع الأعلى. كذلك أهملت الأبحاث الزراعية على المستويين الوطنى والدولى المعدمين من الفقراء. وبنفس الطريقة توجه ميزانيات التعليم نحو الأغنياء ويتاح لأبنائهم فرصاً استثمارية لاستكمال تعليمهم الجامعى من خلال جامعات استثمارية تضمن لهم السيطرة على سوق التعليم والعمل فى آن معاً. وفى مجال الرعاية الصحية يخصص فى معظم دول الجنوب حوالى ٧٠-٨٥٪ من نفقات الصحة العامة للرعاية العلاجية الباهظة بينما لا ينال الطب الوقائى ورعاية الصحة العامة أكثر من ٣٠٪ فقط.

وفى حين تضييق مصيدة الفقر العالمية خناقها ويتزايد الإحساس بعدم الأمان والحرمان لدى فقراء العالم الجنوبى تمتد ظروف التدهور البيئى إلى المزيد من الأراضى وإن كانت الخبرة العالمية تشير إلى أن الفقراء لا يؤذون بيئتهم عمداً إلا وهم مكرهون فهم يدفعون إلى هاوية المجاعة ويطردون من أراضيهم وينقلون إلى أطراف البلاد من جراء ضغوط النمو السكانى ويحرمون من البدائل بقوانين جائرة بينما لا يتوفر لديهم كميات كافية من الأرض والماء ورأس المال ولذلك فالمحور الأساسى الذى تدور حوله دوامة الفقر هو غياب الموارد وفساد السياسات المحلية والعالمية.

المشهد العالمى الراهن:

قبل أن أتطرق إلى تناول مواقف ومسئوليات الإعلام العربى تجاه قضايا الفقر فى الريف والحضر سواء فى دول الشمال الصناعى المتقدم أو دول الجنوب النامى أود أن أشير فى عجالة إلى بعض الحقائق التى تلقى بظلالها السلبية على كافة الممارسات الإعلامية.

أولاً: أن العالم لا يزال يعيش فى ظل نظام اقتصادى وسياسى واجتماعى وحضارى تعمل آلياته تلقائياً لصالح المركز الذى يتكون من عدد محدود من الدول الغربية والمؤسسات الاقتصادية الدولية ويفرض سياساته على الأطراف أى

دول الجنوب من خلال أساليب متنوعة تتفاوت ما بين القوة العسكرية التى تستخدم فى العدوان المباشر أو التهديد به وأشكال الهيمنة الاقتصادية التى تشمل مجالات الصناعة والتكنولوچيا ورؤوس الأموال وأخيراً أنماط السيطرة الإعلامية التى تتمثل فى وكالات الأنباء الغربية والأقمار الصناعية ووكالات الإعلان الدولية وتكنولوچيا الاتصال وبنوك المعلومات وشبكات المعلومات الدولية.

ثانياً: الدور الذى تقوم به المنظمات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية فى إدارة الاقتصاد الدولى وتوجيهه لمصالحها هذا بالإضافة إلى زيادة سطوة الاحتكارات العالمية التى تتمثل فى اتساع سيطرة الشركات المتعددة الجنسية والتى تهيمن على ٧٠٪ من التجارة العالمية و٨٠٪ من الاستثمارات الخارجية وتتحكم فى نقل التكنولوچيا وتسيطر على الأسواق العالمية.

ثالثاً: رغم أن أشكال النهب الاستعمارى القديم لا تزال سائدة مثل ارتفاع أسعار فوائد القروض الأجنبية وارتفاع نسبة ما يحول من أرباح الاستثمارات الأجنبية واتجاه نسب التبادل الدولى فى غير صالح الدول النامية فى الجنوب إلا أن آليات الاستغلال الجديدة تتمثل فى استراتيچيات الدول الصناعية المتقدمة لتوجيه أنماط التنمية فى دول الجنوب بما يلائم التشكيل الجديد للتقسيم الدولى للعمل فى ضوء ثورتى التكنولوچيا الاتصالية والمعلوماتية وبما يبقى على استمرار تشوه الهياكل الإنتاجية للدول النامية ويضمن استمرار تخلفها التكنولوچى لتكون فى خدمة استراتيچيات التنمية فى البلدان الرأسمالية ويتم تنفيذ هذه الاستراتيچيات من خلال المنظمات الاقتصادية الدولية التى سبق الإشارة إليها (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى... الخ) ولعل من أبرز الأمثلة على أشكال الاستغلال الجديدة ما يتمثل فى سيادة نمط عقود تسليم المفتاح الذى تبقى المستثمر والمنتج المحلى معزولاً عن أسرار التقدم الصناعى والتكنولوچى

خاضعاً لشروط الشركات الأجنبية فى التشغيل والصيانة.

رابعاً: الدور الذى تقوم به وكالات الإعلان الدولية (١٠ وكالات عالمية) فى الترويج للتكنولوچيا الملوثة للبيئة وتشجيع الأنماط الاستهلاكية التى تهدف فى الأساس إلى إلحاق الضرر بخطط التنمية الوطنية فى دول الجنوب فضلاً من تأثيرها السلبى على مصداقية وسائل الإعلام لدى الرأى العام.

خامساً: التقدم التكنولوچى الهائل الذى أحرزته وسائل الإعلام ووصولها إلى مجموعات سكانية متنوعة وعدم اقتصارها على سكان المدن والعواصم مما أدى إلى حدوث تحول أساسى فى طبيعة الأدوار والوظائف التى تقوم بها وسائل الإعلام المقروء والمرئى والمسموع فى معالجتها لمختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفى قلبها قضايا الفقر والجوع والتى تتحدد وفق القوانين التى تحقق مصالح النخب والقوى الاجتماعية التى تتحكم فى مصادر الثروة الاقتصادية والنفوذ السياسى.

سادساً: رغم صعوبة حصر عدد الفقراء والجوعى فى العالم إلا أن هذه الصعوبة لا ترجع إلى نقص المعلومات على صعيد العالم بل ترجع إلى التفاوت فى مناهج تعريف الجوع والفقر وقياسه وتفيد تقارير الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى أن مليارين من سكان العالم الذى يضم ٦.٨ مليار إنسان يعيشون تحت خط الفقر وأن عدد المعدمين يتزايد سنويا بنحو ٣٥ مليون نسمة وأن عدد الجياع فى العالم ٩٢٤ مليون نسمة يشكلون ٢٩٪ من سكان العالم النامى فى الجنوب ويتوزعون على النحو التالى: ٥٧٪ فى أسيا والمحيط الهادى، ٢٧٪ فى أفريقيا، ١١٪ فى أمريكا اللاتينية والكاريبى و٧٪ فى الشرق الأوسط.

سابعاً: تعانى النساء فى دول الجنوب النامى من التهميش والاستبعاد عن مراكز التأثير وصنع القرار فى المواقع السياسية والاقتصادية سواء بسبب التقاليد أو القوانين التمييزية أو حرمانها من التعليم. ولم تتغير الحياة بالنسبة للمرأة الريفية فى

دول الجنوب ويبلغ عددهن ٥٠٠ مليون نسمة إلا تغييرًا طفيفاً رغم أن الدراسات تشير إلى أنه كلما زادت معرفة النساء بالقراءة والكتابة ارتفع مستوى الدخل ومستوى التغذية ومعدل بقاء الأطفال على قيد الحياة.

ثامناً: يشير تقرير اليونيسيف إلى أن العالم قد أنفق عام ٢٠٠٩ تريليون، ٩٠٠ مليار دولار على التسليح منها ٧٥٠ مليار دولار أنفقتها الدول النامية الفقيرة على التسليح وتشير أحد تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائى إلى أن ربع ما تنفقه الدول النامية على التسليح يكفى لتوفير موارد تحقق الأهداف التالية:

١- الرعاية الصحية لجميع الفقراء فى دول الجنوب.

٢- تحصين جميع الأطفال الفقراء.

٣- القضاء على سوء التغذية الحاد بين الطبقات الفقيرة والمعدمة.

٤- توفير مياه الشرب النظيفة لسكان الريف.

٥- التعليم الأساسى لجميع الأطفال فى سن المدرسة.

٦- تخفيض نسبة الأمية ما لا يقل عن ٦٠٪.

ولكن لوحظ أن قائمة الأولويات لدى حكام الدول النامية تتسم بالعشوائية والتبعية المطلقة لقائمة أوليات الدول الصناعية الكبرى التى تمثل المصدر الرئيسى للسلاح حيث صناع السلاح الأباطرة الذين يوجهون الحكومات ويتحكمون فى صنع القرار السياسى ولا هم لهم إلا الربح. ومن المعروف أن الولايات المتحدة تحتل المكانة الأولى فى بيع السلاح تليها فرنسا وباقى الدول الخمس ذات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن – هذا عدا التجارة الدولية للأسلحة الخفيفة التى تمتلأ بها شوارع العالم الجنوبى والتى يقودها تجار السلاح ومافيا المخدرات.

هذا وتشير تقارير (الفاو) المنظمة العالمية للأغذية والزراعة إلى أن إنتاج العالم

من الأغذية يزيد بنسبة ١٠٪ على إحتياجات مجموع سكانه وتأسيساً على ذلك فإن قضية الجوع لا تعنى نقص الأغذية فحسب بل تعنى فى الأساس سوء توزيعها وقد بدأت هذه القضية تتفجر فى المحافل الدولية منذ عقد الثمانينات. وقد توقع المراقبون انفجار حروب الجوع فى النصف الأول من القرن الحالى إذا ما استمر هذا الاختلال الفادح بين شمال متخم وجنوب معدم. وصدقت توقعاتهم.

تاسعاً: تمثل الشعوب الفقيرة ٤٠٪ من سكان العالم ولكنها لا تحصل إلا على ٣٪ من عوائد التجارة العالمية وتمثل الدول الغنية ١٤٪ من سكان العالم ولكنها تحصل على ٧٥٪ من الأرباح. وتنتج البلدان الصناعية نصف الحبوب فى العالم ولكنها تضم أقل من ربع سكان العالم ورغم تحسن الوضع الغذائى لجميع السكان فى معظم القارات. إلا أن هناك ٧٨ دولة تعانى قلة الغذاء وانخفاض الدخل وهناك ٢٩٪ من الأطفال دون الخامسة يعانون من نقص الوزن و٣٦٪ منهم يعانون تأخر النمو وذلك على مستوى العالم.

عاشراً: تنفق الدول الغنية مليار دولار يومياً فى دعم مزارعيها وهو ما يزيد ستة أضعاف على ما تقدمه من مساعدات للدول الفقيرة الأمر الذى يسفر عن وجود فوائض كبيرة فى السكر والقطن وغيرها من المنتجات الزراعية مما يؤدى بدوره إلى انخفاض أسعارها فى الأسواق العالمية ومثال ذلك أن الحكومة الأمريكية تقدم دعماً لمزارعى القطن يزيد على ٣ مليارات دولار سنوياً وهو ما يؤدى إلى انخفاض الأسعار العالمية بنسبة ٢٥٪.

الفقر فى مصر:

إذا كان الفقر يعد مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد والتأثيرات ولا يكاد يخلو منها مجتمع رأسمالياً أو نامياً مع تفاوت حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها إلا أنه لا يوجد منظور واحد لتحديد ماهية الفقر بل هناك ثلاث منظورات فى التعامل مع تعريف الفقر فى الأدبيات العلمية. يركز المنظور الأول

على التعريف الموضوعى الذى يشير إلى مستوى معين من الدخل والإنفاق ويؤدى عدم التوازن بينهما إلى نشوء الفقر. أما المنظور الثانى فهو يستند إلى رؤية كل فرد إلى مدى إشباع احتياجاته الأساسية. ويركز المنظور الثالث على التوصيف السوسيولوجى الذى يحدد الفقراء قياسا إلى الإعانات والمساعدات الاجتماعية التى يحصلون عليها سواء من الدولة أو الأفراد أو المجتمع الأهلى. ولكن فى مصر تطغى فوضى الإحصاءات فالحقيقة غائبة بين التناقض فى الإحصاءات والاختلاف فى إسناد المعطيات واختلاط التقارير فهناك تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى الصادر عام ٢٠٠٩ أو تقرير البنك الدولى عام ٢٠٠٧ والتقرير الاقتصادى الاستراتيجى الذى يصدره الأهرام سنوياً.

فقد عرض جودت الملط رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات أمام مجلس الشعب (ابريل ٢٠١٠) تقريراً عن الحساب الختامى لموازنة الدولة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ حيث أشار إلى ارتفاع معدلات الفقر فى مصر إلى ٢٣.٤٪ مقارنة بـ ٢٠٪ فى موازنة ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ وفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة.

وأكد الملط أن تقرير التنمية البشرية وضع مصر فى المرتبة ١٢٣ من بين ١٨٢ من أكثر دول العالم فقراً بينما وضعها فى تقرير الفقر فى المرتبة ٨٢ خلال عام ٢٠٠٩. وأظهر التقرير أن السكان الذين يعيشون أدنى من خط الفقر ويراوح دخلهم ما بين دولار وربع دولار فى اليوم يشكلون ٢٧٪ على امتداد الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧ فبينما يمثل من يبلغ دخلهم دولارين فى اليوم ١٨.٤٪ وهناك ٧٧٪ من سكان الريف المصرى فقراء. ويبدى التناقض فى الإحصاءات عندما صرح وزير التنمية الاقتصادية عثمان محمد عثمان أن معدل الفقر تراجع إلى ١٩٪ عام ٢٠٠٩ من ٢٣٪ عام ٢٠٠٢ وأن معدل الفقر فى الريف المصرى انخفض من ٣١٪ إلى ٢٦.٧٪ وفى الحضر من ١٣٪ إلى ٨.٦٪. وأكد الوزير عثمان محمد عثمان أن النمو الاقتصادى المرتفع الذى حققته مصر ما بين ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨ قد أدى إلى

تمكين حوالى ١.٨ مليون فقير من الخروج من معدلات الفقر المتعارف عليها. أما التقرير الاقتصادى الاستراتيجى الذى يرأسه أحمد النجار فهو يشير إلى وجود ٢٠.٥ مليون مصرياً يعانون من الفقر المدقع و٣٥.٨ مليون مصرياً يقل دخلهم اليومى عن دولارين. أما إذا أخذنا بحد الفقر فى الولايات المتحدة الأمريكية (١٠ دولار يومياً) فإن ذلك يعنى أن ٨٠٪ من المصريين يقعون تحت خط الفقر.

وتجمع التقارير الدولية على رصد وإدانة مظاهر التدهور فى الصحة والتعليم والبطالة والعمل فى مصر. إذ تشير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) فى تقريرها الصادر عام ٢٠٠٩ إلى معاناة ٦٠٪ من الأسر المصرية من سوء التغذية نتيجة تدنى الأجور ومستوى الدخل إضافة إلى ظاهرة الزواج المبكر للقاصرات من رجال يكبرونهن سناً هرباً من الفقر. كما أظهرت دراسة أعدتها وكالة بلومبرج الألمانية للأنباء عام ٢٠٠٩ عن احتلال مصر المركز السابع والخمسين من بين ٦٠ دولة فى معدلات التضخم العليا وارتفاع الأسعار واستفحال البطالة وتدهور مستوى الأجور وعدم تناسبها مع حركة الأسعار.

وتتضارب إحصاءات البطالة فى مصر ففى حين تؤكد وزارة القوى العاملة أنها لا تتجاوز ٧٪ يفيد تقرير البنك الدولى أنها تجاوزت ٢٢٪ وتشير منظمة العمل العربية أنها لا تقل عن ٢٣٪ مما يشكل تهديداً مباشراً للأمن الاجتماعى والاقتصادى علماً بأن مصر حصلت على المركز ١١١ فى الشفافية والنزاهة من ١٨٠ دولة.

مستقبل الفقر فى مصر – البدائل والاحتمالات :

لقد طرح عالم الاجتماع المصرى د. سمير نعيم ثلاث سيناريوهات عن مستقبل الفقر فى مصر استناداً إلى بعض الدراسات المستقبلية التى أجريت على المستويين العالمى والمحلى ويمكن إجمالها على النحو التالى:

١ – السيناريو المرجعى، وهو امتداد للأوضاع الراهنة فى مصر ويشير إلى القيام

ببعض الإجراءات الحكومية للتخفيف من حدة الفقر تطبيقاً لروشتة البنك الدولى مثل مشروعات الأسر المنتجة والقروض الصغيرة ورفع الحد الأدنى للأجور وخلق فرص عمل جديدة للشباب وتحسين أحوال العشوائيات مع استمرار التمسك بمبدأ السوق الحرة واستمرار الاعتماد على مصادر الدخل القومى الريعية (السياحة – قناة السويس – البترول – تحويلات المصريين فى الخارج). ويشير هذا السيناريو إلى استمرار زيادة أعداد الفقراء وسوء أحوالهم مع ارتفاع التضخم وغلاء الأسعار وتدهور مستوى الصحة والتعليم والمواصلات والثقافة علاوة على ازدياد حدة المشكلات الاجتماعية وتدهور منظومة القيم الاجتماعية وتدنى قيم الانتماء للوطن وانتشار أشكال العنف والعنف المضاد مع تفاقم واتساع الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء وتدنى أحوال الطبقة الوسطى وانحدارها إلى طبقة الفقراء وانتشار الأنشطة الطفيلية وتصاعد الاحتقان الطائفى وسيادة الثقافة الاستهلاكية.

وقد تحقق هذا السيناريو بكافة تفاصيله ولا يزال مسيطراً على المشهد العام فى المجتمع المصرى. بل إن استمرار هذا المشهد قد أفرز التداعيات الموضوعية التى أدت إلى السيناريو الثانى الذى أطلق عليه آلن هاموند خبير التنمية الأمريكى بمعهد دراسات المصادر العالمية بواشنطن سيناريو القلاع الحصينة ويرصد د. سمير نعيم ملامح هذا السيناريو بالتطبيق على الواقع المجتمعى الراهن فى مصر فيشير إلى الاستقطاب الجغرافى الناتج عن الاستقطاب الطبقى حيث أصبح للأثرياء فى مصر مجتمعات سكنية خاصة تقع فى مناطق نائية ومعزولة عن الكتل السكانية الفقيرة ومحاطة بأسوار عالية وحراس عتاه مما يعد ظاهرة اجتماعية غير مسبوقة فى تاريخ مصر وإن دل ذلك على شئ فهو يدل على عدم إحساس الأثرياء بالأمان فى ظل ازدياد أعداد الفقراء فضلاً عن حرص هؤلاء الأثرياء على التمتع بنمط حياة مماثل لحياة أثرياء الشمال الذين يعيشون فى أحياء خاصة معزولة عن سائر مواطنيهم. ولا يمكن التنبؤ بمدى استمرارية هذا السيناريو فى ظل الاحتقان

الطبقي والطائفى والتدهور الاقتصادى وانهيار الخدمات علاوة على الاستبداد السياسي والأمنى الذى يسود المجتمع المصرى فى الفترة الراهنة.

أما السيناريو الثالث الذى أطلق عليه سمير أمين المفكر المصرى العالمى المعروف السوق المقنن ويتحقق هذا السيناريو فى حالة إدراك النخبة الحاكمة لمخاطر سيناريو القلاع الحصينة واضطرارها للخضوع للضغط الشعبى من ناحية والاستجابة لمحاولات التغيير السلمى الذى تتبناه الطلائع المستنيرة من النخب الثقافية والسياسية فى مصر من ناحية أخرى. وهذا السيناريو لن يؤدى إلى القضاء على الفقر ولكنه يسعى إلى تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء بالقدر الذى يسمح بانتقال مصر من منظومة العالم الرابع (الدول المفعول بها) وانضمامها إلى دول العالم الثالث الفاعلة فى المنظومة الرأسمالية العالمية.

ويلاحظ أن هذا السيناريو يتسم بقدر كبير من الواقعية المحاصرة بمعطيات وملابسات وتعقيدات الظروف المحلية والعالمية الراهنة إذ لا يتطلع إلى إمكانية إعادة توزيع الدخل القومى أو العالمى بما يكفل القضاء على الفقر وليس مجرد تخفيف حدته. الأمر الذى سوف يغلق الأفق أمام طرح بدائل أو سيناريوهات أخرى تستهدف إحداث تغييرات جذرية فى منظومة العولمة الرأسمالية وتؤدى إلى تحجيم تداعياتها المأساوية على شعوب الجنوب وفى قلبها مصر. ولكن خبرة التاريخ تؤكد أن استمرار الحال من المحال فالانتفاضات والاحتجاجات المناهضة للعولمة الرأسمالية والتى تجتاح العالم شمالاً وجنوباً وفى مصر تتفاوت أشكالها وحدتها وتتراوح ما بين الإضرابات والاعتصامات والاحتجاجات العمالية والمهنية قد يؤدى تراكمها واستمراريتها إلى بروز أفق مستقبلى يطرح آليات جديدة للتغيير. ولا شك أن هذا السيناريو الغائب وأعنى به سيناريو التغيير الجذرى لابد أن يلقى مقاومة ضارية من جانب القطاعات المستفيدة من الأوضاع الراهنة والمسنودة بقوى وآليات السوق العولمية.

***

الإعلام وقضايا الجوع والفقر:

عندما ننتقل إلى دور الإعلام فى مواجهة قضايا الفقر والجوع نلاحظ أن كافة الدراسات التى أجريت للتعرف على مستوى الوعى المجتمعى السائد فى دول الشمال المتقدم صناعياً وتكنولوجيا والمهيمن سياسياً واقتصادياً وثقافياً تؤكد هذه الدراسات على أن وسائل الإعلام المقروء والمرئى والمسموع تلعب دوراً مركزياً فى تشكيل الوعى لدى الجمهور العام سواء فى إطار تزويده بالمعلومات الصحيحة أو فى تشكيل اتجاهاته ومواقفه تجاه قضايا وتحديات العصر وأيضا فى تحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولا شك أن ارتفاع معدلات الأمية وانتشار العوز الاقتصادى والجمود الاجتماعى فى أغلب دول الجنوب يؤثر بصورة حاسمة على مستوى أداء وفاعلية وسائل الإعلام فى تشكيل الوعى المجتمعى فى هذا الجزء من العالم.

وتشير الخبرة العالمية فى هذا المجال إلى وجود نموذجين رئيسيين يسيطران على خريطة الاهتمام الإعلامى بقضايا الفقر والجوع فى شمال العالم وجنوبه.

يعتمد النموذج الأول على الاهتمام الموسمى المؤقت المرتبط بالأزمات والنكبات المجتمعية والبيئية وغالباً ما يصاحبه نمط التغطية الإعلامية القائم على الإثارة والاكتفاء بالجوانب الصارخة وتحاشى الإشارة إلى الأسباب الكامنة وراء النكبات علاوة على انتهاء الاهتمام الإعلامى بانتهاء حدة الحدث وعدم الحرص على متابعته أو تفسير أثاره. كذلك تخضع المعالجات الإعلامية لقضايا الفقر والجوع فى إطار هذا النموذج لآليات المنافسة التى تفرضها السوق الإعلامية العولمية ويمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة وأكثرها وضوحاً مشكلات الفقر والمجاعات فى أفريقيا. فقد لوحظ أنه عندما أذاعت محطة الـ بى. بى. سى. البريطانية أول تقرير عن المجاعة فى أثيوبيا عام ١٩٨٤ علقت صحيفة سن البريطانية التى تتميز باتساع قاعدة قرائها (١١ مليون) بأنها لا تهتم بهذا الموضوع ولا تضعه على قائمة أولوياتها ولكن بعد مرور خمسة أيام نشرت ما نشيت عن

(السباق فى إنقاذ الأطفال ضحايا المجاعة فى أثيوبيا) وكذلك كان رد فعل شبكات الإذاعة والتليفزيون البريطانى بالنسبة لهذا الموضوع. وهناك مثال آخر يتمثل فى موقف الإعلام والصحافة المصرية من قضايا الفقراء فى مصر والذين يمثلون ٤٦٪ من سكان المحافظات الحضرية، ٥١.٤٪ بمحافظات وجه بحرى، ٦١٪ بمحافظات وجه قبلى ويبلغ نصيبهم من التغطية الإعلامية ٠.٨٪ من مجمل ما تنشره الصحف من أخبار وتقارير وتحقيقات و٠.٥٪ من برامج مسموعة ومرئية إذ تتناول الصحافة المصرية قضايا الفقر فى ثنايا القضايا ا لأخرى مثل الديون والقروض ومشكلات البيئة والتسلح ومساعدات الدول الصناعية والمؤسسات المالية الدولية لإنقاذ الدول الفقيرة وتقارير صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. ونادراً ما تنشر الصحف المصرية والعربية تحقيقات أو تقارير عن الفقر والفقراء ناهيك عن عدم تخصيص حملات إعلامية عن هذه الظاهرة.

أما النموذج الثانى للاهتمام الإعلامى بقضايا الفقر والجوع فهو يعتمد على النظرة المتكاملة لهذه القضايا سواء فى علاقتها العضوية بالقضايا المجتمعية الأخرى (السياسية والاقتصادية والثقافية) أو فيما تتميز به من سمات الاستمرارية وعدم الانقطاع مما يستلزم معالجات إعلامية تتسم بالشمول ولا تقتصر فقط على الأزمات والمجاعات ويرتبط هذا النموذج بنمط التغطية الإعلامية ذات الطابع النقدى التربوى الذى يرى أن نشر المعلومات الصحيحة عن الفقر والجوع ليس كافياً بل لابد من توعية الجمهور بحقوقه المجتمعية والمسؤوليات المترتبة على هذه الحقوق علاوة على اهتمام وسائل الإعلام بمحاولة إشراك الجمهور فى عملية تقييم الموضوعات التى تنشرها وتذيعها بحيث يسهم الجمهور المتلقى فى تعديلها وتطويرها. ويتميز هذا النمط النقدى فى معالجة قضايا الفقر والجوع بقدرة أصحابه من الصحفيين والإعلاميين على تقديم رؤية نقدية لكشف كافة أشكال التضليل الإعلامى التى يقدمها أنصار النموذج الأول. كذلك يمتلكون القدرة والإمكانيات المعرفية على مواجهة ادعاءات الحكومات وأصحاب

المصالح التجارية والاستثمارية الذين يحاولون تجميل وجه سياساتهم وممارساتهم الضارة بالاقتصاد الوطنى والتى تستبعد مصالح وحقوق الفقراء.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن استجابة الجمهور بالإسهام فى حل مشكلات الفقر والإفقار يرتبط بمدى حصول هؤلاء على حقوقهم المعيشية فى العمل والسكن والتعليم والعلاج والمشاركة السياسية ولا شك أن التحدى الذى يواجه النمط الإعلامى النقدى التربوى يأتى من سيطرة النمط الأول القائم على الإثارة والتغطية الجزئية المشوهة لقضايا الإفقار والجوع حيث تقع وسائل الإعلام فى أغلب الأحيان كفريسة فى أيدى أصحاب المصالح الذين يستخدمونها للترويج لسياساتهم ومصالحهم فى إطار تنافسى بغيض يقوم على حجب المعلومات من الجمهور مما يتعارض مع المواثيق الدولية التى تنص على حق كل مواطن فى المعرفة والإعلام الصحيح المتكامل. وهناك مجموعة من السلبيات تتمحور حول الرؤية الخاطئة لمفهوم الفقر والإفقار والجوع لدى الإعلاميين والتى تتمثل فى أحادية المعالجة الإعلامية أى اقتصارها على رؤية المسئولين المحليين والدوليين وتهميش رؤية الفقراء. كما أنها تقتصر على التغطية الخبرية وغياب التحقيقات الصحفية الموثقة بالمعلومات ويعزى ذلك إلى افتقار معظم الإعلاميين والصحفيين إلى الثقافة المجتمعية المتكاملة علاوة على صعوبة وصولهم إلى المصادر المعرفية الدائمة والمتجددة عن قضايا التنمية البشرية. ويضاف إلى ذلك الدور السلبى الذى يقوم به أصحاب المصالح التجارية فى شراء سكوت الصحفيين والإعلاميين عن طريق الإعلانات وغيرها من الأساليب المقنعة.



المراجع

اعتمدت الورقة البحثية على عدة مراجع محلية ودولية نوجز أبرزها على النحو التالى:-

١- تقارير التنمية البشرية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ٢٠٠٧، ٢٠٠٩.

٢- البنك الدولى، أصوات الفقراء صيحة للتغيير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ٢٠٠٠.

٣- محمد أبو مندور: الإفقار فى بر مصر - كتاب الأهالى رقم ٦٣ نوفمبر ١٩٩٨.

٤- عزت حجازى: الفقر فى مصر - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة - ١٩٩٦.

٥- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: مكافحة وإزالة الفقر - العناصر الرئيسية لاستراتيجية القضاء على الفقر فى البلدان العربية. دمشق، ١٩٩٨.

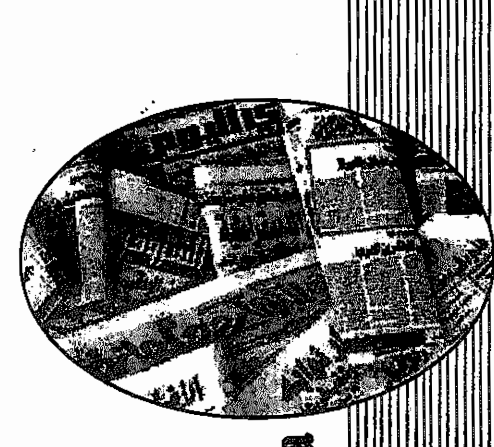
٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: مناهضة وإزالة الفقر - تقرير اجتماعات الخبراء - دمشق - فبراير ١٩٩٦.

٧- سمير نعيم: الفقر فى بر مصر - قراءة مستقبلية - الهيئة القبطية الإنجيلية، مؤتمر الفقر فى مصر ٢٧ - ٢٩ سبتمبر - الإسكندرية، ٢٠٠٩.

٨- سمير أمين: الفجوة بين الفقراء والأغنياء (الإشكاليات والآليات والمستقبل) - مركز البحوث العربية والإفريقية - القاهرة ٢٠٠٥.

٩- عثمان جلال: للجوع معنى آخر - مجلة وجهات نظر، العدد ١٣٣ - فبراير ٢٠١٠.

١٠- هالة عامر: معدلات الفقر فى مصر ترتفع إلى ٢٣٪ ونصف الأسر يعانى من سوء التغذية - الحياة اللندنية، ٨ أبريل ٢٠١٠.



January Revolution And Freedom Of The Media

الفصل الثاني

حرية الإعلام
إشكالية تتجدد

المبحث الأول

حرية الصحافة بين المطرقة والسندان (شهادة واقعية)

كانت محكمة جنح العجوزة قد قضت فى شهر سبتمبر (٢٠٠٧) بالحبس لمدة سنة وغرامة ٢٠ ألف جنيهاً على رؤساء تحرير أربعة صحف خاصة هم السادة عادل حمودة رئيس تحرير الفجر الأسبوعية ووائل الإبراشى رئيس تحرير صوت الأمة الأسبوعية وعبد الحليم قنديل رئيس تحرير الكرامة الأسبوعية وإبراهيم عيسى رئيس تحرير الدستور اليومية وذلك لاتهامهم بسب وقذف الرئيس حسنى مبارك وعدد من رموز الدولة فضلاً عن نشر شائعات وأخبار كاذبة من شأنها تكدير السلم العام والإضرار بمصالح الدولة وقد قام رؤساء التحرير باستئناف الحكم وتم الإفراج عنهم بكفالة وتمت إدانتهم بموجب المادة ١٨٨ من قانون العقوبات والتى تنص على المدانين بالسجن لمدة عام وغرامة لا تزيد عن ٢٠ ألف جنيهاً كل من نشر بسوء مصر أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة إذا كان من شأن ذلك تكدير السلم العام.

وأبادر بالقول بأن سقف الحرية المتاح للصحافة المصرية قد ارتفع فى السنوات الأخيرة خصوصاً مع ظهور الصحف الخاصة. وقد كشفت الممارسات الصحفية عن وجود نوعين من الصحف

الخاصة يلتزم أولهما بأصوليات المهنة من حيث ممارسة النقد والاختلاف فى إطار التراث الأخلاقى للمهنة فيما يتجاوز النوع الثانى بعض هذه الأصوليات مما يوقعه فى أخطاء مهنية تتناقض مع ميثاق الشرف الصحفى وهذا لا يبرر تجريم هذه الصحف وإخضاع كتابها لقانون العقوبات بل اللجوء إلى النقابة المهنية (نقابة الصحفيين) المنوط بها تطبيق ميثاق الشرف الصحفى وحماية حق الصحفيين فى حرية التعبير وفى النقد وهو حق أصيل من حقوق الإنسان وحق مهنى يرتبط بطبيعة وجوهر مهنة الصحافة التى تختلف عن أى مهنة أخرى إذ أن دورها الأساسى هو كشف الفساد وسوء الإدارة والظلم الاجتماعى وتوعية الرأى العام بحقوق المواطنة والمشاركة فالوطن ليس ملكاً للحزب الحاكم أو رهناً للجيل الحالى من الوزراء والمستوزرين بل هو ملكاً لكافة من يعيشون وينتمون لهذا الوطن وعلى الأخص طلائعه المستنيرة من السياسيين والصحفيين وسائر المثقفين والعلماء.

وفى ضوء اطلاعى على أعداد الصحف التى قدمت المدعيين بالحقوق المدنية وهم عدد من المحامين المنتمين للحزب الوطنى وقد بلغت هذه الصحف ٦٨ عدداً شملت ٢٠ عدداً من صحيفة الدستور بأرقام متفاوتة من العدد ٢٩ إلى العدد ١٠٦ و١٦ عدداً من صحيفة صوت الأمة بأرقام تتراوح من العدد ٢٦٤ إلى ٣٠٢ و١٧ عدداً من صحيفة الفجر بأرقام تتراوح من ١٤٠ إلى العدد ١٠٠ و١٥ عدداً من صحيفة الكرامة بأرقام تتراوح من العدد ٤٢ إلى العدد ٧٣.

وقد كشف تحليل مضمون المواد الصحفية موضع الاتهام عن الحقائق التالية:

تضم هذه المواد ١٨٪ أخبار، ٨٢٪ مواد رأى (مقالات وتعليقات).

لا تقتصر هذه المواد على العبارات المكتوبة بل تستعين ببعض الفنون الصحفية التقليدية مثل الكاريكاتير والصور (الشخصية والموضوعية) فى إطار

الاستفادة من المستحدثات التكنولوجية فى حقل الاتصال والمعلومات.

ورغم أن معظم الكتابات تلتزم بالأصول المتعارف عليها فى تحرير وكتابة الأنماط الصحفية المختلفة من حيث الدقة والموضوعية والشمول سواء فى تحرير الأخبار أو التقارير الصحفية فضلاً عن المقالات والتعليق والتحقيقات...إلخ إلا أن بعض كُتاب هذه المواد قد سعى مجتهداً فى محاولة تجديد الصياغات وأساليب الكتابة باستعارة بعض تكنيكات الإثارة الصحفية التى تميل إلى المبالغة والتضخيم فضلاً عن العبارات العامية الشائعة فى الأوساط الشعبية وهذه سمة تتسم بها الصحف الشعبية التى تسعى إلى الرواج وهى ظاهرة معترف بها فى كافة أنحاء العالم وعرفتها الصحافة المصرية منذ نشأتها بل وشهدت تطبيقات كثيرة لها علاوة على استخدام بعض العبارات المتعارف عليها فى الكتابات السياسية والحزبية.

تتضمن بعض المقالات عبارات لا بد أن تؤخذ فى سياقها وأن تفسر كل فقرة منها على ضوء ما قبلها أو ما بعدها ولا يجيز المنطق العلمى أو الفلسفى أن تجتزئ عبارة أو كلمة بمعزل عن سياقها والملابسات التى تحيط بكاتبها والتى تدفعه إلى الملاينة أحياناً والقسوة أحياناً أخرى حسبما تمليه المواقف ويجرى به القلم على شرط أن يكون هدف الكاتب تحقيق مصلحة عليا لا تستهدف كرامة الأشخاص أو ذواتهم أو المساس بحياتهم الخاصة.

وتشير عريضة الاتهام إلى أمرين أولهما يتعلق بعدم صحة الأخبار الواردة فى الصحف موضع الاتهام وثانيهما يتعلق بجريمة القذف والسب وإهانة الرئيس حسنى مبارك ورموز الدولة والحزب الحاكم.

بالنسبة للأمر الأول: لقد افترض المُدَعوُن من المحامين المنتمين للحزب الحاكم كذب الأخبار المنشورة فى الصحف الأربعة وألقوا عبء إثبات صدقها على الصحفيين فى حين أن هناك قرينة دستورية تعرف (بقرينة البراءة) وتنص على

أن من يدعى عكس قرينة البراءة أن يثبت ذلك ولذلك تطالب الذين ادعوا كذب هذه الأخبار أن يثبتوا عدم صدق هذه الأخبار فالبينة على من ادعى والبادى أظلم. وهذا لم يقم به المدعوون حتى اليوم.

أما الأمر الثانى : الذى يتعلق بجريمة السب والقذف وإهانة الرئيس ورموز الحزب الحاكم فإننى سوف أستشهد بأحكام القضاء فى قضايا مماثلة شملت أشكالاً من النقد العنيف الذى وجهه الصحفيون المصريون للحكام ورؤساء الوزراء والوزراء وأعتبر من الأمور التى تخدش الشرف والاعتبار ومع ذلك حكمت لهم المحاكم بالبراءة. وهناك قائمة طويلة من الأحكام المنصفة التى أصدرها القضاء المصرى فى قضايا الحريات ولكننى سوف أقتصر على بعض الأمثلة وأبرزها الحكم الذى مازال ماثلاً فى أذهان الجميع والصادر من محكمة جنايات مصر فى يناير ١٩٢٥ ببراءة د. محمد حسين هيكل من تهمة السب والقذف فى حق زعيم الأمة سعد باشا زغلول وكان آنذاك رئيساً للوزراء. ولقد حصل د. هيكل على البراءة رغم اتهامه لسعد باشا بالخيانة والعمالة للإنجليز والاتفاق سراً على ما فيه التنازل عن كثير من حقوق مصر وقال الحكم فى أسبابه: أن المحكمة لا ترى فى تلك العبارة ما يمكن اعتباره ماساً بكرامة دولة رئيس الحكومة باعتباره من رجال السياسة المعرضة أعمالهم بحكم طبيعة وظيفتهم للنقد السياسى وحسبنا دليلاً على ما ذكر ما نراه فى أغلب الأحيان من النقد المر فى الصحف الأجنبية خاصة لرجال الحكم والسياسة وحيث أنه من كل ما سبق تكون التهمة غير ثابتة قبل المتهم ويجب براءته منها.

وفى عام ١٩٢٤ نقضت محكمة النقض حكماً بمعاقبة أحد الصحفيين فى تهمة إهانة مجلس النواب والشيوخ لنشره مقالة نسب فيها إلى زعيم الأغلبية أنه (يعبد الحكومة ولا يحب الوطن وأنه جائع منحط وظيفته التهام الوطن وأنه محب للمال ومن السهل استرضاؤه وأنه غير حريص على خدمة الأمة، ونسب إلى رئيس مجلس النواب أنه (جاهل لا يدرى عمله) ورغم ذلك حصل الصحفى المتهم

على البراءة.

وفى عام ١٩٢٦ نقضت المحكمة العليا حكماً كان قد قضى فيه بإدانة صحفى وقررت براءته من تهمة إهانة رئيس الوزراء حيث وصف الصحفى رئيس الوزراء آنذاك بأن نسب له الجهل وقصر النظر والغباء ونسب إلى أعضاء مجلس النواب الانحطاط والدناءة فى أخلاقهم والطمع والجشع واعتبرت المحكمة كلام الصحفى نوعاً من النقد المباح وقالت إنه وإن كان قد استعمل فى النقد شيئاً كثيراً من الشدة ومن قوارص الكلم إلا أنها جاءت من باب المبالغة والرغبة فى التشهير بالفعل ذاته وليس بأشخاص.

وفى عام ١٩٣٨ نشرت صحيفة المصرى على مراحل متفرقة سلسلة مقالات تتضمن هجوماً على الملك شخصياً ورجال الحكم مما أدى إلى توجيه تهمة العيب فى الذات الملكية إلى رئيس تحرير المصرى آنذاك (محمد الشافعى البنا). ولعل أبرز هذه المقالات ما نشرت ١٩ مايو ١٩٣٨ بعنوان (فليحى على ماهر وليمت كل مصرى سواه) رسمت فيه الصحيفة صورة للملك بأنه مسلوب الإرادة ضائع النفوذ إلى جانب رفعه على ماهر باشا. وأكدت هذا المعنى بمقال نشرت ٥ يوليو ١٩٣٨ بعنوان: (حكم الشعب وحكم الطغيان) جاء فيه (ما كان لشعب مصر أن يخضع لعلى ماهر وزمرته فيحكم على نفسه بالمهانة والعبودية) وقد استمرت الصحيفة فى نشر كل ما يوضح الأخطار التى تحيق بمصر من جراء دكتاتورية الملك فاروق ومحاولته القضاء على مكاسب مصر الدستورية وألمحت إلى فساد أخلاقه الشخصية وهى الحقيقة التى تبدت واضحة فيما بعد.

والحق أن ما نشرته صحيفة المصرى يعد من الناحية السياسية والصحفية نوعاً من الجرأة الشديدة خصوصاً أنها نشرت تلك المقالات الجريئة فى مرحلة كانت الملكية فى ذروة نفوذها وكان الحزب الحاكم حزب الأحرار الدستوريين برئاسة محمد محمود باشا وكان يمعن فى اضطهاد الوفد وصحفه. ورغم أن رئيس تحرير المصرى قد أدين وحكم عليه بالحبس فى هذه القضية ولكن مع إيقاف التنفيذ.

هذا وقد شهد عام ١٩٤٩ العديد من أحكام القضاء المؤيدة لحرية الصحافة وبراءة الصحفيين المتهمين بنشر مقالات استهدفت بالنقد تصرفات رئيس الوزراء وكبار رجال الحكم ومن أبرز هذه المقالات ما نشرته صحيفة الشعلة وأسندت فيه لرئيس الوزراء النقراشي باشا أموراً تخدش الشرف والاعتبار إذ وصفته بأنه (ديكتاتور جر على بلاده العار والشقاء وأنه يمثل أقلية هزيلة تجنى على البلاد وتفسد الحياة وتعتبرها هزءاً وتعتبر بقاءه فى الحكم رغم ما حاق بغضب البلاد على يديه من أضرار وما جره على الوادى من عار وشقاء لهو عار مبين). كما نشرت الشعلة مقالاً آخر تحت عنوان (الحرية الذبيحة) جاء فيه: (إن حكم النقراشى نكبة يحميها الاستعمار وأنه لا هم له إلا تكميم الأفواه ومنع الأحرار من إبداء رأيهم وقد يظن البعض أننا نغالى ولكننا لا نغالى فالحرية بالفعل ذبيحة والحرية بالفعل فى خطر وأننا لندعو العمال والفلاحين وكافة الديمقراطيين والمثقفين الأحرار فى أنحاء البلاد إلى الاتحاد والتكتل الشعبى الواسع حتى تتمكن الأمة من صيانة حرياتها المقدسة ضد طغيان خصومها الزاحف).

وبالرغم من شدة العبارات التى استخدمت فى المقالين موضع التهمة إلا أن القضاء وقد أدرك طبيعة الصراع الحزبى فى تلك الفترة ولم يتورط فى المهاترات الحزبية وأعتبر أن الألفاظ العنيفة التى يستخدمها الكتاب هى من قبيل مقتضيات المساجلة وذهب إلى أن الخلاف بين حزب وآخر إن هو إلا خلاف فى الوسيلة والمبدأ لا يمكن فرض الطعن وسوء القصد معه.

واعتبر أن المتهم لم يبغ سوى نقد سياسة المجنى عليه العامة ولم يقصد النيل من كرامة المجنى عليه الشخصية أو خدش اعتباره وبذلك انتفى القصد الجنائى فى جريمة السب. وليس القصد ما نشر نقد تصرفات رئيس الوزراء التشهير بدولته مجرد التشهير إذ ليس بين دولته وبينها شئ غير الخلاف فى الحزبية والنظر فى الأمور العامة من زوايا متباينة ولذلك يسوغ للكاتب نقد سياسة الحكومة فى المسائل العامة التى تهم طوائف الأمة ولذا يكون ما ورد فى المقالين موضوع

التهمة لا يخرج عن حدود النقد المباح (جنايات مصر - ١٤ أبريل ١٩٤٨ - القضية ٤٨٩٦ لعام ١٩٤٧ - صحافة).

(انظر: عصام الدين حسونة وصادق المرصفاوى: التشريع وأحكام القضاء فى جرائم الصحافة والقذف والسب والشيوعية، دار النشر الجامعية ١٩٥٣).

هذا وقد اتهمت النيابة العمومية رئيس تحرير جريدة «الشعلة» بأنه فى يوم ١٤/ ٦/ ١٩٤٦، نشر مقالاً بعنوان: «صحيفة سوابق المفاوض المصرى» سب فيه علنا كلا من دولة صدقى باشا.. ومعالى هيكل باشا.. ودولة النقراشى باشا.. ورفعه على ماهر باشا ودولة حسين سرى باشا أعضاء هيئة المفاوضات بسبب أداء وظائفهم بأن أسند إلى حضراتهم أموراً تتضمن خدشاً للشرف والاعتبار.

وجاء فى المقال: «إن عهد دولة صدقى باشا اشتهر بحوادث تعذيب البدارى وأخطاب وغيرها، وانتشرت فى عهده رائحة الفضائح التى تمس نزاهة الحكم.. إلخ. وأن معالى هيكل باشا بنطلون كل وزارة مسئول عن كل فضائحها وتصرفاتها.. إلخ وأن دولة النقراشى باشا هو ذلك الذى اشترته الرجعية الإنجليزية وهو صاحب اليد الطولى فى تزوير انتخابات سنة ١٩٤٥ ... إلخ. وأن رفعة على ماهر باشا كان ولا يزال المتآمر الأول بين الرجعيين المصريين على النظام الديمقراطى.. وأن دولة حسين سرى باشا هو رئيس الوزراء الوحيد الذى هاجت الجماهير الجامعة فى عهده بسبب إسرافه فى تملق السادة الإنجليز وهو صاحب المناورات الحقيرة لإبعاد الشعب عن الحكم.

وبالرغم من عنف العبارات التى تضمنها المقال، وقسوة الاتهامات التى وجهت لمجموعة من الشخصيات الهامة فى ذلك الوقت، إلا أن القضاء ذهب إلى أن جميع ما ذكره المتهم فى مقاله لا يخرج عن حد النقد المباح، إذ لم يتدخل فى شئونهم الخاصة بل كان محور مقاله إظهار أعمال كل من حضرات المجنى عليهم العمومية. فإذا كان قد قسا فى لهجته واشتد فى عباراته، فكان رائده

المصلحة العامة ومسايرة الرأى العام بالنسبة لهيئة المفاوضات، والانقسام الذى ظهر بين أعضائها حولها. ولذلك يكون سوء النية غير متوفرة ويتعين براءة المتهم.

وفى يونيو عام ١٩٤٨ قضت محكمة النقض ببراءة أحد الصحفيين على أساس أن ما كتبه يعد من قبيل النقد المباح ولا عقاب عليه وكان الصحفى قد كتب مقالاً جاء فيه: (فى مصر حكومة تنكل بالمصريين وتفتح أمامهم أبواب السجون وتعد لهم التشريعات الصارمة لتقضى بها على حرية الرأى)، كما استقر حكم قضاء النقض منذ عام ١٩٢٦ على أن حياة الموظف العمومية ملك للمجتمع الذى يعمل موظفاً لحسابه ويجب مناقشة كل أمر من أمور البلاد الحيوية والتى يتوقف عليها مستقبل البلد وأمته وحياته واستقلاله وأن يدلى كل صاحب رأى برأيه وإذا اشتد الجدل وطرح اللفظ فى هذه الحالة من اللين إلى النقد المر والعنيف وإلى القول اللاذع غير الكريم مما قد يثير الجدل والاندفاع فى القول يجب أن يغتفر ذلك لصاحب الرأى مادامت وجهته المصلحة العامة وحدها.

ولا شك أن محكمة النقض فى أحكامها الأخيرة فى القضايا الصحفية المتهم فيها الصحفيون مجدى حسين ومحمد هلال وجمال فهمى قد سارت على نفس الدرب باعتبارها الضمانة الوحيدة لحرية الرأى والتعبير وهو المبدأ الذى أرسته محكمة النقد فى العديد من أحكامها حيث أكدت محكمة النقض حرص الدساتير المصرية المتعاقبة على توكيد حرية الرأى باعتبارها من الأصول الدستورية الثابتة فى كل بلد ديمقراطي متحضر وحرية الصحافة فى السياج لحرية الرأى والتعبير. (جلسة مايو ١٩٩٨ – قضية رقم ١٥١٨٤)

وفى ضوء ما سبق يتضح لنا عند مقارنة المقالات التى حررها رؤساء التحرير الأربعة فى نقد رئيس الدولة ورموز الحزب الحاكم بما كانت تنشره الصحافة المصرية من نقد عنيف يصل إلى حد المساس بأشخاص رؤساء الوزارات والوزراء والملك فى عهود سابقة اتسمت بالقهر والاستبداد وحكم القبضة الحديدية فى ظل الاحتلال البريطانى والاستبداد الملكى وأحزاب الأقلية ومع

ذلك أنصفهم القضاء المصرى وحكم لهم بالبراءة وأرسى قاعدة هامة هى (أنه ينبغى ألا تؤخذ العبارات الشديدة التى تستخدم فى المساجلات الحزبية والسياسية بمعانيها اللفظية وأنه ينبغى فى تفسير المقالات التى تنطوى عليها أن تؤخذ جملة لا أن تفسر كل عبارة على حدة). وحيث أن رؤساء التحرير المدانين قد بالغوا فى استخدام بعض العبارات التى وإن كانت تبدو شديدة فى ظاهرها إلا أنها لم تستهدف المساس بشرف أو كرامة الحزب الحاكم رئيساً وأعضاء بقدر ما كانت تسعى إلى كشف المستور وتوعية الرأى العام بحقيقة الأوضاع السياسية والاقتصادية فى مصر.

ورغم أن المشرع المصرى قد أورد عقوبات غليظة فى جرائم النشر وأورد قيوداً عديدة على حق الصحفى فى حرية التعبير فضلاً عن فرض حماية لا مبرر لها على أعمال الوظيفة العامة والمشتغلين بالعمل العام إلا أن حرص القضاء على الاجتهاد فى التفسير لصالح حرية الصحافة إنما يعكس بوضوح اقتناع القضاء بدور الصحافة فى خلق رأى عام مستنير.

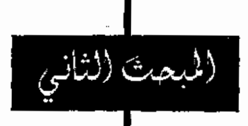
ولقد أجمع فقهاء القانون المستنيرون على أن دائرة النقد يجب أن تتسع كلما كان الأمر متعلقاً بشخص عام ولا تثريب على الصحفى ما دام يستهدف القيام بواجب مهنته وأن الشخص العام يمكن أن يكون موضعاً للنقد فى حياته العامة أو فى حياته الخاصة التى تتصل بواجباته العامة. وإذا كان النقد والقذف والسب والإهانة تعتبر جرائم ففى النقد السياسى تعتبر من النقد المباح أو السب المباح. (د. جمال العطيفى – د. عماد النجار فى كتابه النقد المباح).

وفى النهاية هناك تساؤل ومطلب إننى أتساءل عن طبيعة الأضرار الفعلية التى لحقت بالحزب الوطنى الحاكم ورئيسه وأعضائه؟ وما هو الهدف الحقيقى من تجريم الصحفيين وإسكات أصواتهم؟ هل هو للتغاضى عن الخلل المجتمعى والفساد الذى أكدته التقارير الرسمية خصوصاً تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات الذى ألقاه الدكتور جودت الملط أمام مجلس الشعب وكذلك تقرير

التنمية البشرية الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية إننى أطالب بإحضار صورة رسمية من هذه التقارير للتأكد من صحة المعلومات التى استند إليها الصحفيون الأربعة فى كتاباتهم وذلك توطئة لإبراء ساحتهم من تهمة نشر معلومات كاذبة.

كما أضم صوتى إلى محامى نقابة الصحفيين بضرورة سحب هذه القضية حماية لسمعة النظام الحاكم فى مصر وأشدد على ضرورة الإسراع فى تطبيق الوعد الذى أدلى به الرئيس مبارك للصحفيين فى مؤتمرها الرابع بإلغاء عقوبة الحبس ولم يطبق حتى الآن. إن الأمر يقتضى إصلاحاً تشريعياً يستبعد النصوص المقيدة للحريات والمتناقضة مع المواثيق الدولية المتعلقة بحرية التعبير وأهمها العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية بالإضافة إلى ما نصت عليه المادة ١٩ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وأضيف إلى ذلك ضرورة الكف عن تطبيق قانون العقوبات لتجريم حرية التعبير وحرية الصحافة وإحالة الصحفيين المخالفين لميثاق الشرف الصحفى وفى نقابة الصحفيين فهى الجهة الوحيدة صاحبة الحق فى محاكمة الصحفيين وتصحيح مسارهم وضرورة السعى من أجل إصدار قانون متكامل ومتوازن للصحافة يتيح حرية إصدار الصحف وملكيتها للجميع دون قيود وتحقيق حرية تداول المعلومات وإلغاء العقوبات السالبة للحرية وأن يكفل للصحفى الوقوف أمام قاضيه الطبيعى.





حرية التعبير في ظل الإنترنت

لقد سارعت معظم الصحف العربية بإنشاء مواقع لها على شبكة الإنترنت منذ عام ١٩٩٦ وخصصتها فى البداية كمواقع دعائية لها ثم حولتها إلى مواقع صحفية بفعل التطور الذى طرأ على الصحافة الإلكترونية. وتشير بعض الدراسات التى أجريت عن الصحافة الإلكترونية إلى تركيز المواقع العربية على الأخبار والموضوعات السياسية والاقتصادية على حساب الموضوعات الثقافية. كما يغلب الطابع المحلى على مواقع الصحف العربية الاليكترونية. إذ أنها لا تولى الشئون الدولية اهتماماً كبيراً.

وقد لوحظ أن التواجد الإلكترونى للصحف العربية لم يصاحبه تخطيط استراتيجى يراعى مستجدات العصر والاحتياجات الاتصالية للجمهور العربى وذلك رغم ضخامة الميزانيات التى خصصت لهذه المواقع. أما فى المجال السمعي والبصرى فقد أجبرت الحكومات العربية على مسايرة التغيرات التى فرضتها الثورة التكنولوجية فى الاتصال والمعلومات بإتاحة هامش محسوب من حرية التعبير لوسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة خصوصاً بعد أن غطت الفضائيات العربية كل ركن من سماواتها. إذ يشهد العالم العربى

حالياً سباقاً محموماً فى مجال البث الفضائى تشارك فيه حوالى ٥٢٠ قناة فضائية عربية حكومية وخاصة منها ٢٢ قناة إخبارية وهناك ٤٦٠ قناة منوعات تقدم الدراما والمنوعات والبرامج الحوارية والرياضية والإعلانات إلى جانب عدد كبير من القنوات الدولية. ومما يجدر ذكره أن معظم الدول العربية التى شاركت فى البث الفضائى أقدمت على هذه الخطوة دون أن تضع قضية البث الفضائى فى موضعها الصحيح على قائمة الأولويات الخاصة بسياساتها الإعلامية الوطنية ودون مراعاة المستوى السائد عالمياً وكفاءة نظمها الاتصالية وقدرتها على تلبية الاحتياجات الاتصالية للشرائح الاجتماعية المختلفة فى الريف والحضر. ولا شك أن التنافس بين القنوات الفضائية العربية قد كشف عن صعوبة تغطية ساعات الإرسال بالبرامج المحلية التى تعانى من الضآلة الكمية من ناحية والاعتماد النسبى على الإنتاج المصرى خصوصاً فى المجالين التعليمى والثقافى من ناحية أخرى مما أدى إلى ازدياد اعتماد القنوات الفضائية العربية على المنتج الأجنبى الوافد سواء فى المسلسلات أو برامج المنوعات والأفلام. ومع انتشار الإنترنت بشكل واسع فى تسعينيات القرن العشرين انضم العالم العربى بطبيعة الحال إلى الاندفاع العالمى نحو هذه الوسيلة الجديدة التى انتشرت وأصبحت تغطى معظم أنحاء العالم العربى. ويلعب الإنترنت دوراً حاسماً فى تدفق المعلومات لأنها تفلت من الحواجز والقيود الفنية والقانونية التى تلجأ إليها الحكومات. وتبرز أهمية الإنترنت فى تعدد أدوارها فهى وسيط اتصالى له جمهوره الخاص كما أنها مصدر معلومات لوسائل الإعلام الأخرى وهى أيضاً مبدعة للتدفق المعلوماتى لأنها تتيح للمجموعات المهمشة فرصة المشاركة فى العملية الاتصالية. وقد اكتسبت الإنترنت سلطاتها من كونها متاحة لجميع الفئات الاجتماعية والتيارات الفكرية والسياسية.

وعلى الرغم أن سيف الرقابة قد طال كل وسيلة إعلامية ذات طابع جماهيرى ظهرت فى العالم منذ اختراع الطباعة مروراً بالسينما ثم الراديو والتليفزيون إلا أن

الإنترنت لا تزال عصية على الرقابة فلم تتمكن أية خكومة حتى اليوم من إحكام سيطرتها ورقابتها على الرسائل التى يتم بثها على الشبكة من خارج الدولة. وتعتبر معظم الدول العربية نفسها فى مواجهة تهديد من شبكة الإنترنت ولذلك تحاول فرض الرقابة على الإنترنت مستعينة ببعض الآليات المستحدثة مثل استخدام تكنولوجيات وبرامج الحظر مثل الحائط النارى Fire Wall وأجهزة الرقابة Proxy servers هذا علاوة على احتكار تقديم خدمات الإنترنت والهيمنة على البنية الاتصالية الأساسية فى تلك الدول. ومما يجدر ذكره أن بعض قوى المعارضة السياسية فى العالم العربى قد لجأت فى ظل الحصار القانونى والتشريعى لحرية الصحافة إلى عرض آرائها وأخبارها على شبكة الإنترنت لتصل إلى جمهور الإنترنت فى الداخل والخارج ومثال ذلك فى الجزائر ومصر والأردن وتستخدم بعض الحكومات العربية بوابات المراقبة لحظر الدخول إلى بعض المواقع الإلكترونية ومراقبة البريد الإلكترونى مثل البحرين والإمارات وتونس والسعودية وليبيا والسودان. وتوجد إلى جانب الآليات الرقابية الحكومية بعض العوائق التى تحول دون انتشار استخدام الانترنت فى العالم العربى. وتتمثل أبرز هذه المعوقات فى سيادة اللغة الإنجليزية سواء على مستوى الأغلبية الساحقة من الصفحات الداخلية للمواقع الإلكترونية أو حجم الرسائل الإليكترونية المتبادلة. ويضاف إلى ذلك ارتفاع تكلفة البنية الأساسية اللازمة لخدمات الإنترنت فى معظم الدول العربية غير النفطية فضلاً عن ارتفاع التكاليف بالنسبة للمستهلك العربى مما جعل استخدام الإنترنت مقصوراً على النخب الأكثر ثراء والأكثر تعليماً من سكان المدن فى العالم العربى. أما العائق الثالث فهو يتمثل فى الهيمنة الأمريكية على الشبكة فالشركات الثلاث عشرة الأولى على نطاق العالم التى تتيح الدخول إلى الإنترنت كلها أمريكية ويرجع ذلك إلى أسبقية أمريكا فى ابتكار شبكة الإنترنت وإدخالها حيز الاستخدام المدنى على نطاق عالمى واسع. هذا وقد جاءت الهواتف المحمولة كى تقدم إسهاماً جديداً فى توسيع هامش حرية التعبير. إذ شهدت الأعوام الأخيرة تصاعد انتشار الهاتف المحمول فى العالم العربى الذى

قدم إسهاماً ملحوظاً فى زيادة إيرادات القنوات الفضائية العربية من خلال استخدامه لاستقبال آراء المشاهدين وأيضاً من خلال إقبال الشباب على الاستماع إلى أغانيهم المفضلة ومشاهدة الكليبات المميزة على هواتفهم المحمولة. كما لجأت بعض قوى المعارضة العربية إلى الاستعانة بالهواتف المحمولة فى تعبئة الجماهير للمشاركة فى الاعتصامات والإضرابات المعادية للسياسات الحكومية.

ولا يمكن تجاهل ظاهرة المدونات الالكترونية التى بدأت تنتشر على شبكة الإنترنت فى السنوات الأخيرة وتخطت حدود اللغة والوطن وأحدثت حيوية إعلامية غير مسبوقة. كما أثارت قلق الحكومات العربية وطرح وجودها تحديات اجتماعية وثقافية لم تكن المؤسسات الرسمية مهيأة لمواجهتها خصوصاً وأنها خلقت هامشاً واسعاً من الآراء المعارضة المطروحة على شاشة الإنترنت. ويرى بعض الباحثين أنها تمثل ثورة جديدة فى صناعة النشر وربما تنقل الصحافة إلى آفاق جديدة وتجعل بيئة العمل فى وسائل الإعلام التقليدية أكثر ديمقراطية. وتعد المدونات وسيلة اتصال جديدة قائمة بذاتها وإن كانت تستخدم تقنيات النشر الإلكترونى عبر شبكة الإنترنت فهى تضم أطراف العملية الاتصالية التى تشمل القائمين بالاتصال (المدونون) والرسالة (المعلومات والآراء والأفكار) التى يعبرون عنها كما أنها وسيلة جماهيرية تتوجه إلى جمهور غير محدد وغير معروف من مستخدمى الإنترنت. وقد ساهمت المدونات فى تعزيز الموجة الجديدة من الصحفيين الذين يطلق عليهم (الصحفيون المواطنون) تمييزاً لهم عن (الصحفيين المحترفين) فهى تحول المواطن من مجرد متلق للخبر أو المعلومة إلى منتج وصانع لها. وكما أدى اختراع الطباعة بالحروف المتحركة إلى تحويل الغالبية العظمى من الناس إلى قراء للكتب والصحف فإن المدونات الإليكترونية جعلت بإمكان كل الناس المتعلمين والقادرين أن يصبحوا مشاركين فاعلين فى الاتصال الإنسانى وأن يصبحوا صحفيين دون تأهيل مهنى متخصص. ولعل أبرز ما كشفت عنه المدونات ظهور جيل جديد من الشباب عرف باسم جيل الإنترنت

استطاعوا أن يسيطروا على الإمكانات الهائلة التى أتاحتها لهم الإنترنت من الصوت والصورة والنص المتشابك وانتزعوا بعيداً عن هرمية السلطة المساحة المفقودة لحرية التعبير والتى لم تتح لهم من خلال وسائل الإعلام التقليدية (الصحافة - الراديو - التليفزيون) التى تتسم بالمركزية وتفتقر إلى المرونة والتفاعلية ومما يجدر ذكره أنه مع بداية انتفاضة الأقصى فى فلسطين عام ٢٠٠١ كانت مجموعات من الهاكرز الإسرائيلية قد بدؤوا الحرب على الإنترنت مستهدفين إسكات المواقع العربية التى بدأت فى توظيف ما يحدث فى فلسطين لفضح الممارسات والسياسات الإسرائيلية عبر شبكة الإنترنت. إلا أن الدفة سرعان ما تحولت بشكل سريع لتصبح مواقع الإسرائيليين هدفاً لسيل من الهجمات المضادة قادتها مجموعات من الشباب العربى من مختلف أنحاء العالم وتطوع البعض بإنشاء مواقع لاستخدامها فى عمليات الهجوم خاصة وأن العديد من الشباب العربى يرى فى هذه الحرب من خلال الإنترنت هو الوسيلة الوحيدة المتاحة حالياً للجهاد ضد إسرائيل بعد أن أغلقت كل السبل الأخرى أمامهم. هذا ويستخدم جيل الإنترنت الشبكة لإبداء آرائهم وانتقاداتهم واحتجاجاتهم ضد المؤسسات الرسمية وشركات الاستثمار الاحتكارية. وتعتبر الإنترنت بإبداعاتها وابتكاراتها المتوالية دار نشر عالمية تختلف جذرياً عن دور النشر التقليدية التى تتحكم فى تقييم جهد المبدعين والكتاب فيما تتيح الإنترنت إمكانات وفرص بلا حدود لنشر إبداعات وآراء وأفكار وأنشطة الشباب دون وسطاء وبعيداً عن وصاية المؤسسات التقليدية. وقد أتاحت الصحف الكبرى لكتابها ومحرريها إنشاء مدوناتهم الشخصية من داخل مواقع الصحف نفسها باعتبارها وسيلة لدعم مركز الصحفية بين القراء وإقامة حوار مباشر بين الصحفيين والقراء. ولم يقتصر الأمر فى إنشاء مواقع للمدونات على وسائل الإعلام التقليدية والإليكترونية بل تعداه إلى الشركات الكبرى مثل ميكروسوفت وجنرال موتورز وIBM وبوينج. ولعل نقطة الاختلاف الأساسية بين الوسائل التقليدية وبين المدونات الإلكترونية تكمن فى أن وسائل الإعلام التقليدية كانت ولا تزال تركز على الحريات الجماعية ذات

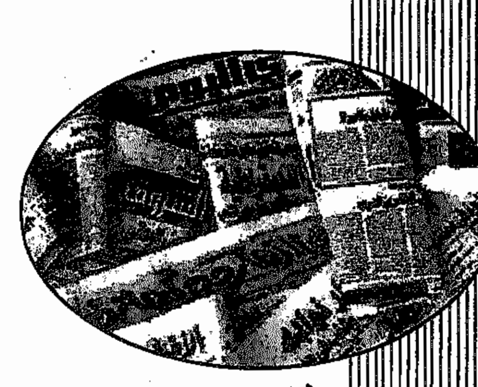
الطابع الجماهيرى مثل الحقوق والحريات السياسية والإصلاح الدينى والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان بالمفهوم المجتمعى فيما تركز المدونات على الحريات الفردية والدينية واللغوية والعرقية.

هذا ويفرق بعض الباحثين بين ما يعرف بالمدونين الهواه وبين المدونين المحترفين الذين يشملون الصحفيين الذين أنشؤوا مدونات شخصية لهم لنشر ما لا يستطيعون نشره فى وسائل الإعلام التقليدية التى يعملون بها. ومما يجدر ذكره أن غياب الحريات العامة وتزايد القيود المفروضة على وسائل الإعلام التقليدية قد أدى إلى تزايد أعداد المدونات فى العالم العربى. خصوصاً تلك المدونات ذات الطابع السياسى المعارض للحكومات وأتاحت مجالاً رحباً للجماعات التى لم يكن مسموحاً لها التعبير عن نفسها وطرح أفكارها عبر وسائل الإعلام التقليدية لأسباب سياسية (الجماعات الإسلامية وجماعات حقوق الإنسان والتيارات اليسارية) أو أسباب دينية أو طائفية مثل (الشيعة أو المسيحيين) أو لأسباب ثقافية واجتماعية مثل (المثليين جنسياً) أو أسباب اقتصادية تتعلق بعدم القدرة على إصدار صحف أو إنشاء محطات للإذاعة والتليفزيون أو إدارة مواقع ويب.

ومن أبرز القوى السياسية التى مثلت لها المدونات مخرجاً مناسباً للتعبير عن نفسها جماعات الإسلام السياسى التى دخلت إلى ساحة الإعلام الإلكترونى بدوافع عقائدية وسياسية. إذ أنها اعتبرت الإنترنت ساحة للجهاد الإعلامى لا تقل أهمية عن سائر الساحات لقد رسخت الإنترنت حريات جديدة فى العالم العربى لم تكن متاحة على نطاق واسع فى الدول العربية قبل ظهور المدونات فى ظل احتكار النخب الحاكمة السياسية والاقتصادية والثقافية لوسائل الإعلام التقليدية وللفضائيات. لقد كشفت دراسة حديثة أن المدونات أصبحت ظاهرة إعلامية هامة فى الوقت الراهن سواء على الصعيد الدولى أو الاقليمى العربى وتحولت إلى وسيلة اتصال جماهيرية جديدة يمكن اعتبارها صحافة بديلة أو صحافة موازية للصحافة المطبوعة والإليكترونية. وقد أتاحت هذه الوسيلة الجديدة مساحة

كبيرة لحرية التعبير عن الجماعات والتنظيمات السياسية والثقافية والاجتماعية والطائفية والعرقية التى كانت محرومة من امتلاك وسائل التعبير عن نفسها. كما أوضحت هذه الدراسة أن المدونات العربية بدأت فى الظهور على شبكة الإنترنت فى مطلع عام ٢٠٠٣ مع بدء الغزو الأمريكى للعراق ثم توالى ظهورها تدريجياً فى سائر أنحاء العالم العربى حتى بلغت الذروة عام ٢٠٠٦ نظراً لتزايد دخول المدونين المصريين خلال عام ٢٠٠٥ الذين أضافوا أدواراً جريدة للمدونات جعلتها أقرب إلى الصحافة البديلة. وقد امتد الطابع السياسى للمدونات المصرية إلى بعض المدونات العربية مثل الكويت والبحرين ولبنان والمغرب وفلسطين. إلى جانب الآفاق الرحبة لحرية التعبير التى أتاحتها المدونات للمواطنين العرب وإسهامها فى خلق ما يسمى بالصحافة البديلة أسهمت أيضاً فى تكوين تجمعات فكرية وسياسية قادرة على تنسيق جهودها وتعبئتها للدفاع عن حقوقها المدنية والسياسية.





January Revolution And Freedom Of The Media

الفصل الثالث

الثورة وأزمة
الإبداع النسائي

المبحث الأول

الثورة والإبداع
في عيون المرأة العربية

دعتني جمعية المبدعات العربيات فى تونس للمشاركة فى ندوة عقدت بمدينة سوسه التونسية وشاركت فيها نخبة متميزة من الكاتبات والباحثات من الجزائر والمغرب ومصر ولبنان وليبيا وتونس وفلسطين والعراق.

عرضت المشاركات شهادات واقعية عن المسيرة الطويلة الشاقة للمرأة العربية وعطاءاتها الإبداعية فى الأدب والفن والبحث العلمى والنضال السياسى والثورات العربية. وقد ركزت فى شهادتى على القيود السياسية والتحديات الاجتماعية التى واجهتنى خلال مسيرتى المهنية فى الصحافة أولاً ثم فى التعليم الجامعى والبحث العلمى وختمتها بسيرتى الذاتية ابتداء من نشأتى الأولى فى قرية صعيدية فى جنوب أسيوط يعانى أهلها (نساء ورجال) من الفقر والافقار والتهميش السياسى والثقافى والاجتماعى مروراً بتجربة الاعتقال فى سبتمبر ١٩٨١ ضمن كوكبة من المناضلين والمناضلات المصريات المعارضين لاتفاقية كامب ديفيد والصلح مع إسرائيل والتى انتهت باغتيال السادات ومجيء حسنى مبارك الذى أفرج عنا وأعادنا إلى جامعاتنا ثم طرحت مشاركتى فى الانتخابات النيابية عام ١٩٨٤

فى صعيد مصر والتى شهدت اغتيال المرشحة الأخرى فى أسوان نعمات حسن من جانب أحد أعضاء الحزب الحاكم. وكانت خاتمة الندوة عن الوطن الفلسطينى المحتل إذ جاءت المناضلة الفلسطينية ريم التى ولدت فى مانشيستر (انجلترا) ودرست الكيمياء ثم تخصصت فى موسيقى سيد درويش فى أكاديمية الفنون المصرية وقدمت عرضاً مسرحياً موسيقياً مبهراً يحكى مأساة الشعب الفلسطينى بصورة أبكت الجميع.

فى الكواليس وأثناء الاستراحات بين الجلسات دارت الحوارات مع الشقيقات العربيات ونالت النساء القادمات من مصر وتونس وليبيا النصيب الأكبر من التساؤلات والمناقشات وكانت البداية قصة الدكتور يوسف الصديق أستاذ الفلسفة بجامعة الزيتونة الذى حاصره الإسلاميون فى يوم ٢٦ إبريل فى غرفة مغلقة وطردوا الجمهور خارج القاعة ومنعوا الدكتور يوسف من إلقاء محاضرته عن العلاقة بين الدستور والشريعة. ثم توالت الحكايات عن الصراع المحتدم بين الشباب الإسلامى فى تونس وبين التيارات الأخرى من الليبراليين واليساريين والمستقلين والذى تجسد فى الهجوم على الأنشطة الإبداعية من فنون مسرحية وندوات فكرية ووصل إلى حد الهجوم بالأسلحة البيضاء علاوة على السخرية والازدراء ومختلف أشكال المطاردة والإيذاء اللفظى ضد النساء السافرات اللواتى يشكلن أغلبية المجتمع النسائى فى تونس. وعندما أبديت دهشتى وانزعاجى مما سمعته بسبب اختلاف الصورة الذهنية لدينا فى مصر عن المجتمع التونسى بعد ثورة الياسمين واعتقادنا بأنهم أفضل حالاً عما يحدث فى مصر انبرت بعض الشابات التونسيات لتوضيح حقيقة ما يدور داخل تونس حالياً تداخلت الأصوات وحاولت جاهدة أن ألتقط بعض التفسيرات من الحكايات العديدة التى سمعتها.

تقول سلمى بكار المخرجة السينمائية التونسية المعروفة بإنتاجها التقدمى عن قضايا المجتمع التونسى وفقرائه ونسائه (أن الجيل القديم من الإسلاميين أكثر

استنارة من الأجيال الجديدة لأنهم تعلموا من تجارب السجن والتشريد والمطاردة من جانب الحكم السابق وأصبحوا أكثر نضجاً وفهما للواقع التونسى بتعقيداته وإشكالاته واحتياجاته الحقيقية السياسية والاجتماعية والثقافية وقد انشغلوا فى المحاكمات ولم يمنحوا الأجيال الجديدة ما تستحقه من التربية الفكرية والثقافية ولذلك خرجت هذه الأجيال أكثر تشدداً وانغلاقاً) وتستطرد سلمى قائلة: إننى أخشى على مستقبل تونس من هؤلاء بسبب افتقادهم للاستنارة الفكرية والمرونة السياسية قالت ذلك تعليقاً على كلامى عن الأجيال الجديدة من الإخوان المسلمين فى مصر وأنهم أكثر اتساعاً فى الأفق وأعمق فهماً لضرورات التغيير ولذلك انضم عدد كبير منهم إلى التجمعات والائتلافات الثورية وشاركوا فى أحداث الثورة بعد اندلاعها ببضعة أيام ولكن الحرس القديم من الإخوان بسبب ما عانوه من قهر وسجن وتعتيم أصبحوا أكثر تشدداً وتشبثاً بالرؤى المنغلقة والتى لا تدرك عمق التطورات والتغيرات الاجتماعية والسياسية التى طرأت على المجتمع المصرى خلال السنوات الثلاثين الماضية يضاف إلى ذلك قلة بل انعدام الخبرة السياسية لدى الجماعات السلفية التى انضمت إلى ركب الإسلام السياسى ومن هنا جاء تخبطهم وارتباكهم وغياب فقه الأولويات عن أجندة اهتماماتهم. وعندما تقارن موقف تيارات الإسلام السياسى فى مصر ونظرائهم فى تونس الذى يتزغمه حزب النهضة يبدو الفرق واضحاً فقد أعلن راشد الغنوشي فور وصوله إلى تونس بعد هروب زين العابدين بن على أنه لن يترشح للانتخابات الرئاسية والتزم بما صرح كما أعلن الغنوشى موقفه من الشريعة الإسلامية والذى يتميز بالاستنارة والاستيعاب العميق لضرورات العصر ولاحتياجات المجتمع التونسى بعد قيام ثورة الياسمين إذ طرح رؤية حضارية غير مسبوقة عن كيفية الالتزام بالدين الإسلامى واللغة العربية باعتبارها أمور لا خلاف عليها ولا تقبل الالتباس أما تطبيق الشريعة فهو يختلف من عصر إلى آخر ومن مجتمع إسلامى إلى آخر ولا يزال هذا المفهوم ملتبساً إذ يرجع إلى اجتهادات الفقهاء فى مختلف العصور والمجتمعات الإسلامية. وقد يؤدى التزمت والانغلاق الفكرى إلى الجور على

حقوق النساء والإبداع الفنى والثقافى مما يؤدى إلى تقسيم المجتمع ونحن فى هذه المرحلة فى حاجة إلى وحدة المجتمع التونسى بإبداعاته وحقوق جميع أفراده من المسلمين وغير المسلمين بأغنيائه وفقرائه ونسائه ورجاله، ولذلك نؤمن بالدولة المدنية التى تتسع لجميع التيارات وتتيح لهم ممارسة حقوقهم كاملة دون قيود فقهية قد تجور على حرياتهم المدنية وحقوقهم الإنسانية خصوصاً حقوقهم فى حرية الإبداع والتعبير ولذلك (لا يزال الكلام للغنوشى) لم نسع إلى شق المجتمع التونسى فالإسلام يوحد الجميع. أما فى مصر فقد قاومت التيارات الإسلامية كثيراً قبل الموافقة على مدنية الدولة وأصروا على مبدأ الشريعة كمصدر أساسى للتشريع فضلاً عن تقلباتهم وتذبذب مواقفهم وتعدد تصريحاتهم وتناقضها ومواقفهم المعادية لحرية الفن والإبداع مما دفع جموع الفنانين والأدباء المصريين إلى تكوين جبهة للدفاع عن الإبداع. قالت إحدى الأديبات التونسيات (إننا ننتمى جميعاً إلى الدين الإسلامى ونؤمن بتعليم القرآن والسنة أما الاجتهادات البشرية فى تفسير النصوص الدينية فهى تختلف اختلاف الزمان والمكان وعلينا أن نستلهم سيرة الفقهاء العظام الذين تشربوا روح عصورهم وأزمانهم وعبروا عنها بأمانة. فلكل زمان فقهائه ونحن فى حاجة إلى تجديد الخطاب الدينى وفقه جديد ينتمى إلى عصرنا الحالى وطبيعة وظروف مجتمعاتنا ونتوقع من التيارات الإسلامية أن تجتهد وتطرح رؤى فقهية تلائم الاحتياجات المجتمعية المعاصرة ولكننا نخشى على حرية الإبداع من احتمال فرض الرؤية الأحادية المتزمتة خصوصاً من جانب بعض التيارات الإسلامية المنغلقة على ذاتها والتى لا تؤمن بحق التيارات الأخرى فى طرح وممارسة أفكارهم وعقائدهم وإبداعاتهم فى مناخ ديمقراطى حقيقى يتيح للجميع المشاركة فى إعادة بناء أوطاننا وتصحيح البوصلة الوجدانية والذهنية للأجيال الجديدة.



المبحث الثاني

إشكالية الحرية في كتابات المرأة العربية (تجربة ذاتية)

لقد فرض الصمت على المرأة عبر التاريخ وتم التعتيم على كل ما يتصل بها وبحياتها حيث أطلق على حياة النساء ما يسمى بثقافة الصمت.

ويرى الناقد الفرنسي أدوين أردنر أن النساء يشكلن المجموعة الصامتة فى المجتمع فى حين يشكل الرجال المجموعة أو الفئة المهيمنة التى تسيطر على اللغة وأساليب التعبير ولذلك كانت المرأة تعبر عن آرائها ومعتقداتها باستخدام الأساليب التى فرضها وكرسها الرجل وإن ما يحدد كتابة المرأة بالأساس هو تجربتها الذاتية وما تتميز به من زخم شعورى. وما يرتبط بها من معاناة وقمع ومحاولة دائبة للنهوض وإثبات الذات وكل هذه العوامل تشكل رؤيتها للذات ويبلور علاقتها بالعالم وموقفها منه.

لقد ظلت الكتابة عبر التاريخ سلطة وصاحب القلم ليس إلا صاحب سلطة وظلت الكتابة امتياز الرجال الخاص وتجسيد لسلطتهم ومنذ البدء عرف العرب أن سلطة الكتابة لا يجب أن تورث إلى النساء وهنا نتذكر وصية الأسلاف فى تربية البنات (لا تعلموهن الكتابة) وكان الهدف منها هو ألا تبعث النساء برسائل

يبثونها عواطفهن للرجال) ومن هنا جاء حرمان النساء من التعليم ولم يسمع صوت المرأة إلا فيما ندر. وتحولت ثقافة الصمت إلى جزء من الثقافة العربية. ومن أجل تغيير ميزان القوى فى المجتمع برزت ضرورة الإنصات لصوت المرأة والاعتراف بوجهة نظرها ورؤيتها الذاتية لنفسها وللعالم كما أنها تطرح فكرة إمكانية خلخلة للبنية الاجتماعية والثقافة القائمة ولأن سلطة الكتابة ظلت لمدة طويلة من حق الرجل وتم التعامل مع هذا الأمر بوصفه حقيقة مطلقة ولأن المطلق يصعب تغييره لذلك أثارت كتابات المرأة ضجة لم تهدأ حتى الآن وهذه الضجة ليست سوى خلخلة للبنية الذكورية الراسخة المتحيزة.

ومنذ زمن بعيد فرض الصمت على إمكانية التعبير الإبداعى من جانب المرأة العربية وهذا لا يعنى غياب المبدعات فى التاريخ العربى ولكنه يعنى قلة عددهن الملحوظة بالنسبة لعدد الرجال فالعقم الإبداعى فرض على المرأة العربية بسبب ظروف مجتمعية وتاريخية غير منصفة وهذه الظروف نفسها هى التى فرضت خصوصية الكاتبة العربية. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن مجتمعاتنا العربية تسعى حالياً للتحرر من القهر بشكل عام وذلك تحت مسمى (قضية الحريات) التى تتضمن حرية التعبير والبوح والإبداع ولكن هذه المجتمعات لا تزال متحفظة برجالها ونسائها تجاه قضية الإبداع النسوى ويتجلى ذلك فى عدة أشكال أبرزها تغييب الممارسة النقدية النسوية فضلاً عن إحالة كل ما تكتبه المرأة على خبراتها الذاتية علاوة على أحكام أطروحات المحرمات حولها والحصار الذى يطوق العقل الجمعى الذى لا يريد أن يعترف أن المرأة إنسان قبل أن تكون أنثى ولا دخل لنوعها البيولوجى بمكانتها فى السلم الاجتماعى. وهنا تكمن المفارقة فالمجتمع الذى يلح فى المطالبة بحل قضية الحريات لا يعترف بالمرأة كمواطن كامل الأهلية له نصيبه فى تلك الحريات. فالمجتمع يعطى للرجل صلاحيات وامتيازات عديدة منها الكتابة والتعبير عن مشاكله وأحلامه وإحباطاته ونزواته ولكن حينما تكتب المرأة تعبر أسواراً عالية محاطة بالأشواك من كل جانب من جانب الأسرة

ومجال العمل والأهل والأصدقاء والجيران وجميع الفئات التى تتعامل معها.

فهناك دائماً من يتحدث بالنيابة عن المرأة ويفكر لها ويوجهها باعتبارها قاصر غير قادرة على اتخاذ القرار وليس لديها منطق وحكمة الرجل ولذلك قامت البنية التحتية للمجتمع الأبوى على مركزية الكلمة الذكورية والمنطق الذكورى الذى لايستوعب إلا المنطق واللغة المماثلان له ويكتسب إيجابياته من إضفاء السلبية على الآخر المغاير. وتقوم هذه الثقافة الأحادية الذكورية فى جوهرها بوأد كل بذور تنبيء بالاختلاف وكما تقاوم أى تميز معرفى للخطاب النسوى وهنا تبرز مسؤولية هذه البنية الذكورية التى تكرس التمييز والقهر الواقع على الرجل والمرأة معاً.

لقد مارست ثلاثة أنواع من الكتابة بدأت بتجربتى الصحفية فى جريدة الأهرام على مدى عشر سنوات خلال حقبة الستينيات وأوائل السبعينيات وأتيح لى فرصة التعلم واكتساب الخبرة المهنية من زملائى ورؤسائى من قدامى الصحفيين ولكن كان هناك العديد من الخطوط الحمراء التى فرضتها ظروف المرحلة السياسية خلال الحقبة الناصرية والتى التزم بها جميع الصحفيين والصحفيات وتمثلت فى وجود الرقيب وسلطة رئيس التحرير ومعاونيه من رؤساء الأقسام وكان محظوراً ممارسة أى شكل من أشكال النقد للسلطة الحاكمة وأجهزتها الأمنية ولم يقتصر ذلك على مواد الرأى بل شمل منظومة الأخبار والتعليقات والتحقيقات الصحفية.

كان عدد الصحفيات قليلاً ولم يكن مسموحاً لهن بتقلد أية مواقع قيادية داخل الصحيفة فيما عدا قسم المرأة الذى انحصر دوره فى تغطية أخبار وأنشطة نجوم المجتمع من نساء الطبقة الوسطى وأدوارهن التقليدية فى رعاية الأسرة والأطفال والحفاظ على الزوج وشؤون الطهى والمكياج والأزياء... إلخ.

ومن أهم الصعوبات المهنية التى واجهتنى فى تلك الفترة علاقتى بمصادر الأخبار والمعلومات التى كان يحتكرها الوزراء والمحافظين والقيادات التنفيذية فى مجالات الصحة والإسكان والتعليم والاقتصاد والرعاية الاجتماعية إذ كانوا

جميعاً من الرجال المسكونين بالرؤية التقليدية للمرأة باعتبارها أنثى يجب اقتناصها وقد تعرضت للعديد من الإغراءات والمساومات من بعض المصادر الذكورية مقابل حصولى على بعض الأخبار الصحفية الهامة مما كان يضطرنى إلى مقاطعتهم وإبلاغ رؤسائى فى الصحيفة. كما تعرضت لمحاولة تجنيدى فى أجهزة الأمن السياسى ضد رئيس تحرير الأهرام وذلك عقب اعتقالى عام ١٩٦١ ضمن مجموعات اليسار المصرى. والمرة الوحيدة التى تعرضت للفصل من عملى الصحفى كانت على يد أول وزيرة للشئون الاجتماعية د. حكمت أبو زيد عندما تعرضت بالنقد للحركة النسائية المصرية فى مقال نشرته صحيفة (الاشتراكى) التى كان يصدرها الاتحاد الاشتراكى. لقد استمرت هذه الصعوبات وتعددت أشكالها لدى الأجيال الجديدة من الصحفيات والإعلاميات العربيات.

وهنا يجدر الإشارة إلى الحقائق التى أجمعت عليها كل من الدراسات وحلقات النقاش والدورات التدريبية التى شاركت فيها على المستويات المحلية والعربية والدولية والتى كشفت عن العديد من الصعوبات والعوائق التى تعترض المسيرة المهنية للصحفيات العربيات وتعزى إلى المناخ الثقافى الذكورى الذى يسيطر على بيئة العمل الإعلامى ويعيد إنتاج بل يكرس الرؤية النمطية لقضايا المرأة كما يتعمد تهميش أغلب القضايا ذات الأولوية القصوى مثل الأمية وقوانين الأحوال الشخصية والفقر ومشكلات المرأة الريفية كما كشفت هذه الدراسات عن تحيز القيادات الإعلامية ومعاناة الإعلاميات من الصورة التقليدية السائدة لدى رؤسائهم عن المرأة العاملة فى حقل الإعلام إذ يعتبرونهم أقل فى مستوى القدرات المهنية من زملائهم ولذلك يفضلون الرجال للمناصب القيادية والدورات التدريبية والمؤتمرات الدولية. كذلك كشفت الدراسات على الجانب الآخر عن افتقار معظم الإعلاميات العربيات إلى الوعى الثقافى والمجتمعى بقضية المرأة مما أدى إلى إسهامهن بوعى أو بدون وعى فى إعادة إنتاج القيم المعوقة للتطور. كما لوحظ أن السياسات الإعلامية الخاصة بالمرأة والأسرة لم يطرأ عليها أية تغيرات

إيجابية خلال فترة تولى القيادات النسائية لمواقع صنع القرار فى الحقل الإعلامى (مقروءاً ومرئياً ومسموعاً) ورغم الاهتمام العالمى الذى تصاعد خلال العقدين الماضيين وانتقل من التأكيد على أهمية الالتفات لدور المرأة على التأكيد على أهمية الالتفات لرؤية المرأة عند رسم السياسات المختلفة سواء الإعلامية أو التعليمية أو بلورة التوجهات الثقافية فيما يتعلق بقضايا التنوير وإشاعة قيم حقوق الإنسان فى المجتمع والتى تشمل ضمن أمور أخرى قيمة المساواة الحقوقية فى إطار الاعتراف بالاختلاف بين الجنسين وإعادة تعريف مفهوم الخصوصية الثقافية الذى يستخدم على نحو يتضمن أحياناً إهداراً لحقوق المرأة من جانب بعض التيارات السلفية.

أما تجربتى الثانية فى الكتابة فقد كان مجالها البحث العلمى وامتدت عبر أربعة عقود تتلمذت خلالها على أيدى نخبة متميزة من الأساتذة والعلماء المصريين والعرب والأجانب وانتميت إلى المدرسة النقدية فى العلوم الاجتماعية وتمثلت أهم الصعوبات التى واجهتنى فى سيطرة التيار الوظيفى الأمبريقى على مختلف فروع العلم الاجتماعى (سياسة – اقتصاد – إعلام – قانون... الخ) وقد انتقل هذا التيار إلى الحقل الأكاديمى فى الإعلام والصحافة وشكل أنصاره عدد كبير من أشباه العلماء الذين تصدوا بضراوة للتوجهات النقدية وأصبحوا رافداً قوياً للسلطة القائمة حيث تم توظيفهم لتبرير سياساتها التعليمية والعلمية التابعة للغرب وأيديولوجية السوق مما أهدر الخصوصية المعرفية والثقافية للبحوث العلمية فى حقل الإعلام بل عطل نمو التيارات النقدية حيث تم تجاهل البحوث الأساسية والاستراتيجية فى هذا الحقل الهام مع الاستمرار فى الترويج لبحوث التسويق والإعلانات وتهميش وإقصاء الباحثين المنتمين للتيار النقدى عن كافة المواقع القيادية فى الجامعة.

ولعل أبرز ما تحويه تجربة الكتابة البحثية ذلك العدوان الصارخ على الحريات الأكاديمية والثمن الفادح الذى دفعته بسبب كتابى عن الصحافة الصهيونية فى

مصر الذى صدر عام ١٩٧٩ وكشفت من خلاله الدور الذى قامت به الحركة الصهيونية فى تحويل مصر إلى منبر للدعاية لما يسمى بالوطن القومى لليهود فى فلسطين وتعرضت لسلسلة من الافتراءات لتشويه سمعتى العلمية داخل الجامعة ومنعى من السفر لحضور المؤتمرات الدولية فضلاً عن التهديدات التى تلقيتها من جماعة كاخ الصهيونية يحذرونى من أنه (إذا لم تتوقفى عن الإساءة إلى الصهيونية سوف نخرسك إلى الأبد).

وقد استلهمت عدة دروس من هذه الدراسة التى كشفت لى بصورة جلية كيف أن الصحف الصهيونية فى مصر كانت تحارب الصحف الوطنية المعادية للصهيونية بشن هجوم مكثف مستخدمة أحط الأساليب والتهم الأخلاقية بل واستعداء السلطات ضدهم متهمة إياهم بإثارة الفتنة الطائفية وتمزيق الوحدة الوطنية والإضرار بالقضية المصرية وهى نفس التهم التى واجهونا بها لدى المدعى الاشتراكى عندما قام السادات باعتقالنا عام ١٩٨١ لمعارضتنا اتفاقية الصلح مع إسرائيل.

وقد اتبعت الصهيونية العالمية نفس الأسلوب مع كورت فالدهايم السكرتير السابق للأمم المتحدة عندما ألصقت به تهمة التعامل مع النازية أثناء الحرب العالمية الثانية مما قضى على مستقبله السياسى فى بلده (النمسا) وذلك عقاباً له على صدور قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية عام ١٩٧٥ أثناء توليه منصب سكرتير عام الأمم المتحدة. ويمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة سواء من واقع التجربة الصهيونية فى مصر أو من داخل الكيان الصهيونى ذاته حيث تبرز قضية البروفيسور إيلان بابيه ومحاكمته وطرده من الجامعة العبرية بسبب موافقته على تسجيل رسالة ماجستير للطالب تيودور كاتز عن مذبحة الطنطورة التى ارتكبها الجنود الصهاينة وراح ضحيتها المئات من الفلسطينيين عام ١٩٤٨.

ولقد تواصلت أشكال العدوان على حريتى الأكاديمية وتراوحت ما بين بث عيون الأمن داخل المدرجات وتسجيل محاضراتى التى واجهونى بها عند اعتقالى

وبين حرمانى من تدريس بعض فروع التخصص التى لها مساس بالرأى العام.

السيرة الذاتية:

التجربة الثالثة فى الكتابة:

تحتل السيرة الذاتية مكانة مرموقة فى الثقافة العربية تبلغ حد التقديس فى السيرة المحمدية والتى تعتبر مصدراً من مصادر التشريع وهى مصدر إلهام السيرة الشعبية وإن تم فهمها وتفسيرها بأشكال مختلفة طوال التاريخ العربى. ولم يعرف الأدب العربى أدب السيرة الذاتية كما نعرفه اليوم إلا مؤخراً ويعتبر سلامة موسى أول من استخدم مصطلح السيرة الذاتية فى كتابه المعنون (تربية سلامة موسى). وقد تغير مفهوم السيرة الذاتية فى الأدب العربى نتيجة التأثر بالنصوص الغربية.

وإذا كانت السيرة الذاتية العربية قد استلهمت النوع الأدبى الغربى المشابه وتأثرت به إلا أن الكتاب العرب لم يستوردوا العقل الذى يقف خلف ذلك إن كان له وجود. لقد استلهموا الشكل السردى وتأثروا به. ويمكن القول أن الكتابة الذاتية العربية قد ارتبطت بالتطور الاجتماعى والثقافى فى العالم العربى وليس بالثقافة الغربية التى لم تكن سوى عامل مساعد. ولم يكن للطفولة دور يذكر فى السير الكلاسيكية فى الأدب العربى القديم ولكن كان يتم التركيز عليها فى النصوص الحديثة. أما مرحلة المراهقة فلم تحظ بالاهتمام سواء فى الأدب العربى أو الغربى حيث يتم التركيز على مرحلتى الطفولة والنضج وتغيب هذه المرحلة.

وعند قراءة حصاد السيرة الذاتية العربية سرعان ما نلحظ أنها خرجت عن الصيغ المألوفة فى التراث وكسرت ما هو مألوف وأصبحت السيرة تعبر عن أدب الاحتجاج الاجتماعى الملتزم وتعبر عن رؤية الكاتب للعالم المحيط به. وقد وضح فى النصوص العربية الحديثة تأثير النصوص الأجنبية عليها ومحاكاتها فى بعض الأحيان. ولذلك يشير بعض الكتاب لنصوص بعينها مثل اعترافات

جان جاك روسو ومكسيم جوركى وتولستوى وسومرست موم وسارتر مما يشير إلى أن أثر الموروث فى فن السيرة بدأ يتوارى ليحل محله النماذج الغربية.

وتغلب تجربة الطفولة على عدد كبير من الأعمال كما تبرز الأيام لطه حسين فى صدارة أعمال السيرة الذاتية وتعتبر مرجعاً أساسياً لكُتاب السيرة الذاتية العرب. وقد لوحظ أن أغلب السير الذاتية العربية تركز على الجوانب العامة والسياسية ولا تملك الجرأة على كشف مكنونات الواقع المجتمعى والحياة الخاصة بتشابكاتها وتعقيداتها وتناقضاتها التى لا تزال محكومة بقوة السلطة الاجتماعية التى تحول دون حرية البوح والإفصاح وسائر الصراعات بين الذات والآخر إذ أن جميع هذه الجوانب لا تزال مخبأة فى صندوق أسود محكم الغلق لا يمكن الإفشاء به أو إعلانه مكتوباً ومدوناً ومعروضاً على الرأى العام وهنا تبرز إشكالية حدود العام والخاص لدى كتاب السيرة الذاتية وقد لوحظ مثلاً أن سيرة أنديرا غاندى لم تتعرض لحياتها الخاصة واقتصرت على الجوانب السياسية فقط أما بابلونيرودا فقد غاص فى دهاليز النفس والوجدان وحاول إخراج ما استطاع من أسرار وكوامن مذهلة فى صدقها وتأثيرها وعندما حاول د. جلال أمين فى سيرته الذاتية أن يعرض فى اقتصاب بعض الجوانب الخاصة بقضية غرام والدته بابن خالها قبل زواجها من والده الدكتور أحمد أمين تعرض لنقد شديد من جانب الكثير من المثقفين مما يطرح بإلحاح تساؤلاً جديراً بالتأمل ما هى حدود الحرية المسموح بها لكاتب السيرة الذاتية فى عالمنا العربى فهو يواجه بخطوط حمراء وضعها المجتمع العربى بموروثاته الدينية وتقاليده الثقافية والاجتماعية والتى يمكن أن تطيح بالقيمة المعرفية والأدبية لمضمون السيرة وكاتبها. كما تبرز عقبة أخرى أمام كاتب السيرة تتمثل فى عدم تأهيله منذ الصغر لكتابة ما يمر به فى حياته من أحداث وأشخاص مما يؤثر سلباً على الذاكرة بمرور الزمن وتوالى الأحداث فيأتى السرد منقوصاً ومفتقراً إلى الدقة والشمول.

هذا ويلاحظ أن كاتبات السيرة الذاتية العربيات لم يبدأن فى كتابة السيرة الذاتية

كما هى معروفة حالياً إلا فى وقت حديث نسبياً يرجع إلى أواخر الثلاثينات عندما كتبت بعض النساء مذكراتهن ولكن دون أى قصد أو هدف أدبى وعلى العكس من ذلك شهد الأدب العربى انفجاراً فى كتابات المرأة العربية للسيرة الذاتية فى السنوات الأخيرة.

لقد تزاحمت فى ذهنى التساؤلات المحيرة قبل أن أفكر فى كتابة هذه السيرة ما هو الهدف من كتابة السيرة الذاتية؟ هل هو السعى من أجل الحرية التى نتحقق من خلال الصراع مع أشكال السلطة المختلفة التى تتجسد أصلاً فى الأسرة الأبوية ثم تترسخ فى سائر مؤسسات المجتمع التربوية والسياسية والثقافية؟ أم أن الهدف هو إلقاء الضوء بعيون الطفلة على خفايا أهلى المهمشين فى الصعيد؟ أم الكشف عن المستور فى مسيرة رفاق الطريق من الرجال والنساء سواء الذين ساندونى أو الذين غدروا بى؟!

وما أهمية الطفولة فى السيرة الذاتية؟ وهل تمثل الطفولة بداية الوعى بالذات؟ أعلم أن الطفولة فى مرحلة عمرية متقدمة هى محاولة لاستعادة زمن ولى ولا يمكن استعادته وأن السيرة بكل أشكالها تعبر عن الأنا والآخر فى كافة صوره. كما أن التذكر فى كتابة السيرة ليس تسجيلاً سلبياً وإنما عملية خلق مستمرة. على مدى العقدين الماضيين أربكنى إلحاح أساتذتى وأصدقائى وطلابى الذين لم ييأسوا من حثى على الكتابة عن طفولتى فى الصعيد وسائر الانحناءات والتعرجات التى اعترضت طريقى منذ أن اعترضت أمى على مجيء للحياة رفضاً منها للاستمرار مع أبى ومنذ أن بادرنى خالى فى إحدى زياراته للقرية وكنت فى السادسة من عمرى وقال لى (أنت لسه مارحتيش المدرسة لغاية دلوقتى يظهر إنك حتفضلى جاهلة شغلتك الخبيز وحلب البقر مثل عمتك حميدة).

بدأت الفكرة تتبلور أثناء اعتقالى فى سجن النساء عام ١٩٨١ واكتملت فى اليابان ١٩٩١ خلال إحدى المؤتمرات التى شاركت فيها بعد حرب الخليج وشجعتنى صديقتى سانا سوزوكى أستاذة الأدب المقارن بجامعة طوكيو على

كتابة سيرتى الذاتية قبل أن تلتهم آلة الزمن ذاكرتى فلا أستطيع أن أنقلها إلى أحفادى وأجيال الغد إذ قالت لى (لابد أن تخطى على الورق تجربتك الحياتية مع الناس الذين عبروا بك وعبرت بهم خلال الطفولة والصبا والشباب هؤلاء الذين أحببتيهم وانتميت إليهم وأولئك الذين سقطوا من حياتك هؤلاء الذين وثقوا بك واحتضنوا رعونتك وواصلوا معك الطريق وأولئك الذين يذروا الشك فى ثنايا نفسك وأهانوا الطفل القابع بداخلك وأخيراً الذين قسوا عليك – وأيقظوا روح التمرد والرفض ويسبق هؤلاء جميعاً أولئك الذين تعلمت منهم الكثير ولم يبخلوا عليك بعلمهم وحكمتهم).

اقتنعت بما قالته لى الصديقة اليابانية سانا ولكن بعد عودتى للوطن استغرقتنى مشاغل الحياة ودواماتها المربكة وتقلباتها التى لا ترحم خصوصاً على الأكاديمى الذى مارسته بالتزام يصل إلى حد الشغف سواء فى التدريس أو البحث العلمى علاوة على التزاماتى الاجتماعية والإنسانية تجاه أهلى فى الصعيد ومشاركتى فى العمل العام السياسى والاجتماعى من ندوات ومؤتمرات ومظاهرات احتجاج. حاولت أن ألقى الضوء على طفولتى التى أمضيتها فى قرية الزرابى التى يحتضنها الجبل الغربى جنوب أسيوط والمعروف أن الصعيد عموماً قد عانى من التهميش والتجهيل على مدى عقود طويلة والكثرة الغالبة من المثقفين والمنشغلين بالشأن العام لا يعلمون شيئاً عن دخائل الحياة وأسرارها ومآسيها فى هذه البقعة من الوطن ويكتفون بالمعلومات السطحية المبتورة التى يستقونها من وسائل الإعلام والتى تقتصر على الأنشطة الرسمية والإنجازات الوهمية للحكم المحلى ولا يقتربون من القرى والنجوع التى تحفل بكم هائل من كفاح وصمود البشر المكبلين بالموروثات المعوقة لإرادة هؤلاء البشر وتطلعهم المشروع للنهوض وعلى الأخص ما تواجهه المرأة الصعيدية من قمع وحرمان من حقوقها الإنسانية يتواصل بثبات جيلاً بعد جيل. أردت أن أرصد ما تبقى فى ذاكرتى داخل البيوت والدواوير التى شهدت طفولتى المبكرة واستندت إلى ما كانت ترويه جدتى

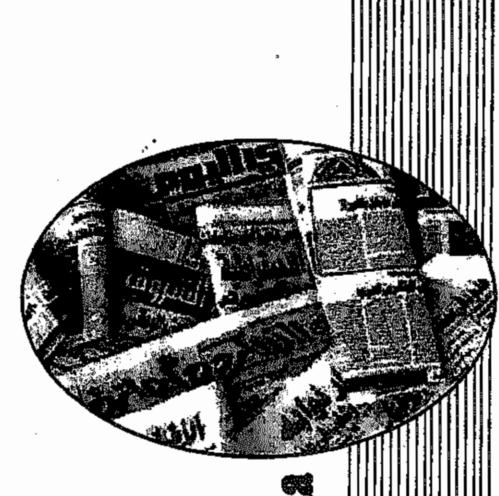
الكفيفة صفصافة وأمى وخالاتى وعماتى عن خفايا وأسرار العلاقات المتشابكة والمصالح المتعارضة وجبروت التقاليد وقسوة وسطوة الرجال ولم أغفل على الجانب الآخر الجوانب المضيئة والتى تتمثل فى الأفراح القليلة والمواويل والأذكار والأغانى المشحونة بالشجن. حاولت أن أكشف عن روح الشهامة والنقاء والاستقامة الأخلاقية التى تكمن خلف أقنعة الجهامة والجمود التى تغلف وجوه أهلى فى الصعيد.

لقد قدر لى أن يتزامن مولدى مع نشوب الحرب العالمية الثانية وعاصرت حرب فلسطين من خلال حكايات أمى التى كانت تنقل لى ولشقيقى تفاصيل المعارك والمذابح التى ارتكبتها العصابات الصهيونية ضد الأطفال والنساء الحوامل فى فلسطين. كما شهدت مولد ثورة يوليو ١٩٥٢ وانتميت إلى المواقف الوطنية والسياسات الاجتماعية للزعيم جمال عبد الناصر كذلك اكتويت بإخفاقاتها وانكساراتها خصوصاً هزيمة يونيو ١٩٦٧.

كما شغلت تجربة الاعتقال فى سبتمبر ١٩٨١ موقعاً متميزاً فى السيرة فلم أكتفى بسرد وقائعها منذ وصولى بصحبة ابنى إلى مطار القاهرة عائدة من مؤتمر دولى عقدته الأمم المتحدة ببرلين عن التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا وفلسطين. وقمت بتسليم نفسى إلى شرطة المطار وذهب ابنى مع أبيه ثم تم ترحيلى إلى سجن النساء بالقناطر الخيرية كى ألحق بالرفيقات اللواتى سبقونى وهناك عشت الحياة المشتركة فى العنبر الذى ضم ١٠ معتقلات كانوا ينتمون إلى اليسار والجماعات الإسلامية وأمضيت مائة يوم ثم تم الإفراج عنا فى ١٢ ديسمبر ١٩٨١ بعد اغتيال السادات وتولى حسنى مبارك السلطة. وقد حرصت على أن أضم إلى هذه الوقائع حزمة من الأوراق سطرتها فوق جردل مقلوب بجوار حمام العنبر فى بعض الأمسيات ذات الضوء الخافت وقمت بتسريبها خارج السجن بمساعدة السجانات وبعض الأصدقاء. ولم تتوقف السيرة عند تجربة الانتخابات التى خضتها فى جنوب أسيوط عام ١٩٨٤. حيث أتاحت لى جولاتى الانتخابية فى قرى

ونجوع الجبل الغربى فرصة نادرة للتعرف على تفاصيل زاخرة بالمرارة والتهميش وقسوة الحياة التى يحياها الفقراء فى صعيد مصر بل أضفت إليها فى إيجاز غير مخل بعض جولاتى فى قارات العالم الخمس حيث زرت ٥٢ دولة فى إطار المؤتمرات والدعوات العلمية واحتفالات الاستقلال الوطنى. وتوطدت خلالها علاقاتى بزعماء التحرر الوطنى الأفريقى مثل جوشوا نكوموا وسام نجوما ومانديلا وأوليفر تامبو ولومومبا وجومو كنياتا.





الفصل الرابع

حوارات عربية وأفريقية

المبحث الأول

ثورات الربيع العربي في عيون الأفارقة

فى إطار مشاركتى فى أعمال المؤتمر التاسع عشر للرابطة الدولية للإعلام الذى عقد بمدينة ديربان – جنوب أفريقيا دارت العديد من الحوارات والمناقشات عن ثورة يناير المصرية. وقد بدأت هذه الرابطة نشاطها عام ١٩٧٦ بمجموعة محدودة من أساتذة الإعلام المرموقين فى الغرب وضمت عشرات الباحثين والأساتذة واتسعت على مر السنين وأصبحت تضم حالياً عدة مئات من مختلف الجنسيات وقد أتيح لى الانضمام لهذه الرابطة عام ١٩٨٢ وتعلمت الكثير من خلال مشاركتى فى الأنشطة العلمية الجماعية التى أنجزت بفضل مساندة منظمة اليونسكو وبعض المنظمات غير الحكومية وكان نظامها فى البداية يقضى بعقد مؤتمر عام كل سنتين فى إحدى العواصم الرأسمالية والاشتراكية والعالم الثالث ثم تغير هذا النظام بعد سقوط الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٩.

وأصبح يقضى بعقد المؤتمر مرة فى إحدى دول الشمال والأخرى فى دولة جنوبية ويتكون هيكلها التنظيمى من مجلس تنفيذى وجمعية عمومية ويقوم على الانتخاب الحر المباشر وبحكم معاصرتى لعدة أجيال بهذه الرابطة حيث كان تمثيل دول

الجنوب ضئيلاً لا يزيد عن عدد أصابع اليد الواحدة خصوصاً من أفريقيا والعالم العربى وقد بدأ هذا العدد يتزايد مع ظهور أجيال جديدة من الباحثين الإعلاميين وكان من أبرز ثمار هذا التغيير ازدياد أعداد المشاركين من الباحثين العرب والمصريين علاوة على المشاركين الأفارقة. وقد اختيرت مدينة ديربان لإقامة المؤتمر الأخير للرابطة وشارك الوفد المصرى بعدة أوراق بحثية متميزة عن ثورة يناير وصورة الإسلام فى الإعلام الغربى واقتصاديات الإعلام العربى وصورة المرأة العربية فى الإعلام الغربى. ورغم تزايد أعداد المشاركين العرب فى الأنشطة العلمية للمؤتمر إلا أن الجمعية العمومية للرابطة لم تساند الاقتراح الذى قدمته عن ضرورة إدراج اللغة العربية إلى اللغات المستخدمة فى الرابطة والتى تنحصر فى الإنجليزية والفرنسية ثم أضيف إليها الأسبانية. ولعل أبرز ما أثار انتباهى فى مؤتمر ديربان توارى العديد من الوجوه العلمية التى شاركت فى تأسيس وترسيخ المكانة الدولية للرابطة وأذكر منهم البروفيسور جيمس هالوران (بريطانى) والبروفيسور هربرت شيللر (أمريكى) ومسز بيجى (بريطانية) وبريدا بافليك (يوغوسلافيا) بروفيسور ايبن (هندى) وغيرهم كثيرون.

وبقدر ما أسعدنى تزايد أعداد الوجوه الشابه من الأجيال الجديدة من الباحثين العرب والأفارقة إلا أن ذلك لم يحل دون إحساسى ببعض الحزن بسبب توارى واختفاء العديد من القامات العلمية التى شاركت فى تأسيس وترسيخ المكانة الدولية للرابطة.

كانت الرحلة من القاهرة إلى ديربان طويلة وشاقة استغرقت ١٥ ساعة طيران فقد اخترقنا القارة الأفريقية من شمالها إلى أقصى جنوبها على مرحلتين أولهما جوهانسبرج على متن مصر للطيران ثم ديربان بالطيران الداخلى. كانت هذه زيارتى السابعة لجنوب أفريقيا والثانية لديربان لم تتح لنا ظروف المدينة (بسبب انعدام الأمن) أن نستمتع بالتجول فى أنحائها أو التواصل مع أهلها من الأفارقة وغيرهم فضلاً عن كثافة البرامج والجلسات التى ازدحم بها المؤتمر وكان عنوانه

(الحوارات بين الشمال والجنوب).

وتتميز ديربان بتعدد الأجناس من أفارقة وأوربيين وأسيويين وتتحول هذه المدينة إلى نجفة كبيرة مضيئة فى المساء ولكن تخلو شوارعها من المارة عكس القاهرة المنورة بأهلها. وقد تميز المؤتمر بدقة التنظيم وصرامة المواعيد وصعوبة التنقل داخل مبانى جامعة الناتال زولو التى عقد بها المؤتمر علاوة على غلاء أسعار الكتب بالمعرض الذى أقيم على هامش المؤتمر. وكان إصرار الناشرين على قبول العملة المحلية (الراند) ورفض العملات الأجنبية أمراً مثيراً للإعجاب والتقدير بسبب انتهاج الحكومة الوطنية فى جنوب أفريقيا لسياسة نقدية حكيمة تستهدف تثبيت قيمة العملة الوطنية فى مواجهة العملات الأجنبية ولم يتوقف ذهنى عن المقارنة بين سياسات التخبط المالى والنقدى فى مصرنا الغالية الأمر الذى أدى إلى تدهور العملة المصرية وإهدار ثروتنا بلا مبرر سوى جهل وسوء إدارة وجشع ولاة الأمر فى بلادنا علاوة على انبطاحهم وخضوعهم لسطوة الدولار الأمريكى.

هذا وقد شغلت ثورة يناير المصرية بؤرة الاهتمام فى جميع الحوارات التى دارت مع الرفاق من الباحثين الأفارقة والأجانب. كانت المقارنة دائماً بين انتفاضات شعب جنوب أفريقيا وبين انتفاضة ميدان التحرير التى اعتبرها الكثيرون خطوة هامة على طريق التغيير الشامل ليس فى مصر فحسب بل فى أفريقيا والعالم العربى.

أثار انتباهى وجود ذلك الزخم الذى اتسم به نشاط الباحثين الشبان والشيوخ من ذوى التوجهات الإسلامية والذى تجسد فى إقبالهم على الجلسات المخصصة لمناقشة مستقبل التيارات الإسلامية ودورها فى الثورات العربية. وقد استضافتنى مع زميل سودانى إذاعة الأنصار التى تديرها الجماعة الإسلامية فى ديربان حيث تم إجراء حوارات حول الإعلام المصرى بعد ثورة يناير ودور قناة الجزيرة فى بث أحداث الثورة. ويدير هذه الإذاعة نخبة متميزة من الإسلاميين والإسلاميات

المنحدرين من أصول هندية.

انتفاضة وليست ثورة:

فى إطار احتفال المؤتمر بعيد ميلاد نيلسون مانديلا الرابع والتسعين دارت المناقشات والحوارات حول الدور الذى قام به مانديلا ورفاقه فى حزب المؤتمر الأفريقى من أجل إنهاء الحكم العنصرى واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة لشعب جنوب أفريقيا. أجمع فريق الباحثين الذين أحاطوا بنا فى إحدى الحدائق الصغيرة بجامعة الناتال على أن مانديلا قد أدار مفاوضات الاستقلال بصبر وحكمة غير مسبوقة فى تاريخ الثورات الوطنية ولكن الصعوبة الأكبر التى واجهته كانت مع رفاق نضاله فى حزب المؤتمر الأفريقى والذين شكلوا تياراً للمعارضة ولكن استطاع مانديلا بعمق بصيرته ورؤيته المستقبلية أن يقنعهم بوجهة نظره مؤكداً على ضرورة طى صفحة الصراعات الدموية التى استمرت أكثر من ٣٥٠ عاماً بين شعب جنوب أفريقيا من الأفارقة وبين محتكرى النفوذ السياسى والاقتصادى من البيض إذ تعد الخطوة الأولى الحاسمة لنقل السلطة إلى الأفارقة كى تصبح جنوب أفريقيا وطناً لجميع سكانها وكى يتاح للأفارقة أن يشاركوا فى صنع القرارات الوطنية ويواصلوا نضالهم السلمى من أجل الحصول على سائر حقوقهم فى الصحة والتعليم والمشاركة السياسية. هنا انبرى أحد المثقفين الإسلاميين المنحدرين من أصل هندى قائلاً: (أن موقف مانديلا يذكرنا بموقف الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) عندما عاد من موقعة أُحد وأدلى بقولته الشهيرة: «لقد عدنا من الجهاد الأصغر كى نواجه الجهاد الأكبر» وكان يقصد به جهاد النفس الأمارة بالسوء) ثم استكمل الحوار البروفسور توماسيلى رئيس مركز الدراسات الثقافية والعضو بحزب المؤتمر الأفريقى رغم انتمائه للأقلية البيضاء قال: (إن الثورة والتغيير لا يتحقق من جولة واحدة بل يحتاج إلى جولات متوالية تختلف أساليبها وآليات تحقيقها باختلاف الظروف والأحوال).

انتحيت جانباً مع مجموعة من العلماء الاجتماعيين القادمين من مختلف

أنحاء القارة الأفريقية واستمر الجدل والحوار الذى تركز على المقارنة بين ثورات الربيع العربى التى يعتبرها الأفارقة انتفاضات سوف تمهد لثورات قادمة وانتفاضة سويتو التى اندلعت عام ١٩٧٦ وكانت الشرارة الأولى التى أنذرت العالم بانتقال زمام الثورة إلى أيدى الجماهير متجاوزة القيادات التقليدية.

يرى معظم العلماء الأفارقة أن انتفاضة ميدان التحرير أنعشت آمال المعارضة الأفريقية وأثارت مخاوف الحكومات الأفريقية وخلافاً للمراقبين الأوربيين الذين اعتبروا انتفاضة ميدان التحرير امتداداً للثورات البرتغالية فى شرق أوروبا بعد سقوط الاتحاد السوفيتى يضع البروفسور مامدانى هذه الانتفاضة فى سياق مختلف عن السياق الأوربى إذ يقارنها بانتفاضة سويتو فى جنوب أفريقيا (١٩٧٦) والتى شكلت نقطة تحول أساسية فى نضال شعب جنوب أفريقيا ففى عام ١٩٧٣ بدأت عدة إضرابات تلقائية فى مدينة ديربان كانت الشرارة التى قادت إلى تشكيل النقابات ويمثل هذان الحدثان انتفاضة سويتو وإضرابات العمال فى ديربان بداية التحول فى النضال ضد النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا. لقد غيرت سويتو المسار النضالى ضد العنصرية البيضاء فى جنوب أفريقيا حيث أبرزت قدرة الجماهير على الإمساك بزمام النضال متجاوزة دور النخب السياسية. ومن هنا بدأ التحول فى الفكر النضالى وأساليبه مما أتاح الفرصة لمشاركة أعداد غفيرة من الجماهير. لقد قسم النظام العنصرى الأبيض شعب جنوب أفريقيا إلى ثلاث فئات بيض وسود وملونين كما قسمهم إلى قبائل زولو وفندا وبيدى وأكهوسا ولكل منهم قوانين تحكمهم وتحول دون توحدهم فى مواجهة الحكم العنصرى. فى هذا السياق ظهرت قيادة جديدة تمثلت فى المناضل ستيف بيكو الذى تزعم حركة الوعى الأسود وأكد أن اللون الأسود ليس سوى غطاء يغلف حالة القهر والاضطهاد التى يعانى منها السود والملونين والبيض فى جنوب أفريقيا فالقهر وحده وليس اللون أو الانتماء الدينى أو السياسى هو الذى يوحد الجماهير وأن إدراك ذلك لدى الجماهير كفيل بأن ينقل حركتهم إلى مستوى الفعل الثورى فى

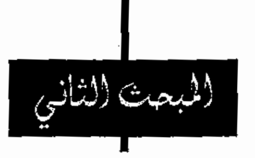
مواجهة القهر بل وينهى مرحلة اعتمادهم على النخب السياسية التقليدية وكانت هذه هي الرسالة الثورية التي حمل مسؤوليتها حزب المؤتمر الأفريقي وأعلنها في ميثاق الحرية عام ١٩٥٥ وفتحت الباب لانضمام جميع المضطهدين في جنوب أفريقيا وأزالت الحواجز الوهمية بين السكان التي أرساها النظام العنصري. ويواصل مامداني حديثه قائلاً: (في عام ١٩٧٨ أضافت انتفاضة الحجارة الفلسطينية رافداً جديداً للمبادرة الثورية الذي أرستها انتفاضة سويتو حيث قام الشباب الفلسطيني بترسيخ فكرة العنف الثوري امتداداً لما بدأه أطفال سويتو إذ واجهوا بالحجارة رصاص المحتلين الصهاينة وأعلنوا تمثيلهم للشعب المقهور) وقد جاءت انتفاضة ميدان التحرير بعد ثلاثة عقود من انتفاضة سويتو فأنعشت الذاكرة الوطنية وجسدت هذه الحقيقة. كما أكدت قدرة الأجيال الجديدة على مواجهة الاستبداد وانتهاج العنف كأسلوب للنضال. التقطت الخيط إحدى الشابات الإفريقيات قالت: (إن أبرز أوجه التشابه بين انتفاضتي سويتو وميدان التحرير يتعلق بقضية وحدة الجماهير في مواجهة القهر. فقد أزالت سويتو الحواجز التي أرساها النظام العنصري بين جماهير جنوب أفريقيا وبالمثل فعلت انتفاضة التحرير في مصر إذ أزالت الحواجز الدينية والسياسية والفئوية التي رسخها نظام مبارك وأكدت وحدة الجماهير في مواجهة القهر والفساد والاستبداد حيث جمعت العلمانيين والمتدينين وجميع الأطياف السياسية والفكرية في لحظة تاريخية فارقة وأكدت أن سياسة التفرقة والتفتيت هي منهج سلطوي محض مارسته النظم الاستبدادية والعنصرية.

وتتشارك انتفاضة التحرير وسويتو في ملمح آخر فقد أجبرت سويتو العالم كله على إعادة التفكير في جوهر النضال الأفريقي إذ أكدت أنه نضال يقوم به الأفارقة من أجل استعادة حقوقهم وهويتهم وأزالت التفكير السائد لدى الغرب من استحالة أن يناضل الأفارقة لصعوبة تجمعهم في إطار نضالي موحد. كذلك أسقطت ثورة يناير المصرية وانتفاضة ميدان التحرير الأوهام التي كان يروجها

الغرب ووسائل إعلامه عـن اسـتحالة توحـد العـرب حـول أهـداف نضـالية وأن جيناتهم تحمـل بـذور الكراهيـة والتمييـز ضـد الآخـر. ويعلـق حـامى المـواطن الجنوب أفريقى المنحدر من أصـول هنديـة قـائلاً: (إذا كانـت قـوى الاسـتبداد والاستغلال المحلية والعالمية تسعى إلى إضعاف الجمـاهير مـن خـلال تكـريس بذور الانقسام والتفتيت الثقافى والدينى فإن الانتفاضات الجماهيرية تقدم البـديل الثورى الذى يوحد المنقسمين. وقد تجسد ذلك فى انتفاضـات الربيـع العربـى فى مصر وتونس وليبيا وسوريا).

وفى ختام هذه الحوارات يـرى البروفيسـور تانـدون أننـا قـد نسـتطيع أن نتنبـأ بالكوارث الطبيعية مثل الزلازل والتسونامى. ولكن لا نستطيع أن نفعـل ذلـك فى الأحـداث السياسـية لأن ذلـك يتطلـب خيـالاً مختلفـاً عمـا هـو سـائد. فـالثورة الديموقراطية بدأت فى مصر. وإذا كان التغيير الديمقراطى فى جنـوب أفريقيـا قـد استغرق عقدين كاملين بعد انتفاضة سويتو فإننى أرى أن انتفاضة التحرير فى مصر قد تسفر عن حدوث إصلاح وليست سوى خطوة عـلى الطريـق الطويـل لتحقيـق التغيير الثورى فى مصر. ولكن أهمية مـا حـدث فى مصـر يكمـن فى قيمتـه الرمزيـة كنضال جماهيرى يمكن أن تقتدى به سائر المجتمعات العربية والأفريقيـة إذ يفـتح أفاقاً جديدة وفرصاً غير محدودة للتغيير وهناك الكثير من التحديات التـى تواجـه مصر بعد الانتفاضـة.





الجزائر بين تراث الثورة وإرادة التغيير

رغم عمق وقدم علاقتى بالثورة الجزائرية منذ مشاركتى فى نهاية الخمسينيات فى المظاهرات الطلابية دفاعاً عن جميلة بوحريد وعروبة الجزائر والتى توجتها برسالة الماجستير عن صحيفة المجاهد صوت الثورة الجزائرية حيث قمت بزيارة ميدانية للولايات الجزائرية والتقيت بالمجاهدين وجمعت وثائق الثورة وقد تحقق ذلك بناء على الدعوة التى تلقيتها من الرئيس الراحل هوارى بومدين.

وقد تكررت زياراتى للجزائر للمشاركة فى مناقشة رسائل الدكتوراه لبعض طلابى الجزائريين ولكن ظل الغرب الجزائرى حلماً يداعب خيالى خصوصاً وأننى لاحظت أن هذا الجزء الهام من الوطن الجزائرى لم يأخذ حقه فى الكتابات التى أعدها الباحثون الجزائريون والعرب عن الثورة الجزائرية ولذلك لم أتردد فى قبول الدعوة التى تلقيتها من الملتقى الدولى عن تلمسان ودورها فى الحركة الوطنية الجزائرية.الذى نظمه المركز الوطنى للبحوث فى عصور ما قبل التاريخ – علم الإنسان والتاريخ فى إطار الاحتفال بتلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية عام ٢٠١١.

لقد نجح الملتقى فى إلقاء الضوء على التاريخ الثورى لأهالى تلمسان من خلال الأوراق البحثية والشهادات الواقعية التى أدلى بها المجاهدون الذين شاركوا فى أحداث الثورة وأولئك الذين عاصروها. وقد ألقى معظم المتحدثين كلماتهم باللغة الفرنسية وقليل منهم باللغة العربية ولما تساءلنا عن السبب رغم استشهاد مليون ونصف مليون جزائرى من أجل استعادة اللسان العربى ورغم مرور ٤٨ عاماً على استقلال الجزائر. أوضح لنا الرفاق أن جميع المتحدثين ينتمون إلى جيل ثورة التحرير ولم يتح لهم تعلم اللغة العربية ولكن الأجيال التى أتت بعد نجاح الثورة كانوا يتحدثون العربية لأنهم تعلموها فى إطار برامج التعريب التى أرستها الثورة الجزائرية.

لقد ركزت فى مداخلتى على صورة الثورة الجزائرية لدى الشباب المصرى فى الخمسينيات من القرن الماضى عندما كانت الجامعة المصرية منبراً لجميع حركات التحرر فى العالم العربى والإسلامى حيث جمعتنا صفوف الدراسة مع الرفاق الجزائريين الذين كانوا يحدثونا عن حركات الجهاد الجزائرى منذ الأمير عبد القادر عام ١٨٣٢ وثورة أحمد بو مرزاق ١٨٧٢ وكشفوا لنا عن الجروح العميقة التى أحدثها المشروع الاستعمارى الفرنسى فى بنية وكيان المجتمع الجزائرى من اتباع سياسة تبشيرية تهدف إلى القضاء على دينه ومعتقده الإسلامى مستندين إلى المقولة الزائفة: (أن العرب لا يطيعون فرنسا إلا إذا أصبحوا فرنسيين ولن يصبحوا فرنسيين إلا إذا أصبحوا مسيحيين) وكان التوجه الفرنسي يعتمد على معاداة العروبة والإسلام فسعوا بشراسة إلى محو اللغة العربية وطمس الثقافة العربية والإسلامية والترويج لفكرة أن الجزائريين مسلمون فرنسيون. كما عمدوا إلى تشويه التاريخ الجزائرى واعتبروا العنصر البربرى من أصل أوربى وحكموا عليه بأنه معاد بطبعه للعرب ودعموا ذلك ببحوث ودراسات تدثرت بالطابع العلمى مستهدفة إثبات خصوصية ولغة منطقة القبائل البربرية وعزلها عن التطور التاريخى العام للمجتمع الجزائرى.

وحارب الشعب الجزائرى سياسة التفرقة الطائفية والعنصرية برفع شعار (الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا) الذى أعلنه المجاهد الجليل عبد الحميد بن باديس الذى قام بتأسيس جمعية العلماء ١٩٣١ والتى سعت من خلال فروعها فى جميع أنحاء الوطن الجزائرى إلى تأصيل الانتماء الدينى واللغوى للشعب الجزائرى كما قامت بدور تاريخى غير مسبوق فى الحفاظ على جوهر الشخصية الجزائرية.

كنا ننتظر بلهفة صحيفة المجاهد لسان حال الثورة الجزائرية وكانت عبارة عن صفحتين إحداهما باللغة العربية والأخرى باللغة الفرنسية. كانت تحمل لنا أخبار الكفاح المسلح وبطولات وتضحيات الشعب الجزائرى وكنا نتداولها أثناء المظاهرات التى شاركنا فيها دفاعاً عن جميلة بوحريد وعروبة الجزائر.

ثم تحولت هذه الصحيفة إلى حلم ظل يملأ خيالى سنوات طويلة وكانت رسالة الماجستير عن صحافة الثورة الجزائرية هى الجسر الذى عبرت من خلاله إلى قلب الوطن الجزائرى عند ما توج هذا الحلم بدعوة من الرئيس الراحل هوارى بومدين وبدأت زيارتى الأولى للجزائر فى نوفمبر ١٩٦٧ حيث كانت روح الثورة وأطيافها لا تزال تغلف أجواء الجزائر والأرض والبشر والشجر.

واسترجعت مع المجاهدين ذكريات النضال المسلح فى الولايات الجزائرية الست وقصائد شاعر الثورة مفدى زكريا. كما أطلعنى المجاهدون على البيان الذى أصدرته جبهة التحرير الوطنى أثناء العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ويقول البيان: (لا ينسى أى جزائرى أن مصر الشقيقة تعرضت لعدوان بشع كانت فيه ضحية تأييدها للشعب الجزائرى المناضل ولا ينسى أى جزائرى أن انتصار الشعب المصرى فى معركة بورسعيد الخالدة ليس إلا انتصاراً لواجهة من واجهات القتال العديدة التى تجرى فى الجزائر منذ ثمانية وثلاثين شهراً وأن الشعب الجزائرى المنهمك فى معركته التحريرية الكبرى ليبعث إلى الشعب المصرى الشقيق وبطله الخالد جمال عبد الناصر بأصدق عواطف الأخوة

والتضامن وعاشت العروبة حرة خالـدة وعـاش العـرب تحـت رايـة الاسـتقلال والعزة والمجد).

لقد لمحت فى إحدى جولاتى فى الجزائر رجالاً من ذوى الأنـوف المجدوعـة تساءلت أجابت مرافقتى المناضلة صفية بن مهـدى بـأن الأنـف المجـدوع لـيس مرضاً بل عقاباً من الثورة لمن ارتكبوا أخطاء جسيمة فى حقهـا لـذلك قـرر قـادة الثورة عقـاب أصـحابها بجـدع أنـوفهم أى كسـر كبريـائهم وكـى تظـل أنـوفهم المجدوعة رمزاً للعار طوال حياتهم. وعندما بحثت عن المجاهدين كى أستنطقهم وأملأ أوراقى بأقوالهم وذكرياتهم عن الثورة وللأسـف وجـدتهم فى مبنـى خـارج العاصمة يقال له دار المجاهدين القـدامى فيمـا كـان يتصـدر المشـهد السياسـى النخبة الجزائرية التى كانت خارج الوطن أثنـاء الثـورة ثـم أسـرعوا بـالعودة بعـد انتصار الثورة وتقلدوا المناصب والمواقع الرئيسية وقبل مغادرتى الجزائر وأثنـاء لقائى الأخير بالرئيس بومدين أخبرته بموضوع المجاهدين القدامى فإذ به يبادرنى بمقولة بونابرت الخالدة (الثورة يخطط لها الأذكياء ويصنع أحداثها النبلاء ويجنى ثمارها الانتهازيون).

ما أصدق هذه المقولة وما أحوجنا إلى تأملها فى هذه الحقبة المليئة بالأحـداث وإرهاصات التغيير فى الوطن العربى كله.

إن أهم ما يميز ذكرى أول نوفمبر تراكم التساؤلات التى يطرحها التـاريخ عـن مغزى الثورة الجزائرية التى هزت الوطن العربى والإسلامى وهدمت أهم صروح الاستعمار الأوربى وفتحت طريق الأمل والخلاص أمـام شـعوب العـالم الثالـث ولكن على مدار السنوات الثمانية والأربعون منذ تحقق استقلال الجزائـر لا يـزال الجزائريون يكتشفون عاماً بعد عام أن الثـورة التـى رفعـت رؤوسـهم واسـتردت حريتهم وكرامتهم إنما هى من صنع البشر النـبلاء ولكـن لا يـزال يجنـى ثمارهـا صنوف أخرى من البشر يفتقرون إلى إرادة الحفاظ على تـراث الثـورة وتضـحيات شهدائها.

هذا ولا يزال تاريخ الثورة الجزائرية يثير بين ضفتي المتوسط فى فرنسا والجزائر الكثير من الجدل حول مفهوم الذاكرة أية ذاكرة يجب الحفاظ عليها لدى الجزائريين؟ وأية ذاكرة تبقى للفرنسيين أن الجزائريين يملكون ذاكرة الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم من أجل جزائر حرة مستقلة وهذه الذاكرة لن تهدأ وتستقر إلا باعتراف الفرنسيين واعتذاراهم أما الفرنسيون فهم يصرون على إبقاء الذاكرة وقد خلت من جرائمهم ضد الشعب الجزائرى دون ندم أو اعتذار.

إننا أمام شعب ودولة ذات تراث حضارى وثقافى عريق حيث يتعانق فى ربوعها التاريخ والجغرافيا فيشكلون وطناً شامخاً وثورة عظيمة ويتحرك على أرضها ٣٥ مليونًا من البشر صنعوا مشروعات حضارية وحققوا إنجازات غير مسبوقة فى التاريخ العربى والإسلامى وسجلوا تاريخاً إقليمياً وعالمياً لا يزال يشغل مكان الصدارة فى الذاكرة القومية فالجزائر التى قامت بتسديد ديونها للعالم منذ خمس سنوات وحققت معدل نمو ٤.٥٪ علاوة على أنها ضمن عشرة دول كبرى فى تصدير الغاز والبترول ويتفاعل فى ساحاتها أربعون حزباً سياسياً يضمون مختلف ألوان الطيف من قيادات تاريخية وعلمانيين وإسلاميين وليبراليين ويساريين. لقد تنوعت هذه القوى السياسية وتضاعفت حركتها عقب مأساة انفجار ١٩٨٩ وما أسفر عنه من تداعيات بائسة أدت إلى انشطار المجتمع ما بين قديم وحداثى.

أين الجزائر التى تعلمنا من ثورتها وغنينا لشهدائها وطرحت قضايا ومفاهيم شكلت فى مجملها منارة تحررية للأوطان فى دول الجنوب ولكن فى زهوة احتفاءنا بالثورة وانشغالنا بإنجازاتها توارت الأبعاد المجتمعية الأهم والأبعد تأثيراً وأهمها إشكالية تقسيم الثورة والسلطة فلا يمكن أن نتخيل أن البطالة وأزمات الغذاء والسكن وارتفاع الأسعار قد اخترقت الوطن الجزائرى رغم ما تتمتع به من مصادر الرخاء الاقتصادى وثراء الفكر الاجتماعى وحيوية النخب السياسية.

يقول الشباب الجزائرى أنهم لم ينعموا بعد بالجزائر التى حلم بها الرجال الذين

فجروا ثورة الفاتح. لقد طرحت هذا السؤال على الفيس بوك: ماذا تقول فى الذكرى الثامنة والأربعين للاستقلال؟ لم تكن المشاركات كثيرة لكنها اتفقت فى رسم صورة قاتمة عن معاناة الشباب الجزائرى أحفاد الثورة الجزائرية مع تأكيدهم على عمق انتمائهم للثورة واعتزازهم بشهدائها وإنجازاتها. فلا شك أن الشباب الجزائرى سواء كانوا فى الجزائر أو خارجها مهاجرين غير شرعيين أو لا يفكرون فى الهجرة أساساً لا يعوزهم الإحساس الأصيل بالانتماء للثورة ولكنهم أوفياء لحاضرهم ويأملون فى أن يصنعوا منه حقبة مضيئة فى تاريخ الوطن تجعلهم جديرين حقاً بالانتماء لثورة الأجداد.

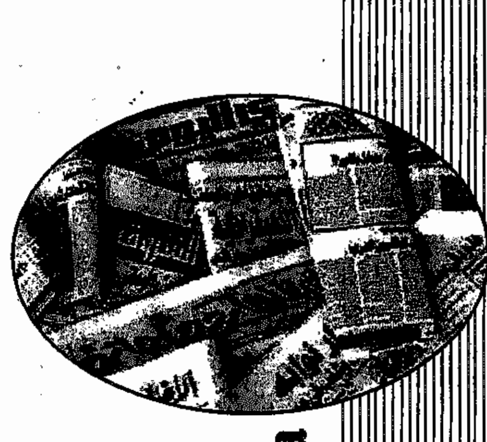
لقد عبرت الجماهير الجزائرية عن همومهم فى العديد من الاحتجاجات كما تعددت حالات إحراق الشباب لأنفسهم سابقين بو عزيزى فى تونس وخالد سعيد فى مصر كذلك طرحت النخب السياسية مواقفها من خلال جهود تنسيقية وشعارات التغيير المنظم. وفى ظل تصاعد حالة الاحتقان التى خيمت على المجتمع الجزائرى تأثراً بموجات التغيير الثورى التى اجتاحت العالم العربى وتصدرتها ثورات تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا أسرعت السلطة السياسية فى الجزائر باتخاذ بعض الإجراءات الإصلاحية التى صدرت فى شهر واحد ولم تشهدها الجزائر منذ عام ١٩٩٩. إذ قررت الحكومة إلغاء حالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ ١٩ عاماً وكان قد فرضها الرئيس السابق بوضياف فى فبراير ١٩٩٢ إثر إلغاء الانتخابات التشريعية التى فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ التى حلت لاحقاً الأمر الذى جر البلاد إلى حرب أهلية استمرت عقداً كاملاً وأسفرت عن مقتل ١٥٠ ألف جزائرى كذلك اتخذت الحكومة بعض الإجراءات الأخرى مثل إسقاط عقوبة السجن عن الصحفيين وإنشاء قنوات تليفزيونية وتغيير قوانين الأحزاب والانتخابات ووعود بتعديل الدستور لاحقاً ولكن ظلت المشكلات التى تمس عصب الحياة اليومية لملايين الكادحين تنتظر حلولاً جذرية مما يؤكد ما أشار إليه الأخضر إبراهيمى المعروف بتاريخه وثقله

السياسى عربياً ودولياً من أن التغيير ضرورى وممكن بل إن التغيير فى الجزائر سيحدث دون مظاهرات مليونية وأن النظام الجزائرى يملك من الإمكانيات والإرادة السياسية ما يجعله قادراً على إحداث التغيير دون حاجة إلى وقوع ثورات على شاكلة ما حدث فى تونس ومصر وليبيا.

ولكن إذا كان التغيير ممكناً بل ضرورياً وحتمياً خصوصاً وأن رياح التغيير لن تتوقف فإن هناك تساؤلات وتحديات يطرحها هذا التغيير هل هناك ثمة اتفاق على مقومات التغيير؟ وهل هناك تصور موحد لبنيته وشكله وكيفية التعامل مع التحديات التى تواجه هذا التغيير؟ كيف سيتعامل دعاه التغيير مع الانقسامات الاثنية والقبلية والطائفية والمذهبية المتجذرة فى صميم المجتمعات العربية؟ كيف سيتعامل دعاة التغيير مع إشكالية الفقر والفجوة الطبقية التى تمثل أكبر التحديات التى يواجهها العرب فى تاريخهم المعاصر؟ كيف سيتعامل التغيير مع إشكالية التخلف التنموى والتخلف العلمى المريب فرغم تضخم أعداد الجامعات إلا أن الإنتاج العلمى العربى مجتمعاً لا يتجاوز ٤٠٪ من مثيله فى إسرائيل علاوة على استشراء الفساد الذى استنزف فى نصف القرن الماضى ثلث الدخل القومى الإجمالى فهل يمكن التغيير الفعلى أن يتجاهل هذا الفساد دون التصدى لمساوئه وانعكاساته السلبية على أى نظام بديل؟ وهل يمكن تحقيق هذا التغيير دون الأخذ فى الاعتبار بنية المجتمع العربى التى يشكل الشباب أكثر من ٦٠٪ من مواطنيه وتتجاوز معدلات البطالة أكثر من ٢٥٪؟ وهل يمكن للتغيير أن يبقى المرأة العربية على تخلفها وأميتها والانتقاص من حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية خصوصاً فى ظل ارتفاع الفوارق بين الجنسين الذى يعتبر الأعلى فى العالم كما يشير تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠.

وأية رؤية قومية سيطرحها التغيير وأية توجهات وطنية ستحدد مساره وهل سيعطى الأولوية ولو فى حدها الأدنى إلى الاتحاد بين الأقطار العربية فى مواجهة التحدى التنموى والتحدى الصهيونى وفى غياب مناخ إقليمى غير موات. هذه

الأسئلة تتحدى بل وتهدد عملية التغيير بالكامل إن لم تؤخذ فى الاعتبار. إن التحدى الكبير هنا لا يقتصر على إصلاح تركه ما بعد الاستقلال الوطنى بل يتعداه إلى ضرورة تحقيق الاستقلال بمعناه الشامل الذى لا يقتصر على التحرير السياسى بل لابد أن يستكمل بالتحرر الاجتماعى والثقافى ويسمح بظهور المواطن العربى المستقل ضميراً وعقلاً وإرادة ليكون قادراً بالفعل على تحقيق التغيير.



January Revolution And Freedom Of The Media

الفصل الخامس

تحديات العولمة

المبحث الأول

القومية العربية في زمن العولمة

لقد تفاعلت ظروف الصراع الاجتماعى والسياسى والثقافى سواء داخل المجتمعات العربية بين الحكومات والشعوب من ناحية وبين الدول والأنظمة العربية المختلفة من ناحية أخرى فى ظل التداعيات الدولية والإقليمية التى أعقبت سقوط المعسكر الاشتراكى الأوربى وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة الدولية واختفاء الصراع شرق / غرب وبروز الفجوة بين الشمال والجنوب وما صاحبها من مظاهر الصراع والتحدى وتصاعد الاهتمام الدولى بقضايا المرأة والبيئة والسكان ثم الأحداث الدرامية التى تعرض لها العالم العربى والتى تمثلت فى حربى الخليج الأولى والثانية وانتهت بالاحتلال الأمريكى للعراق الذى أعقب العدوان الأمريكى على أفغانستان وسلسلة الهجمات الأمريكية لمحاربة الإرهاب بعد ١١ سبتمبر علاوة على المخطط الصهيونى الأمريكى لتصفية القضية الفلسطينية ثم تصاعد الضغوط الأمريكية من أجل تفكيك النظام العربى وفرض نظام إقليمى بديل يستهدف ضم إسرائيل ودول أخرى فيما يعرف بالشرق الأوسط الكبير فى إطار التستر وراء دعوة الإصلاح الديمقراطى داخل الدول العربية.

وقد تزامن ذلك مع اتساع نطاق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية فى مجالى الاتصال والمعلومات وتصاعد نفوذ المؤسسات المالية الدولية والشركات المتعددة الجنسية وسيطرتها على الاقتصاد والثقافة وعسكرة العولمة وتسخيرها لفرض الهيمنة الأمريكية وتسليع جميع أشكال النشاط الإنسانى لصالح السوق العالمية. كل ذلك أسفر عن ظهور تغييرات جوهرية فى أنماط الاتصال ومصادره وقنواته واستخداماته كأداة للهيمنة الدولية وكسلاح حاسم فى الحروب والصراعات الإقليمية.

وقبل أن نطرح السؤال المركزى لهذه الورقة حول الفكر القومى العربى والتحديات التى يواجهها فى ظل العولمة الرأسمالية يجدر بنا أن نشير إلى المشهد العربى الراهن.

المشهد العربى الراهن:

رغم توفر معظم الشروط الأساسية التى تجعل من العالم العربى وطنا مشتركا لشعوبه مثل وحدة الأرض والدين واللغة والتراث الحضارى والثقافى والسوق إلا أن هناك عدة عوامل حالت دون تحقيق التقارب وأدت إلى إضعاف احتمالات التوحيد بين الدول العربية ويعزى ذلك إلى عاملين تاريخيين يشير أولهما إلى طبيعة الزعامات السياسية التى حكمت العالم العربى منذ انتهاء الحقبة العثمانية واستمرارية الكثير منها فى ظل السيطرة الأوربية حتى مرحلة ما بعد الاستقلال حيث استمدت مشروعيتها من خلال تحالفها الوثيق مع قوى الاستعمار الأوروبى التى أوكلت إلى هذه الزعامات مهمة قمع جماهيرها كشرط للقبول بزعامتها السياسية وكان من نتائج ذلك أن سقطت الثقافة فى دائرة العمل السياسى المباشر وتم توظيفها لمصلحة قوى سياسية عربية استبدادية موالية للخارج الاستعمارى أما العامل الثانى فهو يشير إلى عملية الاختراق الثقافى للوطن العربى التى اختلفت أشكالها باختلاف المراحل التاريخية وطبقا لحاجة المشروع الاستعمارى. فقد كانت الأمة العربية من أوائل الشعوب التى سقطت ومنذ وقت

مبكر من تاريخها الحديث فى دائرة استهلاك الثقافة التى تنتج فى دول المركز الأوربى (بريطانيا وفرنسا على الأخص) حيث نجحت المركزية الأوربية فى فرض ثقافتها وغرس نظمها التعليمية فى العالم العربى مخترقة بذلك الثقافة العربية على كافة المستويات والأجيال مستهدفة خلق نخبة من المثقفين العرب الذين رأوا أنه لا بديل أمامهم عن اقتباس الثقافة الأوربية وتعلم لغاتها والانبهار بتراثها العقلانى الليبرالى والنقل الحرفى لمؤسساتها الإدارية والمالية والسياسية مما أسفر عن ظهور أنساق جديدة للثقافة العربية التابعة لثقافة المستعمر الأوربى على حساب اللغة العربية والتراث الثقافى العربى. وقد تبنت هذه الأنساق وروجت لها الكوادر العربية التى نهلت من الثقافة الأوربية وتعلمت فى جامعاتها الأمر الذى أدى فى النهاية إلى فقدان المشروع الثقافى العربى لاستقلاليته وتحول مشروع النهضة العربية الشاملة إلى قاعدة لتبعية أوربية أمريكية شبه كاملة.

جدل العولمة:

الواقع أن العلم الاجتماعى بكل فروعه قد نشط فى العقدين الأخيرين فى دراسة تحليل أبعاد التغيرات العميقة التى طرأت على بنية الاقتصاد العالمى فى ظل العولمة وانعكست على الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية فى كافة أنحاء العالم شمالاً وجنوباً فى إطار التحول الرأسمالى العالمى الذى كرس هيمنة دول المركز وتعاظم دور الشركات المتعدية الجنسية كآليات فعالة فى استثمار الآثار الحاسمة التى أحدثتها الثورة التكنولوجية فى الاتصال والمعلومات لصالح أيديولوجية السوق والمتحكمين فيها. وفى هذا السياق يبرز الجدل حول تأثير العولمة على الدولة القومية ويدور بين تيارين يعكسان التوجهات الفلسفية والأيديولوجية لكل منهما وتتفاوت فى هذا السياق رؤاهم ما بين التركيز على الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والسوسيوثقافية وينتمى أغلبهم إلى دول الشمال المتقدم اقتصادياً وتكنولوجياً. وينطلق التيار الأول من منظور اقتصادى يرى أن تقلص سيادة الدولة القومية على أسواقها بسبب سطوة نفوذ الشركات

المتعدية القوميات التى أصبحت قادرة على نقل نشاطها من دولة إلى أخرى طبقاً لتوفير الميزات النسبية لتنمية هذا النشاط قد أسفر عن انتقال سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية من الدولة القومية إلى هذه الشركات. كما أسفر التداخل والتشابك فى العلاقات الاقتصادية بين ما هو محلى وإقليمى وعالمى عن اختزال الوظائف التى كانت تقوم بها الدولة فى مرحلة ما قبل العولمة خصوصاً بعد أن أصبحت علاقتها مرتبطة بنشاط المراكز الرأسمالية. ومن هنا أصبحت الدولة أداة تتماهى وظيفتها فى مجال خدمة النظام الرأسمالى لا خدمة المصالح القومية.

وينطلق التيار الثانى من منظور تكنولوجى سوسيوثقافى ويرى أن التأثير الأكثر إلحاحاً وشمولاً يتمثل فيما حملته الثورة العلمية والتكنولوجية فى مجالى المعلومات والاتصال. ففى ضوء التفاوت الهائل بين الشمال والجنوب سواء فى موارد الاتصال أو مصادر المعلومات والتعرض لوسائل الإعلام وصنع الصورة الإعلامية وأنماط التدفق المعلوماتى الرأسية القادمة من دول الشمال والمفروضة على شعوب الجنوب وفى قلبها العالم العربى فى ضوء ذلك يمكن القول أن ثورة المعلومات لم تمس إلا عدد قليل من شعوب العالم ولم تتلق شعوب الجنوب الدعوة للمشاركة فى عوائدها خصوصاً العالم العربى الذى لا يزال حتى هذه اللحظة هو مجرد مستهلك ومتلقى بل ومادة لهذه الثورة التكنولوجية ولم يسهم فيها سوى بضعة أفراد يعملون كموظفين أو يبيعون قوة عملهم للشركات الغربية العملاقة دونما أدنى دور فى اتخاذ القرارات مما يترك للغرب دور القيادة فى تلك الثورة التكنولوجية التى استهدفت تسهيل وتخفيض نفقات وزيادة سرعة جمع المعلومات وتصنيفها وتخزينها وتحليلها.

وقد علمتنا التجربة التاريخية أن الحضارة الغربية فى مسيرتها الطويلة قد وظفت المعلومات لقهر الإنسان الجنوبى والحد من حرياته بنفس القدر التى وظفتها فى مجالات أخرى لتحقيق رفاهة الإنسان الغربى وحريته. فثورة المعلومات ليست حدثاً محايداً أو خالياً من القيم المتصلة به والنابعة من الثقافة التى أنجبته وهى فى

هذه الحالة الثقافة الغربية التى تحوى الكثير من العناصر المتعارضة تماماً مع الثقافة العربية والإسلامية وتقاليدها وقيمها وأخلاقها ومثلها العليا بل قد تدفع بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى إثارة الشكوك حول مصداقية الهوية القومية وجدوى التمسك بها فى ظل متطلبات الحقبة العولمية الراهنة.

وفى العالم العربى برزت ثلاث تيارات إزاء تأثير العولمة على الهوية الثقافية القومية ويركز التيار الأول على الأصول الثقافية ويقف على أعتابها مسقطاً كل ما أحدثته حركة التاريخ من تفاعل وتأثيرات وتحولات لكافة المجتمعات دون استثناء. ويعتقد أنصار هذا التيار أن الخصوصية الثقافية لها جوهر ثابت ومستثنى من قوانين الصيرورة التاريخية ولذلك فهى تصلح لكل زمان وهى قادرة على الاستمرارية مكتفية بذاتها عن ثقافة الآخرين ولعل العالم العربى هو المكان الأساسى الذى يضم أنصار هذا التيار حيث تثار قضية العودة إلى التراث والعودة إلى الأصول الأولى ويقصدون بها العصر الذهبى للإسلام باعتباره الدرع الحقيقى الذى يحمى المجتمعات العربية الإسلامية من كل ضروب التبعية والغزو الثقافى ويشير الوجه الآخر لهذه الدعوة إلى الرفض الكامل للتحديث باعتباره جزء لا يتجزأ من عملية التغريب التى يتم بواسطتها انتزاع هوية المجتمع العربى الإسلامى إذ يدفع المجتمع إلى أن يضع طبقة سطحية من القيم والعادات الغربية فوق تلك الجذور العربية الإسلامية التى تضرب فى أعماق التاريخ فتكون النتيجة مزيجاً غير متألف لا يمكن أن تستند عليه نهضة أو إصلاح. وهنا ينبغى أن نتنبه إلى أن هناك فارقاً بين العودة إلى الأصول التراثية من أجل التحرير كما حدث فى الثورة الجزائرية فى مواجهة الاستعمار الفرنسى الاستيطانى الشرس وبين التوقف عند مرحلة تمجيد التراث التاريخى والشعبى وكأن كل الفروق التى تفصل الحاضر عن الماضى البعيد قد سقطت من حساب التاريخ فالواقع أنه لا شئ فى المجال البشرى يعود إلى ما كان عليه بل تتولد على الدوام حقائق جديد ويتشكل واقع ثقافى وحضارى جديد. ولا شك أن عالمية الخطاب الذى يستخدمه أنصار هذا

التيار حيث العالمية سمة أصيلة للإسلام تسبغ على تحركاتها طابعاً عالمياً وتدفعها من ثم إلى الظهور بمظهر البديل الحضارى للغرب. وهذه الخصائص التى لا تحوى بالضرورة كل سمات الحركة العربية الإسلامية تضفى على أنصار هذا التيار مظهراً فريداً أو أسلوباً متميزاً كان لابد أن يشير إليه العديد من الباحثين العرب والأجانب وقد دفع البعض منهم مثل هنتجبتون إلى استخلاص نتائج متعسفة ومبتورة.

وإذا كانت الحركات التى تتبنى هذا التيار ترفض الرؤية المحلية الضيقة التى تتبناها التيارات الاثنية غير أنها تلتقى معها فى الوقوف خارج النطاق الجيوسياسى للهوية القومية كما تشترك مع الرؤية الأثنية فى تغليبها للبعد الثقافى ذى الطابع الدينى وهى بذلك تكفى نفسها مشقة التصدى للمشكلات القومية على المستوى المحلى كما تعجز من باب أولى عن التصدى لقضايا وتحديات العولمة على المستوى الاقتصادى فهى ترفض الدولة القومية والاقتصاد العولمى بإعتبارهما نتائج لمراحل تاريخية سابقة أو كمعوقات شديدة الوطأة فى الوقت الحاضر ويؤدى بها هذا الإنكار إلى موقف له فاعليته فى تعبئة ملايين الجماهير العربية المحبطة ولكن تاثيره الفعلى يظل ضئيلاً سواء على مستوى الديناميات السياسية أو الاقتصادية التى تحكم حركة المجتمعات إزاء العولمة.. ولا شك أن نشاطات هذه الحركات قد أدت داخل المجتمعات العربية إلى خلق مسارات جانبية لمقاومة الآثار السلبية للعولمة حيث ركزت على جبهة الهوية الثقافية العربية على حساب القضايا الاجتماعية والاقتصادية خصوصاً وأنها لم تقدم البدائل الصحيحة على المستويين السياسى والاقتصادى. كما قدمت للحكومات العربية المبررات الضرورية لتعزيز أجهزتها القمعية وفى ذات الوقت قدمت لمخططى سياسة العولمة ولخبرائهم فى العلوم السياسية والاقتصاد فرصة سانحة للتغطية على ما يمارسونه ضد ملايين البشر المهمشين والذين يهددهم الموت والجوع كضحايا لتطبيق سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية للمجتمعات الغربية. إذ جعلتهم

يعتبرون الإرهاب الإسلامى هو الخطر الحقيقى الذى يهدد العالم مغفلين عن عمد صورة ملايين العرب والمسلمين الذين أفقرهم سياسات الاقتصاد العولمى.

أما التيار الثانى فهو على النقيض من التيار الأول إذ يؤمن بأن الثقافة المركزية أى الثقافة الغربية التى تتزعمها الولايات المتحدة باعتبارها القاعدة الأهم والأكثر تأثيراً للمشروع العولمى بوجهه الاحتكارى وقدراته التكنولوجية الهائلة وأدواته الإعلامية وشبكاته المعلوماتية المتقدمة هذه الثقافة جديرة بأن يكون لها الصوت الأعلى رغم ما تحويه من تسطيح للوعى وتشجيع للمبادرات الفردية القائمة على الاستغلال وبث الفوضى وترسيخ للبيروقراطية وترويج للقيم الاستهلاكية ذات الطابع التجارى. ويتبنى هذا التيار بعض النخب العربية التى تدين بولائها الثقافى ومصالحها الضيقة للثقافة الغربية التى تمثل جوهر ثقافة السوق العولمية.

هذا ويركز أنصار التيار الثالث على أن حركة التاريخ تؤكد أن جميع الثوابت الثقافية فى مختلف المجتمعات تخضع لقوانين الجدل والصيرورة أى محكوم عليها بالتفاعل عبر المكان والتغير عبر الزمان ويرى هذا التيار أن الثقافة العربية لم تكن مستهدفة بصورة مباشرة كثقافة فى مرحلة الصراع الأيديولوجى شرق / غرب بل كان هذا الصراع يخدمها على نحو ما باعتباره صراعاً ضد الأجنبى سواء كان شيوعياً أو رأسمالياً الأمر الذى كان يعزز الهوية الوطنية ويخدم الثقافة القومية. أما العولمة فقد حملت الكثير من المخاطر الثقافية التى تهدد المنظومة العربية التراثية المعاصرة من خلال البرامج والمنوعات والمسلسلات الوافدة والإعلانات التى تبثها الفضائيات العربية والأجنبية وشبكات المعلومات الدولية (الإنترنت) وتتمثل أهم إشكالية تثيرها قضية الأقمار الصناعية وشبكات المعلومات الدولية فى كيفية التوفيق بين الحقوق الاتصالية للأفراد والجماعات والحفاظ على الهوية الثقافية القومية خصوصاً فى ظل الانتهاك المتواصل من جانب المتحكمين فى العولمة وحلفائهم المحليين للمواثيق الدولية التى تنص على احترام الطابع المميز للثقافات مثل إعلان اليونسكو ١٩٧٨ وقرار الجمعية العامة عام ١٩٨٢ ووثيقة

الحقوق الثقافية التى طرحها اليونسكو عام ١٩٩٨ والتى تنص على أن التنوع الثقافى واللغوى والفكرى والفنى هو ضرورى ولازم لضمان الصحة الروحية للمجتمعات والأفراد.

هذا ولا يمكن إغفال وجود بعض النخب الثقافية العربية ذات التوجه القومى والمعروفة بتاريخها السياسى دفاعاً عن القومية العربية وأصولها ومناهجها إلا أنها لا تزال تتناول الفكر القومى فى المرحلة الراهنة انطلاقاً من الفترة السابقة التى شهدت صعود حركة التحرر الوطنى فى العالم العربى خلال الخمسينيات والستينيات مما ترتب عليه إسقاط التطورات التى طرأت على الواقع العربى والعالمى فى ظل الحقبة العولمية الراهنة. ولا شك أن إغفال وإسقاط الصيرورة التاريخية والتوقف عند الفكر العربى السابق سوف يؤدى على الخروج عن سياق المرحلة الراهنة فى التاريخ القومى للشعوب العربية التى تشهد تحديات غير مسبوقة سياسياً واقتصادياً وثقافياً لا يمكن إغفالها أو التقليل من شأنها. وإذا كان الحديث عن الفكر القومى والوحدة العربية خلال الخمسينيات والستينيات يمثل جماع الطموحات الجماهيرية والنخب السياسية إلا أن المرحلة الراهنة تشهد انحساراً ملحوظاً فى ظل تخلى معظم الأنظمة العربية عن مسئولياتها القومية علاوة على تشتت النخب السياسية والثقافية وعجز الجماهير عن خلق تنظيمات جبهوية قادرة على مواجهة بطش الحكومات ضد كل من تسول له نفسه التذكير بضرورة الالتزام بالمسئوليات القومية خصوصاً ما يتعلق بالقضية الفلسطينية التى كانت فى يوم ما قضية كل العرب فإذا بنا نجدها الآن أسيرة العرب.



المبحث الثاني

أزمة الحقوق الثقافية في زمن العولمة

لم يعد أمامنا نحن العرب سوى المجال الثقافى الذى يمكن أن تتجلى فيه قدرتنا على طرح البديل؛ خصوصاً فى ظل الإخفاقات والاستلاب المتكرر للأراضى العربية والتشتت الأيديولوجى والتفكك السياسى.

ولا شك أن العولمة بحكم آلياتها الاقتصادية التى تسعى إلى توحيد العالم تحت شعار كل السلطة للأسواق) وممارساتها التى تعتمد أساساً على تحرير التجارة من القيود كافة، وتسليع كل الأنشطة البشرية، وتدعيم حرية تدفق رؤوس الأموال، وتشجيع الاستثمارات، إنما تؤكد دوماً عدم حياد هذه الممارسات التى تتم محملة بثقافة المنشأ. وإذا كان التطور الذى طرأ على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قد أدى إلى زيادة التفاعل الثقافى على مستوى العالم، إلا أن المشكلة التى لا يمكن إنكارها تتمثل فى أن تدفق الرسائل الإعلامية والثقافية يأتى من دول المركز فى الشمال إلى الأطراف فى الجنوب، والتى تتحول إلى مواقع لتلقى هذه الرسائل بكل ما تحمله من تحيزات وقيم تتعارض مع منظومة القيم السائدة فى تلك المجتمعات. والخطير فى الأمر أن سادة السوق بدؤوا يسعون للهيمنة على

حقل الثقافة من خلال نخب كونية متجانسية تسعى إلى تنميط العادات والثقافات وطرق العيش على نمط واحد، فتختزل الحريات إلى حرية التعبير التجارى، وحقوق المواطن إلى حق المجتمع فى الاستهلاك. وتُشيع خطاباً يعتبر أن التاريخ قد انتهى وتوقف عند حقبة العولمة. وقد استفاد مروجو أيديولوجية السوق من أزمة الأيديولوجيات وبرامج التحرر الوطنى والاجتماعى التى حملت للإنسان وعداً بالتغيير، ولكنها أخفقت مُخلفة اليأس والإحباط، كما استفادوا من فشل مشروعات التنمية فى دول الجنوب واستثمروا جيداً لحظة التطور النوعى فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات التى أدت إلى صعود الثقافة المرئية على حساب الثقافة المكتوبة وجعلت التليفزيون مصدراً أساسياً للمعرفة، وأحدثت انقلابات فى مفاهيم الإعلام وعلاقته بالثقافة. وبحكم التفوق الأمريكى فى الإعلام السمعى والبصرى وتكنولوجيا المعلومات، أصبحت الشعوب تواجه اليوم خطر إقامة فضاء ثقافى عالمى على النسق الأمريكى يُسخر لخدمة متطلبات السوق العالمية.

وقد تفاوتت ردود الفعل ما بين أصوات الاحتجاج الرسمية والشعبية الداعية إلى اعتماد مبدأ الاستثناء مثل فرنسا وكندا، وبين أشكال المقاومة الاجتماعية والثقافية فى دول الجنوب.

ولا شك أن انهيار سلطة الدولة القومية عقب إجراءات التكيف الهيكلى التى فرضتها المؤسسات المالية الدولية على الاقتصاديات الوطنية فى دول الأطراف أدى إلى انطلاق قوى اجتماعية تتسم بالعنف البالغ، وتُنظم نفسها على أساس الهوية الاثنية أو القبلية أو اللغوية أو الدينية حول مطالب ثقافية الطابع. وإذا كان للعولمة الثقافية إيجابيات تتمثل فى الدفاع عن حقوق البيئة وعالمية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد والجماعات، إلا أنها تصطدم مباشرة وبصورة فجة بحقوق الجماعات البشرية المهمشة ثقافياً واجتماعياً؛ خصوصاً فى ظل ما أسفرت عنه العولمة من تحجيم للسياسات القومية فى المجالات الاقتصادية مما كان له سلبياته على الحقوق الثقافية للشعوب وضمان كفالتها

وحمايتها فى ظل التفاوت الرهيب بين الإمكانات التكنولوجية المتقدمة فى الإعلام والاتصال والمعلومات و(التى صارت حكراً لدول الشمال)، وبين سكان وأهالى حزام العوز فى دول الجنوب، مما أسهم فى خلق الصراعات التى اتخذت طابعاً اثنياً أو دينياً أو لغوياً فى هذه الدول مهد الحضارات القديمة والأديان. وقد قدم اليونسكو البديل ممثلاً فى مسودة إعلان الحقوق الثقافية التى نشرها عام ١٩٩٨، وتنص على الحقوق الثقافية التالية (حقوق الهوية الثقافية وحقوق المشاركة فى الحياة الثقافية والتعليم والتدريب والمعلومات والتراث الثقافى وحرية البحث العلمى والملكية الفكرية والمشاركة فى رسم وتطبيق السياسات الثقافية).

وهنا تبرز الحاجة إلى ضرورة توضيح هذه الحقوق الثقافية، والعمل على إثارة الوعى بها فى دوائر المثقفين وقطاعات الرأى العام محلياً وعالمياً. وتبرز أمامنا ثلاثة تيارات أساسية فى الصراع الدائر بين دعاة الانغلاق وبين دعاة التفاعل الثقافى. فهناك التيار الذى يُركز على الأصول الثقافية ويقف على أعتابها مسقطاً كل ما أضافته حركة التاريخ. ويعتقد أنصار هذا التيار أن الخصوصية الثقافية لها جوهر ثابت مستثنى من قوانين الصيرورة التاريخية ولذلك تصلح لكل زمان ومكان، وهى قادرة على الاستمرار مكتفية بذاتها عن ثقافة الآخرين. ويتجه هذا التيار إلى الرفض الكامل للتحديث باعتباره جزءاً لا يتجزأ من عملية التغريب التى تستهدف انتزاع هوية المجتمع العربى الإسلامى.

أما التيار الثانى فهو نقيض الأول، وينطلق من فكرة طمس الفروق الحضارية والثقافية بين المجتمعات ويؤمن بأن الثقافة المركزية؛ أى الثقافة الغربية التى تنتمى إليها الولايات المتحدة باعتبارها القاعدة المركزية للمشروع الثقافى للعولمة، هى الجديرة بأن يكون لها الصوت الأعلى رغم ما تحويه من تسطيح للوعى وتشجيع للمبادرات الفردية القائمة على الاستغلال وبث الفوضى وترويج القيم الاستهلاكية. وهذا التيار يتعمد إغفال الخصوصيات الثقافية الأخرى سواء داخل الحضارة الغربية أم خارجها، ولذلك يرفع شعار (ثقافة السوق العالمية).

أما التيار الثالث فهو ينطلق من المسار العام للحضارة الإنسانية التى منحت البشرية قدراً هائلاً من التنوع الثقافى. ويرى أنصار هذا التيار أن حركة التاريخ تؤكد أن جميع الثوابت الثقافية فى مختلف المجتمعات تخضع لقوانين الجدل، ومحكوم عليها بالتفاعل عبر المكان والتغير عبر الزمان. وتتسم اللحظة الإعلامية الراهنة بكونها لحظة تضم مجموعة من المتناقضات تتمثل فى وجهى المعادلة لثورتى الاتصال والمعلومات؛ فهناك من الإيجابيات التى لا يمكن إنكارها والتى تشير إلى النقلة النوعية فى المنتج الإعلامى والمعلومات والذى يشير إلى اتساع نطاق الخدمة الإخبارية من خلال الإعلام المرئى وتحول ثقافة الصورة إلى سلطة رمزية مهيمنة خصوصاً فى مناخ يشهد تراجعاً حاداً للثقافة المكتوبة على صعيد الإنتاج والتداول. ولعل أخطر ما يعنيه هذا التحول هو أن الصورة لم تعد فقط هى المصدر الأقوى لتشكيل الوعى والذوق والوجدان عبر إمكاناتها الفاعلة، ولكن أيضاً عبر المادة الثقافية التى يجرى تسويقها وترويجها على أوسع نطاق جماهيرى عبر الإمكانات التكنولوجية الهائلة وتوظيفها فى مجال الإعلام، وآلياته، والتى أدت إلى إلغاء ما يُسمى بجغرافية الإعلام كمنتج مرئى وكمادة ثقافية وسلعة تسويقية إذ تجاوز الحدود المحلية والوطنية وأصبح تأثيره ذا أبعاد عالمية. ومن هنا أصبح من الميسور اختراق منظومة القيم والرموز والثقافات المحلية من جانب الثقافات الوافدة. وفى ظل تعدد الشبكات الفضائية لم يعد هناك مجال لاحتكار النخب الحاكمة للصورة كمصدر أساسى يخدم مصالحها ويروج أفكارها، بل أصبحت هناك صور متعددة تسهم فى صياغة وتشكيل وعى الجماهير، وتوجه الرأى العام خصوصاً فى جنوب العالم.

وفى إطار ذلك أصبحت مجتمعات الجنوب – وفى قلبها مصر والعالم العربى – تعانى من جمود الصورة المحلية فى ظل تعددية الصور الوافدة من الخارج؛ خصوصاً وإن هذه الصور الوافدة تطرح بدائل أمام المشاهدين قد لا تقوى النخب المحلية الحاكمة على التصدى لها بسبب تكلسها وجمودها من طول احتكارها

لإنتاج وبث صورة واحدة للخطاب الإعلامى المرئى والمسموع. وينطبق هذا القول على الصحافة القومية التى لا تزال تعتمد على المعايير التقليدية الرأسية القادمة من أعلى إلى الجماهير. هنا تكمن أزمة الإعلام المصرى المرئى والمسموع والمقروء والذى لا يستطيع مواجهة الصور الوافدة التى تطرح أفكاراً ورؤى بديلة تهز مشروعية النخب التقليدية السياسية والثقافية، وتطرح بحدة إشكالية الهوية وتداعياتها فى زمن المعلومات المتغير. فالحديث عن الهوية فى زمن المعلومات المتغير يعنى بالتحديد الحديث عن التغير الذى طرأ على الهوية فى إطار ثورة المعلومات. فالهوية التى لا تقتصر فقط على الثقافى النخبوى، بل تضم أشكال وأساليب الحياة اليومية فى إطار اشتباكها وتفاعلها مع الرصيد المعرفى المشترك للأفراد ومدى تأثيره على أفكارهم وسلوكياتهم، هذه الهوية تتأرجح ما بين الأطروحات التى تقدس التراث وتقف على أعتابه مسقطة (تأثير المكان والزمان)، وما بين القيم الوافدة التى تقدس الاستهلاك وتروج للمنفعة الشخصية والروح الفردية. هنا يكمن المأزق.



المبحث الثالث

هل يوجد بديل للعولمة الرأسمالية؟

يواجه العالم اليوم بداية انتشار موجة ثالثة من التوسع الإمبريالى شجعها انهيار النظام السوفيتى والأنظمة الوطنية فى العالم الثالث. كما أن أهداف رأس المال المسيطر لم تتغير فهى لا تزال تتمحور حول التوسع فى الأسواق ونهب الموارد الطبيعية للكرة الأرضية والاستغلال المفرط لاحتياطى القوى العاملة فى التخوم على الرغم من أنها تعمل فى ظل ظروف جديدة وتختلف كثيراً من بعض النواحى عن تلك التى كانت تميز المراحل السابقة من التوسع الإمبريالى. وقد تجدد الخطاب الأيديولوجى الموجه للرأى العام الغربى إذ أخذ يتأسس على أفكار مثل (واجب التدخل دفاعاً عن الديمقراطية) و(حقوق الإنسان) وبقدر ما يظهر أمام شعوب آسيا وأفريقيا بوضوح ما يحتويه هذا الخطاب من تزييف وتضليل لما يمثله من ازدواج فى المعايير إلا أن الرأى العام الأوروبي والأمريكى لا يزال يلتف حوله بنفس السهولة التى التف بها حول خطاب المراحل السابقة للإمبريالية.

وتتميز اللحظة الراهنة بقيام مشروع أمريكى شمالى للهيمنة العالمية ويحتل هذا المشروع المسرح العالمى وحده إذ لا يوجد حالياً مشروع مضاد يعمل على الحد من تحكم الولايات المتحدة

كما كان الحال فى مرحلة القطبية الثنائية (١٩٥٤-١٩٩٠) خصوصاً وإن المشروع الأوروبى مع التباس أصله قد دخل مرحلة من التراخى كما تخلت عن ذلك دول الجنوب التى تطلعت فى مرحلة باندونج (١٩٥٥-١٩٧٥) إلى الوقوف جبهة واحدة ضد الإمبريالية الغربية. أما الصنين التى تقف وحدها فلم يعد لها من طموح سوى حماية مشروعها القومى ولم تستعد بعد للعب دور نشط فى تشكيل العالم.

والعولمة التى تقدم دائماً على أنها قدر يفرضه التقدم الاقتصادى والتحول الإيجابى لكافة المجتمعات هى فى الحقيقة استراتيجية للهيمنة تعمل على تحقيق السيطرة المزدوجة للولايات المتحدة على العالم اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. ولكن تبقى الهيمنة دوماً متعددة الأبعاد ونسبية وهى متعددة الأبعاد بمعنى أنها ليست فقط اقتصادية وإنما سياسية وأيديولوجية بل ثقافية وعسكرية. وهى نسبية لأن الاقتصاد الرأسمالى العالمى ليس إمبراطورية عالمية يتحكم فيه مركز واحد على الدوام. فمركز الهيمنة مضطر للوصول إلى حلول وسط مع الآخرين حتى إذا كانوا فى وضع خاضع مؤقتاً فما بالك إذا كانوا يرفضون هذا الوضع. ومن هنا فالهيمنة مهددة على الدوام بتطور علاقات القوى بين الشركاء فى النظام العالمى.

وعلى خلفية هذا المشهد المتأزم بين ضغوط النظام العالمى الجديد ومعاناة فئات واسعة منه كان اندلاع حركة مناهضة العولمة الرأسمالية التى لا تمثل للغالبية العظمى من سكان هذا الكوكب سوى الفقر والمهانة، والمرض والبطالة، فالأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقراً بشكل غير مسبوق فى التاريخ.

وتتشكل حركة مناهضة العولمة بشكل أساسى من المتضررين من سلبيات العولمة الاقتصادية وتتصدرهم اتحادات الفلاحين الفرنسية والإيطالية والبرازيلية والنقابات العمالية الأوروبية والأمريكية وكذلك حركات شبابية انجليزية وأمريكية والحركات النسوية المدافعة عن حقوق المرأة وجماعات البيئة ويعرف ناشطو حركة العولمة أنفسهم بأنهم يمثلون توجه أصيل لشعوب العالم فى مواجهة الرأسماليين الجشعين وذلك من أجل إيجاد قوانين بديلة تحكم العولمة الجامحة

التى انطلقت من عقالها والتى تهدد بحدوث عنصرية أبشع بكثير من العنصرية الطبقية أو العرقية أو حتى الدينية فهى عنصرية اقتصادية يمكن أن تضع العالم أجمع على شفا هاوية لا قاع لها. ومن أجل ذلك سار المناهضون للعولمة من الشمال الغنى والجنوب الفقير جنباً إلى جنب من أجل الوقوف ضد هذا التيار الذى يسعى إلى اكتساح وجودهم بعد اقتلاع جذورهم. وتظهر فى قيادة الحركة شخصيات مثل جوزيه بوفيه المزارع الفرنسى الذى نال شهرته بعد تحطيمه إحدى محلات ماكدونالدز ببلدته احتجاجاً على فرض أمريكا رسوماً جمركية على الجبن الذى ينتجه ويصدره لأمريكا وكذلك أجنسيو رامونييه رئيس تحرير لوموند دبلوماتيك الذى أسس منتدى (أتاك) ١٩٩٨ كأول منظمة تناهض العولمة. كما يساند الحركة عالم اللغويات الأمريكى الشهير نعوم شومسكى والمفكر العربى سمير أمين وفرانسوا أوتار وغيرهم العديد من كبار مفكرى أوروبا وأمريكا. كما تتواصل وتتفاعل مع الحركة منظمات حماية البيئة مثل (السلام الأخضر) و(الأرض أولا) و(رين فورست) التى تعترض على السياسة الصناعية التى ينتهجها المتحكمون فى العولمة والتى ستؤدى إلى تدمير كوكب الأرض كما تظهر فى الصورة الجماعات النسوية المدافعة عن حقوق المرأة والرافضة استخدامها كعامل جذب جنسى فى الترويج للسلع الاستهلاكية وكذلك ضد استغلالها فى أعمال متدنية الأجور. بالإضافة إلى الكم الهائل من جمعيات حقوق الإنسان ذات القوة والدعم وأحياناً النفوذ وغيرها من المنظمات غير الحكومية التى تشكل صمام الحركة العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية:

البدائل المطروحة:

يطرح مناهضوا العولمة ثلاثة مستويات للبدائل تشمل اليوتوبيا والأهداف متوسطة المدى والإجراءات التطبيقية الملموسة ويشددون على حقيقة أساسية يجب وضعها فى الاعتبار قبل طرح هذه البدائل وتتمثل فى أن هذه البدائل لا يمكن تطبيقها أو ترسيخ مصداقيتها إلا بنزع الشرعية عن الوضع العالمى الراهن أى

قلب منطق الرأسمالية وبالتالى وضع قواعد جديدة للعبة الاقتصادية أى بعبارة أخرى يجب القضاء على فكرة البدائل هناك أى فكرة غياب البدائل فالمطلوب هو تغيير النظام السائد واستبدال فكرة الحاجة بفكرة الربح والملكية الجماعية بدلاً من ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والأخذ بالأسلوب الاجتماعي للإنتاج سواء فى الإنتاج أو التطوير التكنولوجى وضرورة الإشراف الديمقراطي لا على المجال السياسى فقط وإنما على الأنشطة الاقتصادية كذلك وأن يصبح الاستهلاك وسيلة وليس هدفاً وأن تحتفظ الدولة بدورها كجهاز فنى وليست أداة للقهر الاجتماعى والسياسي والثقافى. هذه هى المعايير التى يضعها مناهضوا العولمة كشرط مسبق. أما البدائل على المدى المتوسط فهى تشمل البدائل الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية والثقافية والبدائل السياسية. وفيما يتعلق بالبدائل الاقتصادية – الاجتماعية – الثقافية فهم يرون أن هناك قطاعات من الأنشطة البشرية يجب عزلها عن المنطق التجارى وإلا تفقد مغزاها مثل الثقافة والتعليم والإعلام كما يؤكدون على ضرورة عدم قصر حرية الانتقال على رؤوس الأموال والسلع فحسب وإنما يجب أن يشمل الأفراد أيضاً.

ويطالب مناهضوا العولمة بضرورة تكوين قاعدة قوية من الاقتصاديات الإقليمية لمواجهة التكتلات الاقتصادية المهيمنة وللمفاوضة بكفاءة فى الاقتصاد المعولم وذلك سعياً لخلق نقطة انطلاق نحو التعددية الاقتصادية والسياسية فى المستقبل فى مواجهة القطبية الأحادية الحالية والتى تتمثل فى الثالوث أوروبا واليابان بزعامة الولايات المتحدة. ولتعديل العلاقات بين الشمال والجنوب وهى سمة أخرى للعولمة المعاصرة كما يقترحون إزالة العوائق أمام تنمية الاقتصاديات التابعة والتحكم فى تجارة السلاح خصوصاً أسلحة الدمار الشامل من خلال سلطة دولية حقيقية ويؤكدون على عدم التفكير فى إلغاء السوق نهائياً لأنه إذا كان السوق هو علاقة اجتماعية فإن تحوله فى ظل العولمة لا يمكن أن يحدث إلا فى إطار توازن جديد يستلزم التقاء أشكال المقاومة والنضال من أجل

خلق علاقة جديدة للقوى تقوم على أساس مساواة حقيقية فى التبادل. ويشددون على أهمية إعادة توصيف العمل الذى يتأثر بلا شك بالتكنولوجيات الجديدة وذلك سعياً إلى إعادة تنظيمه وحمايته من المنافسة القاتلة بين الشركات العملاقة وأخيراً هناك عامل البيئة التى يرون استحالة مواصلة السير على الوتيرة الحالية التى تتميز باستنفاد الموارد غير المتجددة وتدمير البيئة وتحول التنمية إلى استهلاك غير محدود وغير متساو ومدمر للتوازنات الطبيعية والكرامة الإنسانية وبعيد عن الرقابة الشعبية.

أما فيما يتعلق بالبدائل السياسية تؤكد التيارات المناهضة للعولمة الرأسمالية أن البدائل الاقتصادية لن ترى النور ما لم تواكبها بدائل سياسية خصوصاً أن العولمة الحالية تمنح للنظام الاقتصادى الرأسمالى سلطة حاكمة أى قدرة ضخمة على فرض معاييرها على الحياة الاجتماعية والثقافية والقوة الموازنة له لا يمكن إلا أن تكون سياسية بالمعنى الواسع للكلمة. فعلى المستوى العالمى يجب تقوية المؤسسات الدولية ومقرطتها وهذا يشمل إلى جانب مجلس الأمن الأجهزة المتخصصة للأمم المتحدة. أما بالنسبة للمنظمات التى نشأت عن مؤتمر بريتون وودز (الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمى) التى صارت الأدوات الفعالة لتطبيق وفاق واشنطن (النيوليبرالية) فيجب أن تعود إلى دورها الأصلى وهو تقنين النظام الاقتصادى العالمى ولكن بمعايير تختلف عن مجرد الربحية. وبالنسبة للدولة لابد من إعادة دورها كضامن للأهداف الاجتماعية والاهتمامات البيئية مع تعزيز كفاءتها الفنية والتقنية وتأكيد الرقابة الديمقراطية على جميع المستويات.

وسعياً لتحقيق هذه البدائل فى المدى المتوسط يشدد مناهضو العولمة على ضرورة توافر ثلاثة عوامل أساسية تتمثل فى توحيد وتكتل أشكال المقاومة والنضال الاجتماعى ضد الهيمنة الرأسمالية على جميع المستويات المحلية والعالمية مع توفر الإرادة السياسية من جانب الحكومات وضرورة تعديل القانون

الدولى ويؤكدون على أنه لابد من أن تتكامل هـذه العوامـل معـاً لتحقيـق البـدائل المطروحة. هذا وتقتصر أطروحـاتهم الخاصـة بالبـدائل عـلى المـدى القصـير فى اقتراح مجموعة من الإجراءات القانونية تشـمل المجـالات الاقتصـادية والبيئيـة والسياسية والاجتماعية والثقافية وتتمثل فى إلغـاء ديـون البلـدان الفقيـرة ووضـع القيود على عولمة القطاع غير التجارى وحماية الموارد غير المتجددة وتنفيـذ بنـود (أجندة ٢١) لمؤتمر ريـو دى جـانيرو وتشـريع دولى للعمـل وقواعـد للحـد مـن السلطات المطلقة للشركات متعددة الجنسية وإعادة تنظيم الأمم المتحـدة وإدارة عالمية للإرث الأيكولوجى (البيئى) والثقافى وحماية الإنتاج الثقافى الوطنى. ويؤكد المناهضون للعولمة أن البدائل موجودة ولا شك فى مصـداقيتها ولكـن التحـدى الحقيقى الذى واجـه الحركـات الاجتماعيـة يكمـن فى قـدرتها عـلى تفعيـل هـذه البدائل.

صدر للمؤلفة

١- مقدمة فى الصحافة الأفريقية (طبعتان) - الجمعية الأفريقية ١٩٨٠ - دار الفكر العربى القاهرة ،١٩٨٥.

٢- صورة إفريقيا فى الصحافة العربية (طبعتان) - دار الفكر العربى القاهرة ١٩٨٥.

٣- إسرائيل وإفريقيا (مشترك) - دار الفكر العربى القاهرة ١٩٨٣م.

٤- الصحافة العربية فى الجزائر (طبعتان) - معهد الدراسات العربية ١٩٨١م والشركة الوطنية للنشر بالجزائر ١٩٨٥م.

٥- مصر وفلسطين (أربع طبعات) عالم المعرفة بالكويت ١٩٨٠- ١٩٨٥ دار العربى القاهرة ١٩٨٩، والمكتبة الأكاديمية القاهرة ،٢٠١٠.

٦- الصحافة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧- ١٩٥٤ (ثلاث طبعات) الثقافة الجديدة ١٩٧٩ - الطويجى ٢٠٠٤ - جزيرة الورد ٢٠٠٥.

٧- التبعية الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث (طبعتان) - عالم المعرفة - الكويت ١٩٨٤ - دار الفكر العربى القاهرة ١٩٨٩.

٨- دراسات فى الصحافة المصرية والعربية - العربى القاهرة ١٩٨١م.

٩- دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة - دار الفكر العربي القاهرة ١٩٨١.

١٠- تحليل المضمون فى الدراسات الإعلامية (مشترك) دار الفكر العربى ١٩٨١.

١١- دراسات فى الصحافة المصرية والعربية - قضايا معاصرة - دار الفكر العربى القاهرة ١٩٨٧.

١٢- دراسات فى الصحافة العربية المعاصرة - دار الفارابى بيروت ١٩٨٨.

١٣- الإعلام التنموى فى الوطن العربى - دار الفكر العربى القاهرة ١٩٨٦.

١٤- المدرسة الاشتراكية فى الصحافة - مركز البحوث العربية - القاهرة ١٩٨٦.

١٥- الإعلام وقضايا البيئة فى العالم العربى - كلية الإعلام جامعة القاهرة - ١٩٩٣.

١٦- التعليم الإعلامى وقضايا البيئة - كلية الإعلام وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٩٩٥.

١٧- القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية (مشترك) قسم الصحافة كلية الإعلام جامعة القاهرة ١٩٨٩.

١٨- الصحافة العربية فى الصومال (فى موسوعة الصحافة العربية) الأليكسو تونس ١٩٨٧.

١٩- الصحافة العربية فى مواجهة الاختراق الصهيونى - دار الفكر العربى القاهرة ١٩٩٤.

٢٠- هموم الصحافة والصحفيين فى مصر - دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٩٥.

٢١- قضايا إعلامية معاصرة - دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٩٧.

٢٢- الإعلام والمرأة المصرية فى الريف والحضر - دار العربى القاهرة ١٩٩٩.

٢٣- الإعلام العربى وقضايا العولمة – دار الفكر العربى – القاهرة ٢٠٠٠.
٢٤- المسكوت عنه فى قرية جنوبية – مركز الفسطاط – القاهرة ٢٠٠١.
٢٥- قضايا الصحافة المصرية فى نهاية القرن العشرين – دار العربى ٢٠٠١.
٢٦- إعلام المقاومة فى العالم العربى – دار العربى القاهرة ٢٠٠٣.
٢٧- النظرية النقدية فى بحوث الاتصال – دار الفكر العربى القاهرة ٢٠٠٢.
٢٨- الدراسات المستقبلية فى كتاب تذكارى مهدى للمؤلفة من طلابها الأساتذة بأقسام الصحافة فى مصر – بعنوان "بحوث معاصرة فى الصحافة" – دار العربى القاهرة ٢٠٠١.
٢٩- الإعلام والعولمة البديلة – دار العربى للنشر القاهرة ٢٠٠٦.
٣٠- الصحافة المصرية – دراسة تاريخية (مشترك) مؤسسة الطوبجى للطباعة القاهرة ٢٠٠٧.
٣١- المرأة والإعلام فى صعيد مصر (جماعى) – دار العربى للنشر القاهرة ٢٠٠٨.
٣٢- الإعلاميات العربيات – شهادات واقعية – دار العربى للنشر – القاهرة ٢٠٠٩.
٣٣- الإعلام العربى فى عصر العولمة الرأسمالية – دار العين – القاهرة ٢٠١٠.
٣٤- الإعلام الأفريقى فى عصر المعلومات (مشترك) – المكتبة الأكاديمية – القاهرة ٢٠١٠.
٣٥- الصحافة والجامعات المصرية (جماعى) العربى للنشر القاهرة ٢٠٠٩.
٣٦- المسكوت عنه فى مصر المحروسة – جزيرة الورد – القاهرة ٢٠٠٩.
٣٧- مصر وفلسطين: دراسة تاريخية ومعاصرة من ١٩١٧- ٢٠٠٩ – المكتبة الأكاديمية – القاهرة ٢٠١٠.
٣٨- صفصافة – سيرة ذاتية – الهيئة العامة للكتاب ٢٠١٢ .
٣٩- قضايا إعلامية تاريخية ومعاصرة فى الوطن العربى – دار الفكر العربى ٢٠١٣.
٤٠- ثورة يناير وحرية الإعلام – جزيرة الورد – القاهرة – ٢٠١٢.

الجوائز التى حصلت عليها المؤلفة:

١- جائزة مانديلا فى التحرر الوطنى ١٩٩٤.
٢- جائزة العويس فى العلوم الاجتماعية والمستقبلية ١٩٩٦.
٣- جائزة البحرين عن كتابها (المرأة والإعلام فى الريف والحضر) ١٩٩٨.
٤- جائزة كلية الإعلام التقديرية ١٩٩٧.
٥- جائزة الدولة للتفوق العلمى ١٩٩٩.
٦- جائزة الجامعة العربية عن مجمل أعمالها فى مجال المرأة والإعلام ٢٠٠٨.
٧- جائزة جامعة القاهرة التقديرية فى العلوم الاجتماعية والإنسانية ٢٠١٠ .

